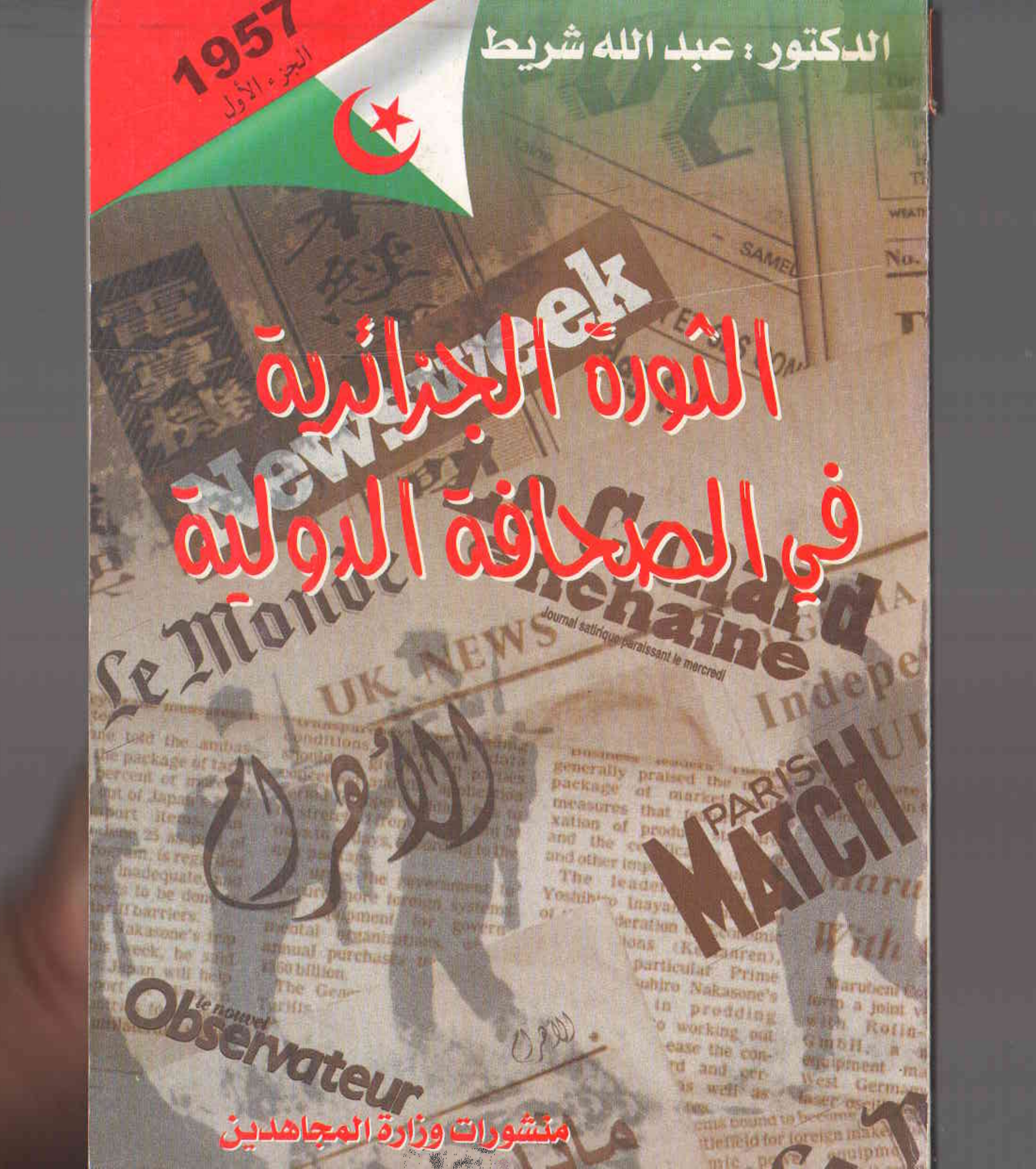

الدكتور: عبد الله شريط
1957
الجزء الأول
الثورة الجزائرية
في الصحافة الدولية
منشورات وزارة المجاهدين

صور هذا الكتاب
أ. د حماني يوسف
قادوس
تلمسان
الجزائر

منشورات وزارة المجاهدين

الدكتور عبد الله شريط

الثورة الجزائرية
في
الصحافة الدولية

1957

(الجزء الأول)

منشورات وزارة المجاهدين

مقتل فروجي

1957/01/01

حادث مقتل فروجي يعد من الحوادث البارزة في تاريخ الحرب الجزائرية الرهيبة، وبقطع النظر عما قام به الفرنسيون في الجزائر كرد فعل على مقتله من شغب ظاهر يحاولون به أن يرضوا معنوياتهم- بقطع النظر عن ذلك فإن الصحف هي التي يمكن أن تعطينا فكرة عن قيمة الرجل والدور الخطير الذي كان يلعبه في السياسة الفرنسية بالجزائر، لذلك أردنا أن نورد إلى القراء مقتطفات متفرقة عن عدد من الصحف الفرنسية الصادرة في باريس والجزائر معا حتى يعرفوا الأهمية التي علقها الفرنسيون على هذا الرجل، وإليك ما جاء في هذه الصحف:

قالت صحيفة "الوموند":

"إن التأثر الذي حصل من جراء قتل م. فروجي لدى السكان الأوروبيين في الجزائر كان عظيما، ذلك أن القتيل كان شخصية ملحوظة جدا، وذلك إلى جانب كونه ينتمي إلى عائلة ترجع إلى عهد طويل منذ نزولها بالجزائر يقدر بمائة وعشرين عاما، وهذا ما يعطي لمقتله معنى خاصا، إن الرجل لم يتوجه إليه الرصاص صدفة بل لأنه لعب دورا سياسيا من الطراز الأول وخاصة منذ عام مضى مما جعل رئيس جمعية شيوخ مدن الجزائر قد توقع قتله، وهذا الأستفزاز موجه إلى السكان الأوروبيين وخاصة إلى عناصرها الممتازين برغبتهم وميلهم إلى رد الفعل ومقابلة العنف بالعنف.

وهكذا تتعرض الفرصة الأخيرة للتفاهم الفرنسي الإسلامي في الجزائر إلى الخطر وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة على الأبواب. إن هذه المناورة

خطيرة حقا، ومما يزيد في خطورتها أنها قد نجحت، لذلك حاول الوزير المقيم أن يحذر السكان الأوروبيون من الوقوع في الفخ ولكن دون جدوى ولا شيء أصعب وأكثر امتناعا من التصليح من تقابل العنصرين من السكان أحدهما في وجه الآخر وهو شاهر سلاحه.

وقالت صحيفة "الوبوبيلير" الاشتراكية:

"... كان م. فروجي يرمز في الجزائر للمعارضة الرجعية التي تناهض سياسة التعاون الفرنسي الجزائري في ظل القانون والعدالة الكاملة، وهي السياسة التي يتبعها م. روبير لاكوست؟!

إن اغتيال هذا الرجل الذي لم نتفق معه أبدا في سياسته ولكنه مع ذلك كان يستحق منا كل تقدير واحترام لما يمتاز به من الصمود والعقيدة الراسخة في المستقبل الفرنسي بالجزائر كما يستحق احترام خصومه السياسيين - إن اغتيال هذا الرجل له هدف واضح، وهو أن قتلته لهم أمل في إثارة الإرهاب الأوروبي الذي سبق له في ظروف أخرى قبل اليوم إن أضر بفرنسا وقضيتها كما تسبب في حفر هوة عميقة جدا بين المسلمين والأوروبيين".

وقالت صحيفة "فران تيرور" المؤيدة للحكومة:

إن هذا الحريق الهائل من حوادث الإرهاب لا يبدو عليه- مع الأسف- أنه قد انتهى، وهناك شخصيات أخرى قد وقع الإعلان عن وجوب اغتيالها أيضا وخاصة السيد علي شكال النائب السابق لرئيس المجلس الجزائري المنحل.

والدعوة إلى القتل لم تعد تذاع بواسطة المناشير أو إذاعة القاهرة فحسب، بل لقد تكون مذياع تابع لجبهة التحرير الجزائري يصل صوته إلى كل مكان من القطر الجزائري، وهذه الإذاعة تصدر تعليمات مدققة وتوجيهات مضبوطة، وتدعو جميع الجزائريين إلى مضاعفة الكفاح وتشديده ضد السلطات الفرنسية.

وبالرغم من خسائرهم الجسيمة فإن وحداتهم وفرقهم تعيد تكوينها وتنظيم نفسها بسرعة كبيرة".

وقالت صحيفة "لورور" اليمينية الرجعية: "إن "الأب فروجي" قد بات تحت رأس القتلة السفاكين هذا الرجل يعرف أنه

مهدد بالخطر ويعرف أنه محكوم عليه بالإعدام، وكان دائما يرفض أن يحمل معه أي سلاح، بل أنه كان يقابل سخط المسلمين عليه بالإحسان إلى الطفولة الجزائرية.

إن "الجزائر المحبوبة المعذبة" كما يسميها، يزداد شعورها بالألم أكثر من ذي قبل وهي اليوم تنحني على قبر هذا الرجل باكية "موجعة السكان الفرنسيين بطبيعة الحال".

ولكن في هذه اللحظة أيضا - اللحظة التي يفتح بها قبر جديد - تفتح في الوقت نفسه حياة مولودين جدد يأتون إلى الحياة على هذه الأرض - أرض الجزائر- التي تلاقي اليوم النكبات، ولكنهم سيصيرون غدا رجالا وسيواصلون الجهود التي كان يبذلها فروجي وعائلته منذ أربعة أجيال من أجل الجزائريين والفرنسيين".

وقالت صحيفة "ليكو دالجي" الاستعمارية التي تصدر بالجزائر:

" لقد أحرز الإرهابيون على انتصار خطير، إن ضرباتهم العمياء الوحشية لم تحصد من الحياة إلا فرنسيا صميما كان مثل غيره من الفرنسيين الآخرين فخورا بالعمل الذي حققته فرنسا بالجزائر، لقد كان رجل ذا حزم متوقد وتفكير اجتماعي مثالي، وكان رجلا تتمثل فيه مفاخر جميع الناس الذين يسيرهم، ورجلا سياسيا ذا خطة واضحة لا اعوجاج فيها ونزاهة وتجرد مطلقين لا حد لهما ورجل عمل إلا أن يسع قط لأن يكسب لنفسه ثروة ما، ذلك أن التناقض كان يعمر وجوده هو أنه يبدو في نظر الناس أنه يعمل في محيط ومن أجل جماعة تمثل الامتيازات الطبقية الزراعية المزعومة، في حين أنه لم يكن يملك أبدا أي كنز من الكنوز اللهم إلا كنز حياته العائلية المنعمة وكنز إخلاص أصدقائه له وثمار جهوده اليومية الطيبة، هذه الجهود التي صيرها مرور الزمن جهودا متواضعة ولكنها كانت تحمل طاقة لا تنفد من أجل الخير العام".

وقالت صحيفة "لوجورنال دالجي" الاستعمارية التي تصدر بالجزائر أيضا: " لم يرد أن يتخلى عن ميدان العمل بالرغم من

خطيرة حقا، ومما يزيد في خطورتها أنها قد نجحت، لذلك حاول الوزير المقيم أن يحذر السكان الأوروبيون من الوقوع في الفخ ولكن دون جدوى ولا شيء أصعب وأكثر امتناعا من التصليح من تقابل العنصرين من السكان أحدهما في وجه الآخر وهو شاهر سلاحه.

وقالت صحيفة "الوبوبيلير" الاشتراكية:

"... كان م. فروجي يرمز في الجزائر للمعارضة الرجعية التي تناهض سياسة التعاون الفرنسي الجزائري في ظل القانون والعدالة الكاملة، وهي السياسة التي يتبعها م. روبير لاكوست؟!

إن اغتيال هذا الرجل الذي لم نتفق معه أبدا في سياسته ولكنه مع ذلك كان يستحق منا كل تقدير واحترام لما يمتاز به من الصمود والعقيدة الراسخة في المستقبل الفرنسي بالجزائر كما يستحق احترام خصومه السياسيين. إن اغتيال هذا الرجل له هدف واضح، وهو أن قتلته لهم أمل في إثارة الإرهاب الأوروبي الذي سبق له في ظروف أخرى قبل اليوم إن أضر بفرنسا وقضيتها كما تسبب في حفر هوة عميقة جدا بين المسلمين والأوروبيين".

وقالت صحيفة "فران تيرور" المؤيدة للحكومة:

إن هذا الحريق الهائل من حوادث الإرهاب لا يبدو عليه- مع الأسف- أنه قد انتهى، وهناك شخصيات أخرى قد وقع الإعلان عن وجوب اغتيالها أيضا وخاصة السيد علي شكال النائب السابق لرئيس المجلس الجزائري المنحل.

والدعوة إلى القتل لم تعد تذاع بواسطة المناشير أو إذاعة القاهرة فحسب، بل لقد تكون مذياع تابع لجبهة التحرير الجزائري يصل صوته إلى كل مكان من القطر الجزائري، وهذه الإذاعة تصدر تعليمات مدققة وتوجيهات مضبوطة، وتدعو جميع الجزائريين إلى مضاعفة الكفاح وتشديده ضد السلطات الفرنسية.

وبالرغم من خسائرهم الجسيمة فإن وحداتهم وفرقهم تعيد تكوينها وتنظيم نفسها بسرعة كبيرة".

وقالت صحيفة "الورور" اليمينية الرجعية: "إن "الأب فروجي" قد بات تحت رأس القتلة السفاكين هذا الرجل يعرف أنه

مهدد بالخطر ويعرف أنه محكوم عليه بالإعدام، وكان دائما يرفض أن يحمل معه أي سلاح، بل أنه كان يقابل سخط المسلمين عليه بالإحسان إلى الطفولة الجزائرية.

إن "الجزائر المحبوبة المعذبة" كما يسميها، يزداد شعورها بالألم أكثر من ذي قبل وهي اليوم تنحني على قبر هذا الرجل باكية "موجعة السكان الفرنسيين بطبيعة الحال".

ولكن في هذه اللحظة أيضا - اللحظة التي يفتح بها قبر جديد - تفتح في الوقت نفسه حياة مولودين جدد يأتون إلى الحياة على هذه الأرض - أرض الجزائر - التي تلاقي اليوم النكبات، ولكنهم سيصيرون غدا رجالا وسيواصلون الجهود التي كان يبذلها فروجي وعائلته منذ أربعة أجيال من أجل الجزائريين والفرنسيين".

وقالت صحيفة "ليكو دالجي" الاستعمارية التي تصدر بالجزائر:

" لقد أحرز الإرهابيون على انتصار خطير، إن ضرباتهم العمياء الوحشية لم تحصد من الحياة إلا فرنسيا صميما كان مثل غيره من الفرنسيين الآخرين فخورا بالعمل الذي حققته فرنسا بالجزائر، لقد كان رجل ذا حزم متوقد وتفكير اجتماعي مثالي، وكان رجلا تتمثل فيه مفاخر جميع الناس الذين يسيرهم، ورجلا سياسيا ذا خطة واضحة لا اعوجاج فيها ونزاهة وتجرد مطلقين لا حد لهما ورجل عمل إلا أن يسع قط لأن يكسب لنفسه ثروة ما، ذلك أن التناقض كان يعمر وجوده هو أنه يبدو في نظر الناس أنه يعمل في محيط ومن أجل جماعة تمثل الامتيازات الطبقية الزراعية المزعومة، في حين أنه لم يكن يملك أبدا أي كنز من الكنوز اللهم إلا كنز حياته العائلية المنعمة وكنز إخلاص أصدقائه له وثمار جهوده اليومية الطيبة، هذه الجهود التي صيرها مرور الزمن جهودا متواضعة ولكنها كانت تحمل طاقة لا تنفد من أجل الخير العام".

وقالت صحيفة "الوجورنال دالجي" الاستعمارية التي تصدر بالجزائر أيضا: " لم يرد أن يتخلى عن ميدان العمل بالرغم من

أنه يعرف أن حياته في خطر وأن التهديدات لم تقطع عنه، لقد كان يقول لنا دائما:"سأبقى وسنرى"، لقد اختار مصيره بنفسه، إن هذا التصميم الذي كان يدفع الرئيس فروجي على البقاء هو بنفسه دليل مؤكد على العقيدة التي كان يحملها والتي كان يشيعها في محيطه بشأن مصير البلاد.

إننا نستنكر بكل قوانا هذه النهاية الفاجعة لحياة الرئيس فروجي، فإذا كان يمثل بالنسبة لبعض الناس أفكارا متطرفة فإنه كان يمثل أيضا عند الذين يعرفونه تلك العقلية التي يحملها أجداده من فاتحي الجزائر وروادها الذين أعدوا هذه البلاد لمستقبل عظيم الازدهار.

أما انطلاق التعصب من عقاله واللعب الانتقامي الدامي الذي لا جدوى منه فإنه هو الذي سيقضي على هذا المستقبل العظيم، وعلى مستقبل فرنسا نفسها إذا لم تسرع الحكومة إلى إنشاء سياسة متفهمة واضحة وانتهائية.

الثورة وعام آخر

1957/01/02

هذا عام آخر يدخل على العالم وهو ينتظر منه أن يكون خيرا من الذي ودعته البشرية وهي دامعة جريحة متألمة وخاصة في الجزائر وفي فرنسا من جراء هذه الحرب التي أرادها الاشتراكيون الفرنسيون في حين كان الشعب الفرنسي نفسه يأمل منهم السلم والعدل فإذا هم يتسببون له في تقتيل شبابه وتفقير اقتصاده وتخريب سمعته، هذا العالم تتحدث عنه صحيفة "لومانيتي" الباريسية بمثل هذه المرارة، وإليك ما قالته في مقالتين اثنتين:

" في هذا العام الجديد يعيش ملايين الفرنسيين والفرنسيات هذه الأيام من الأعياد التقليدية وهم يفكرون في أشخاص أعزاء عليهم يتعرضون في كل يوم لأخطار الموت في الجزائر حيث تجري حرب أصبحت مهولة حقا.

ففي هذين العامين الماضيين سقط أكثر من ثلاثة آلاف جندي هناك ضحية قضية محكوم عليها بالخسران سلفا وحيث يتساقط الأموات كل يوم أكثر.

إن خرافة "التهدئة" تذوب في بحر من الدماء، ففي يوم 29 نوفمبر الماضي أكد السيد الوزير المقيم... بأننا أصبحنا في الربع الساعة الأخير، وأن هذا هو الوقت الذي يجب أن نصمد فيه أكثر من أي وقت مضى، وفي هذا الوقت تواصل الحكومة سياستها، حيث تحاول فيها أن تتكتم تكتما ظاهرا عن خسائرنا الفرنسية ولا تذكر إلا خسائر الثوار. هذه البلاغات تعترف مع ذلك بأن أسبوعا واحدا قتل فيه 46 جنديا فرنسيا وأكثر من مائة جريح.

وفي شهر ديسمبر الذي انتهى بالأمس كان عدد القتلى الفرنسيين فيه قد بلغ رقما قياسيا منذ اندلعت الثورة حتى اليوم، فقد

بلغ عدد القتلى حسب البلاغات الرسمية أيضا مائتين كلهم من الجنود الفرنسيين فضلا عن المدنيين.

إن الشعب الفرنسي والجنود الفرنسيين والعائلات الفرنسية ليسوا مغترين بالمهزلة الجديدة مهزلة ربع الساعة الأخير. والأموال التي أنفقناها والتي بلغت ألفا وخمسمائة مليار لتجنيد أكثر من مليون رجل بعثت ستمائة ألف مجند، إلى الجزائر قد أضيف إليها أخيرا تجنيد ألف ومائتي ضابط جدد من الاحتياطي، وأصبح الآن الفتيان الذين لا يتجاوزون تسعة عشر عاما معرضين للتجنيد أيضا.

وكل هذه الإجراءات تدل على أن الحكومة مصرة على التوغل في الحرب الجزائرية وسياسة البطش الاستعماري وضد المصلحة الوطنية الفرنسية وضد شرف فرنسا نفسها وضد إرادة الشعب الفرنسي وضد الالتزامات التي التزمها م. غي موللي لناخبيه وضد كل المفاهيم البسيطة السلمية.

" وكما كان يمكننا أن نتوقع فإن هذه السياسة المنافية للمصلحة الوطنية الفرنسية والتي تسلكها الحكومة بتأييد من العناصر اليمينية الرجعية قد جعلت الحكومة تتصرف بقساوة عاطفية عجيبة نحو ضحايانا البريئة التي يستخدمها غي موللي في سياسته.

إن حكومة غي موللي على ما يظهر لم يكفها أن افتكت الشبان الفرنسيين من أمهاتهم وأزواجهم وأطفالهم - بل هي إلى جانب ذلك تخرق حقوقهم وتعبث بحقوق الآخرين.

وآخر ما صنعته الحكومة من هذا هو أن منعت ابتداء من 20 ديسمبر إرسال الطرود من فرنسا إلى الجنود الفرنسيين بالجزائر، وهذا بالإضافة إلى المعاملة التي ظلت الحكومة دائما تعامل بها عائلات الجنود وخاصة في إخفاء الحقائق عنهم.

والمعروف أن حالة العيش عند الجنود في الجزائر هي أنهم في أغلب الأحيان يعيشون بوسائلهم الخاصة من جراء رداءة الأكل وقلة كميته، حتى أن شكاياتهم في هذا الصدد لا تحصى وكذلك احتجاجاتهم التي وصلت إلى حد القيام بإضرابات الجوع".

وهذا ما جاء في المقال الثاني عن نفس الصفيحة:

" مرة أخرى تبرهن الحوادث في الجزائر على تكذيب صارخ للتفاؤل الكاذب الذي يتكلفه المسؤولون.

ففي نفس اليوم الذي تؤكد فيه الصحف الاشتراكية لقرائها أن تشييع جنازة فروجي لن تقع فيها أية حوادث بفضل سياسة م. لاكوست.

وبفضل جو الثقة الذي كونه لاكوست بين السكان الفرنسيين والجزائريين - في هذا اليوم نفسه انطلق السكان الأوروبيون من موكب الجنازة إلى عصابات من "الكومندو"، قام بها أولئك أنفسهم الذين قاموا بمظاهرات 6 فيفري الماضي.

وكانت هذه العصابات عنصرية متعصبة، حتى أن أحدهم عندما أراد أن يقتل مسلما مارا بالطريق أثناء تشييع الجنازة منعه شرطي وأفهمه أن هذا الرجل برئ، فأجابه الأوروبي المتعصب بهذه الكلمة: " ليس فيهم برئ".

" وهذه الكلمة في الواقع تعبر عن حقيقة تفكير الأوروبيين المتعصبين الاستعماريين كلهم في الجزائر.

وكلهم يرون أن حل المشكلة الجزائرية لا يمكن أن يكون في الدكتاتورية التي تطبقها أقلية صغيرة من الأوروبيين على أكثرية من المسلمين الجزائريين الذين يريدون أن يذيقوهم كل يوم طعم النعل الحديدي الذي يذكرهم بالاحتلال".

ولكن إلى أين ستؤدي هذه السياسة؟ إن الدماء تنادي الدماء، والمجزرة لابد أن تتلوها مجزرة.

ومع ذلك فماذا ستفعل الآن هذه الحكومة المتفائلة أمام هذه المأساة الجزائرية المؤلمة؟

إنها تحاول أن تبني قوس نصر من الورق تسجل فيه انتصارات لاكوست الوهمية، لاكوست هذا الذي لم يكذب قط... والذي لا تنتهي أبدا أرباع ساعته الأخيرة...

إن لاكوست يحاول أن يغطي هذا الإجرام الذي تقوم به العناصر المتعصبة الأوروبية ولكن دون أن يأمل حتى في كسبهم أو تأييدهم..

بل أنهم قوم لا يقابلون تلطف الحكومة إلا بالتشاؤم والعنف، والغريب أن الاشتراكيين هم الذين رضوا بأن يتولوا القيام بهذه المهمة.

ومع ذلك فهل تنوي الحكومة أن تفعل شيئا وراء هذا؟ لا شيء! اللهم إلا أن التجأت إلى فكرة تكوين أوروبا، هذا هو الدواء الأخير الذي وجدته، يا للخيبة المرة ! ! ".

أوروبا كلها تمون الثوار

1957/01/18

هذا ما أكده منذ يومين مندوب جبهة التحرير الوطني في هيئة الأمم المتحدة، ولكن الغريب هو أن يشهد بين يومين اثنين فقط شاهد من فرنسا نفسها على صحة ما قاله المندوب الوطني الجزائري، وهو أن كل ما يصل إلى الجزائر من أسلحة هو آت من أوروبا قبل غيرها، ولكن كيف يتم شراء هذه الأسلحة وكيف يتم نقلها إلى الجزائر؟

هذه قصة هامة ومثيرة حقا يقصها علينا مراسل "لوفيغارو" الفرنسية من روما، وإليك ما جاء في مقاله الهام:

" إن اغتنام الأسلحة من الثوار بالجزائر تبين أن مصادر هذه الأسلحة كثيرة ومختلفة جدا، والخبراء عندنا يقدرون أن ثلث سلاح الثوار الجزائريين يأتي من أوروبا مباشرة إلى الجزائر، ويقدرون أيضا أن معدل ما يدخل إلى الجزائر يبلغ ألف قطعة في الشهر الواحد عن طريق التهريب، وهذا التقدير يستمده الخبراء من المعلومات التي تتحصل عليها المصالح المختصة ومن خلال الأسلحة التي تحجزها قواتنا التي تحرس مختلف الحدود الجزائرية.

ولكن سرعان "ما تبين الملاحظين في باريس والجزائر أن عدد الأسلحة المشتراة من طرف الثوار أو التي يبحثون عنها في أوروبا بالخصوص هو مبلغ يفوق بكثير المبلغ الذي قدره الخبراء، وقال لي موظف من المهتمين بهذا الملف:

" إنه من المستحيل أن نعرف بالضبط مبلغ الأسلحة المهربة ومصادرها متنوعة لا حصر لها، ولكن نشاطها على كل حال ينحصر في البحر الأبيض المتوسط".

وهذا التموين الذي يأتي إلى الثوار من الخارج له مع ذلك مصدران أساسيان ومختلفان تماما.

المصدر الأول هو الأقدم عهدا والأكثر سرا هو البلاد العربية، وخاصة البلدان العربية التي تجدد تسلحها بفضل الأسلحة التي تتلقاها، تعطي قسما من سلاحها القديم إلى الثوار الجزائريين، وقد توقف الآن هذا المصدر من طرف مصر بعد الخسائر التي منيت بها في صحراء سيناء، ولذلك فإن سوريا تولت الآن القيام بهذا الدور.

ولهذا فإن الانتباه في فرنسا موجه الآن إلى مراقبة النشاط القائم في الموانئ السورية وخاصة ميناء انطاكية التي يمكن أن تصدر منها السفن في اتجاه طرابلس الغرب، ومن طرابلس تسلك طرقا معروفة في الجنوب التونسي ويحملها الحرس الوطني التونسي في سيارات الشحن التي تقوم في وضح النهار بربط الصلة بين مراكز التدريب الواقعة في البلاد التونسية قرب الحدود الجزائرية.

ولكن هذه الإعانة لا تكفي لسد حاجة الثوار من السلاح، لذلك لابد من أن يلتجئوا إلى الأساليب التقليدية في شراء الأسلحة المهربة في الأسواق العالمية، وهذه الأسواق العالمية لا يهمها إلى من ستذهب هذه الأسلحة بعد أن يبيعوها، والمنطقة التي اشتهرت أكثر من غيرها في هذه التجارة هي إيطاليا وشواطئ بحر الأدرياتيك اليوغسلافية، ولكن ينبغي أن لا نتصور أن شواطئ البحر الأبيض المتوسط هي كلها عبارة عن غيران من النمل تنقل الأسلحة من هنا وهناك إلى الجزائر، فالحكومة الإيطالية مثلا تخشى أن تكون مشبوهة في نظر فرنسا لذلك فهي لا تسمح بتهريب الأسلحة إلى الجزائر حتى أن الصحف الإيطالية نشرت أن السلطات قد ألقت القبض في الأيام الأخيرة على تاجر أسلحة لبناني في إيطاليا مما يدل على أن التهريب يقع بصورة سرية عن الحكومة.

وعندما تتحدث مع الموظفين الذين يتتبعون هذه القضية يذكرون لك ثلاث دول رئيسية في البحر الأبيض المتوسط لها علاقة بتهريب الأسلحة إلى الثوار الجزائريين وهي إسبانيا

وإيطاليا واليونان، أما عن المراكز الحقيقية التي تعمل في كل شهر في هذا الميدان فهي طنجة ومدريد وبرشلونة وبروكسيل وهمبورغ (ألمانيا) وجنوة في إيطاليا وترياست وسالونيك في اليونان وانطاكيا في سوريا والاسكندرية.

ومع هذا فيظهر أن بحر الأدرياتيك أصبح في الأشهر الأخيرة الماضية هو أهم مركز يمون الثوار الجزائريين بالأسلحة.

ولكن منذ أن وقع حجز الباخرة "آتوس" عمد الثوار الجزائريون إلى إدخال تغييرات أساسية على نظام التهريب وطرقه.

وأصبحوا يرسلون السلاح في بعثات سرية، ويقوم بشرائه نحو عشرة رجال جزائريين منبثين في أنحاء أوروبا ونشاطهم في هذا العمل عظيم حقا، حتى أنك تجدهم في كل سوق يمكن أن تهتم بالأسلحة، وبائعو السلاح في هذه الأسواق لا يتحملون مسؤولية في ابلاغها إلى حيث يجب أن تصل وإنما هناك منظمات خاصة بالتهريب هي التي تقوم بإيصاله، وهي منظمات اختصاصية في هذا العمل ولكنها تقوم به بأجر مرتفع جدا.

" ففي إيطاليا مثلا يوجد جنرال سابق تقاعد بعد الحرب الأخيرة، هو الممون الرئيسي للثوار الجزائريين، وهذا الجنرال كان هو الذي مون ثوار الفياتمينه من قبل، وهو إذ يبعث اليوم بالسلاح إلى الجزائر يعتبر أنه يبعث إليها بضاعة كغيرها من البضائع الأخرى مثل المعجون أو الزبدة.

ويقوم صيادو السمك بنقل السلاح بنسبة 25 قطعة من السلاح وعشرة صناديق من المعدات الحربية في مقابل أجرة غالية تدفعها لهم جبهة التحرير بسخاء.

أما الجزر المنبثة في البحر الأبيض المتوسط والقريبة من شواطئ شمال إفريقيا وهي بنتالاريا ولانبيدوزة فهي تستعمل لتنظيم الوقت الذي تأتي فيه المراكب التونسية من قرقنة وصفاقس لتتسلم منها الأسلحة.

ويمكننا أن نتصور أن هذه التنقلات البطيئة أقل أهمية من التي كانت جارية عند الفياتمينه، كما يمكننا أن نتصور الصعوبة

العظمى التي يعانيها المهربون وخاصة في البحر وبالنسبة للذين يوصلون شحناتهم إلى الشواطئ الجزائرية مباشرة.
أما الذين يأتون بهذه الشحنات إلى الشواطئ الليبية والتونسية فعملهم أيسر، لأن هذه البلاد تستقبل هذا الطراز من الزوار بكل ما ينبغي من الحفاوة".

أمريكا وإفريقيا وآسيا

1957/01/19

هل صح العزم فعلا من أميركا على أن تغير سياستها القديمة وتبنيها اليوم على قواعد جديدة تراعي فيها نشوء قوة جديدة في العالم هي قوة الشعوب المتحررة والتي هي في طريق التحرر؟

هذا ما يشرحه الكاتب في هذا المقال الذي ننقله عن صحيفة "لوموند" والذي يعد على غاية من الأهمية، وإليك ما جاء فيه:

"إذا كانت السياسة الخارجية الأميركية ما تزال مشغولة بالدولة السوفياتية، فإن أسلوبها يعتمد أكثر فأكثر على الأمم المتحدة.
وهناك ثلاثة اعتبارات تدفع أمريكا إلى هذا الاختيار:
أولا: - أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه ظاهرة عالمية ذات قيمة عظمى وهي يقظة الشعوب الملونة واندفاعها في تحررها السياسي، فمنذ نهاية الحرب الثانية الأخيرة أي منذ أربعة عشر عاما فقد توصل ربع الإنسانية كله إلى الاستقلال وإلى حقه في حكم نفسه بنفسه.
والحكومات التي انبثقت عن هذه الشعوب المستقلة حديثا ما تزال مترددة بحياتها الدولية وقليلة التجارب ولها مطالب كثيرة، وهي تعاني صعوبات معقدة وتحاول - ما استطاعت - أن ترفع من مستوى العيش في أوطانها وتواجه زيادة غريبة في عدد السكان.
ويكفي أن تتزلق هذه الشعوب نحو المعسكر السوفياتي بما تملكه من موارد بشرية ومواد أولية عظمى حتى تقطع كل صلاتها نهائيا مع بقية العالم.
وللولايات المتحدة الأمريكية تجربة مرة في هذا الصدد - وهي الصين الشيوعية التي يبلغ عدد سكانها " 480 مليون" نسمة،

ولفرنسا تجربة أخرى مماثلة في الهند الصينية، لهذا فإن أمريكا تريد ـ مهما كان الثمن ـ أن تمنع دول "باندونغ" من أن تصبح قوة بين يدي السوفيات.

ثانيا: ـ إن عصرنا الذي نعيش فيه هو عصر انحلال النظام الاستعماري وقد استطاعت انكلترا أن تبادر إلى التخلص من هذا النظام في الهند و"برمانيا" و" الملايو" و" إفريقيا"، وقد أصبحت اليوم العلاقات بين الدول قائمة على المسائل الاقتصادية التي تستقل فيها الدول أكثر فاكثر.

وهو عصر نشاهد فيه دول أوروبا تخسر ما كانت تحتكره من قبل من وسائل التجارة والسياسة، وذلك بفعل بروز الصناعة الأمريكية من ناحية، ولأن أوروبا ـ من ناحية أخرى ـ أصبحت في حاجة أكثر فأكثر إلى الموارد الأولية التي تأتيها من الخارج، وبذلك أصبحت القاعدة الجديدة في العلاقات بين الدول هي: المصالح المتبادلة، وهذه القاعدة حلت اليوم محل السيطرة القديمة من جانب بعض الدول على الجانب الآخر.

وإذا كانت دول آسيا وإفريقيا ستفلت من قبضة الغرب فإن هذا الغرب سيختنق.

ثالثا: ـ في البرلمان الدولي القائم اليوم والذي هو هيئة الأمم المتحدة أصبح فيه معسكر الدول الإفريقية الآسيوية هو أهم معسكر من حيث التأثير والفاعلية، إنه لا يمكن أن يقوم شيء اليوم في الأمم المتحدة بدون هذا المعسكر، ولا يمكن أن يتم شيء ضده، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقرأ حسابا لهذا المعسكر خاصة وأنه عندما يتضامن معه المعسكر السوفياتي، ومعسكر دول أمريكا اللاتينية يمكن للجميع أن يشكلوا أغلبية من الثلثين، هذه الأغلبية التي ينص عليها الفصل "18" والتي تجعل من حق الأمم المتحدة أن تناقش جميع القضايا الهامة.

" هذا وإن الحملة التي تنوي أمريكا القيام بها لنيل عواطف الشعوب الملونة تنوي أن تجعلها على مرحلتين:المرحلة الأولى هي أن تساعد فيها الشعوب التي كانت مستعمرة والشعوب التي تحاول اليوم أن تتحرر حتى تنال محبتها وثقتها فيها.

ومهما يكن الأمر فإن الولايات المتحدة الأمريكية ـ ومعها تسع عشرة دولة ـ من أمريكا اللاتينية والوسطى ترى أن تمنع فرنسا من التخلص من نظامها الاستعماري وتشبثها بهذا النظام سيقود كل من آسيا وإفريقيا إلى معاداة الغرب وإلى البحث عن التحالف مع الدول الشيوعية وخاصة روسيا، وترى أمريكا أيضا أن فرنسا إذا فهمت مصلحتها الحقيقية ووفت بمثلها العليا فإنها ستتخلى عن معارضتها لتحرير شعوب ما وراء البحار، وعندئذ يمكن أن تنشأ علاقة تعاون بين الغرب من جهة، وآسيا من جهة أخرى، وهنا تبدأ المرحلة الثانية من البرنامج الأمريكي.

فعندما يتم انضمام هذه الشعوب الجديدة إلى الديمقراطية الغربية، وعندما يقيم الغرب الدليل على أنه يساعد هذه الشعوب مساعدة نزيهة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية ـ عندئذ ـ ستقف هذه الشعوب الجديدة لتناقش الاستعمار السوفياتي الحساب.

وتعتمد أمريكا على هذا الحساب لتعزل به روسيا سياسيا ومعنويا وتجمع أغلب دول العالم حولها وتكون من مجموع الشعوب الحرة دولة عالمية تتولى هي فيها الزعامة من الناحية المعنوية والاقتصادية والسياسية.

هذا برنامج أمريكا، وهو أيضا موقف من مشاكل العالم اليوم، وهو اتجاه تسطره وتسير فيه اليوم.

ولكن هناك نقط ضعف في هذا الاتجاه لم تقدرها أمريكا ولم تنظر إليها بعين الاعتبار وهي أنه لا يمكن لأي برنامج أن يتوقع ما سيصادفه من الصعوبات، ومن ثم فهي لا تستعد لجميع الصعوبات الجزئية التي ستعترض طريقها.

" إن هذا البرنامج المعادي للاستعمار والذي كان بالأمس عند الأمريكان عبارة عن موقف معنوي وعاطفي قد أصبح اليوم برنامجا سياسيا مدققا وخطة فكرية قائمة على حسابات مضبوطة، فبالأمس كانت أمريكا تقف من الدول الاستعمارية الحليفة لها موقفا سلبيا، واليوم أصبحت تقف ضدها موقفا إيجابيا لتستحوذ على عطف الشعوب الملونة وتفتكها من "موسكو".

ولكن هذا الموقف الجديد الذي تسطره أمريكا لنفسها اليوم ينبغي أن يتم وفق نظريتين: الأولى هي أن الدول الأوروبية التي لها مسؤوليات فيما وراء البحار ما تزال بالرغم من هذا الموقف حليفة لأمريكا.

وينبغي لهذه الدول الغربية أن تساير أمريكا بدون أن تتسبب في أزمة اقتصادية خطيرة لها أي يجب على هذه الدول الاستعمارية أن تصبح دولا أوروبية فحسب لا دولا عالمية كما كانت، وهذا سيضطر هذه الدول الأوروبية إلى أن تتجمع في ولايات أوروبية متحدة ضعيفة متوقفة على إعانة أمريكا.

والنظرية الثانية هي أن الدول الآسيوية والإفريقية عندما تتحرر تصبح حليفة وفية، أو محايدة، ولكنها ينبغي أن تبقى دائما محافظة على النظام الديموقراطي وأن لا تنزلق في الأنظمة الدكتاتورية الداخلية وأن تحقق رفاهيتها الاقتصادية لأن هذا فقط هو ما يحفظها من الالتفات نحو "موسكو" وأن لا تشمئز من التدخلات الأمريكية من الناحية الاقتصادية.

هذا ما يتطلبه برنامج أمريكا الجديد وسيحكم المستقبل وحده غدا إذا كان قابلا للتحقيق أم لا."

الحادث الذي أدهشهم

1957/01/20

يعترف الأوروبيون في الجزائر والسلطات الفرنسية فيها والصحف الفرنسية على اختلاف مشاربها - اليسارية والمعتدلة واليمينية - أن حادث ضرب القيادة الفرنسية العليا في عاصمة الجزائر بواسطة مدفع "البازوكا" هو حادث مدهش، ويعترفون أيضا بأن لهذا الحادث مغازي للسياسة في الداخل وفي الخارج.

وإليك ما قالته مختلف الصحف عن الحادث المذكور وننقل إليك فيه رأي " لوموند" المعتدلة و" ليبيراسيون" التقدمية و" لوفيغارو " اليمينية، وهذا ما جاء فيها:

" مازالت العاصمة الجزائرية تسودها إلى حد الآن الدهشة والاضطراب بعد الحادث الجرىء الذي دبره الارهابيون ضد القيادة العليا الفرنسية.

أما الظروف التي جرى فيها الحادث فهي حسب المعلومات الأخيرة تتمثل كما يلي:

كانت الساعة السابعة ليلا وكان المطر يتهاطل بكثرة وكان "بوق" ميناء العاصمة يعلن انتهاء العمل في البواخر الراسية عندما سمع سكان الجزائر نوعا من الصفير تبعه دوي شديد غامض، وحينئذ ارتفع دخان أبيض في وسط المدينة الأوروبية من ساحة صغيرة لا تبعد إلا قليلا عن الشارع العظيم "نهج ايزلي" وتمثال الماريشال بوجو.

وبعد حين علمنا أن انفجارا حدث في المكتب الذي يشتغل فيه منذ أيام قليلة الجنرال لوريو قائد الجهة العسكرية العاشرة، والناس يتساءلون الآن عما يقصده الإرهابيون عندما رموا بقنابلهم بناية

القيادة العليا، هل كانوا ينوون اغتيال عقبه الجنرال سالان؟ هذا ما يحتمله الرأي العام هنا.

ولكن الأمر الذي أدهش العقول ليس هو هذا الموضوع وإنما هي الظروف التي هيأ فيها الإرهابيون عمليتهم والتي بعثت الرعب والخشية في قلوب الناس.

أما الظروف التي تم فيها إنجاز العملية فهي تتلخص في ما يلي:

انطلقت القنبلتان من عمارة مقابلة لبناية القيادة العليا، وقد اكتشفت مصالح الأمن بعد الانفجار وبينما كان المارة يهرولون إلى منازلهم - اكتشفت سطح تلك العمارة جعبتين من الفولاذ موضوعتين قطعة عظيمة من الحديد ومصوبتين في اتجاه مكتب القائد الأعلى.

وإن البحث ليجري الآن حول تعيين الساعة التي رفعت فيها الى السطح هاتان الجعبتان وكذلك تعيين الأشخاص الذين قاموا بوضع الجهاز هذا الوضع المحكم، أما عن الأشخاص فإن هناك من يفكر انهم أوروبيون ولكن ليس هناك أي دليل يبرر هذا الاحتمال.

واما إطلاق القنبلتين فإنه تم عن طريق خيط كهربائي كان يربط بين الجهاز والشخص الذي ضغط على الزر، وهذا ما سمح للإرهابي بالاختلاط حالا وسط المارة.

وبعد وقوع الاعتداء بمدة قليلة أسرع الجنرال سالان إلى مقابلة الم. روبير لاكوست، وإذا كان تأثير الاعتداءات السابقة شديدا في نفوس الأوروبيين الجزائريين فإن هذا الاعتداء أزعجهم وأدخل على نفوسهم الاضطراب والهلع، وهو ليبرهن على تصميم الثوار في تسديد ضربات ثانية إلى قوات الأمن بينما تستعد الأمم المتحدة إلى بحث القضية الجزائرية.

ولعل الإرهابيين يهدفون أيضا إلى الرد على عمليات التفتيش التي يقوم بها الجنرال "ماسو" في الأحياء الإسلامية، وهم بهذا الاعتداء يبرهنون للجنرال بأنهم حاضرون حتى في قلب العاصمة وسط الأحياء الأوروبية، وأخيرا إن هذا الحادث ينذرنا بأن

الإضراب الأسبوعي الذي أمرت به الجبهة سوف يقع في ظروف قاسية جدا.

وفي هذا الصدد نذكر بأن النقابة الاشتراكية بقسنطينة أصدرت نداء إلى العمال والموظفين المسلمين تطلب فيه منهم عدم المشاركة في الإضراب الأسبوعي، هذا وإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين أصدر من ناحيته نداء للعمال الأوروبيين يطلب فيه منهم مؤازرة رفاقهم العمال الجزائريين أثناء الإضراب.

ولكن الشيء المحقق هو أن هذه النداءات سوف لن يستجيب لها هؤلاء ولا أولئك وذلك لأن الـهوة أصبحت عميقة جدا بين العنصرين الجزائري والأوروبي.

هذا هو رأي مراسل " لوموند" في الحالة الراهنة بالجزائر اثر العملية المدهشة التي قام بها الفدائيون ضد القيادة العليا الفرنسية.

وأما ما كتبه مراسل صحيفة " ليبيراسيون" اليسارية فهو يتلخص في الملاحظات التالية:

" إن العملية قد تمت في ظروف غامضة جدا وفي وقت قصير جدا كذلك إذ أن سكان العمارة لم يلاحظوا شيئا عندما صعد البعض منهم إلى سطحها ساعتين قبل حدوث الانفجار وهذا ما يدل على أن الجهاز قد تم وضعه في ظرف لا يزيد على الساعتين.

وان كل من يطلع على تفاصيل الحادث لا يتردد في الاعتراف بأن أصحابه أمهر اختصاصيين عرفتهم الأرض في فن المفجرات والاعتداءات الإرهابية، ولكن الأمر الذي تتعلق به أذهان السكان أكثر من غيره هو المغزى السياسي للعملية، وكل ما يشهد به الناس هو أن تفتيشات الجنرال ماسو لم تمنع الإرهابيين من تدبير جرأ عملية ضد القيادة العليا بينما تتأهب الجمعية العامة لمناقشة القضية الجزائرية".

وأما صحيفة "الوفيغارو" اليمنية فعلقت على الحادث بقولها:

"إن الحادث الذي وقع ضد القيادة العليا الفرنسية في الجزائر في ساعة تحركات المارة ونشاطهم العظيم والذي وقع بمدفع

بازوكا - من شأنه أن يحدث من التـأثر والاضطراب مـا يمكـن أن يحدثه في أية مدينة كبرى من مدن العالم.

ومع ذلك فإن عاصمة الجزائر قد عـادت إلـى حالتـها الطبيعيـة بسرعة بعـد الحـادث إلا أن الشـوارع كـانت قد فرغـت حـالا مـن المارة، ومن الممكن أن سقوط المطر اذاك قـد سـاعد علـى إخـلاء الشوارع من مرتاديها.

وعلى كل حال فإن المغزى من هذا الاعتداء لم يخف على أحد، فمنذ ثمانيـة أيـام تقريبـا والجنـرال "ماسـو" يتحمـل مسـؤولية المحافظة علـى الأمـن فـي عاصمـة الجزائـر وقد شـرع فـي شـن هجومه على " حي القصبة" أكثر من مرة وأن هذه الـهجومات قد سببت الفشـل للإرهـابيين فـي اسـتعداداتهم التـي يقومـون بـها للإضراب العام فـأرادوا أن يسترجعوا سمعتهم أمـام الجزائريـن بارتكاب هذا الحادث الذي يجب أن نعترف بأنه علـى جـانب كبير من الجرأة، وبأن من شأنه أن يزعزع النفوس المضطربة ويجلب أنظار الدول المترددة في هيئة الأمم المتحدة".

جندي فرنسي يتكلم

1957/01/23

هذا المقال صورة عمـا يفكر فيه عدد كبير مـن الجنـود الفرنسيين الذين يحاربون في الجزائـر حربـا خاليـة مـن كـل هدف وطني لفرنسا.

إنهم يشعرون أنهم يحاربون لا لشيء، اللهم إلا من أجل مصالح كمشـة مـن الأثريـاء الذيـن يحتقـرون فرنسـا نفسـها وأبناءهـا الذيـن يموتـون مـن أجلهم ومن أجـل مصالحـهم وثرائهم وسياراتهم ومزارعهم.

والمقال نشر في صحيفة " ليكسبريس" التـي قدمـت لـه المقدمة التالية:

"م. بيار كلوسترمان" نائب راديكالي عن منطقة السين كان من الذين جندوا في حرب الجزائر منذ 25 جوان الماضي، وهـو طيـار قام في حرب الجزائر بـ 146 غارة أو عمليـة استطلاع فـي طـائرة استطلاعية، وفي إحدى العمليات أصيبت طائرته برصاص الثوار إصابة خطيرة.

وقـد قـدم فـي المـدة الأخيرة إلـى بـاريس ليحضـر الانتخابـات الفرعية، وحضر بعض الاجتماعات الانتخابية التـي عقـدت وكـان جالسـا وحده فـي آخر القاعـة فـهجم عليه نحـو العشـرين شـابا وضربوه وهم يصيحون في وجهه "عاش بيتـان، عاشـت الجزائـر الفرنسية ! " وأصيب بجراح بليغة في رأسه من جراء الضرب.

وقبل أن يعود إلى مركزه العسكري بالجزائر كتب هذا المقال:

" تأتي أحيان تفيض فيها الكأس ويبلغ فيها النزهاء الرشداء من الرجال حدا يغرقون معه في بحر من المرارة والعزوف.

إن فرنسـا قد بذلـت مئـات المليـارات ويعلم الله كم أنفقت مـن الدماء، وهي لم تبذل ذلك لتحافظ فقط على علمها خافقا فـي أرض

الجزائر ولكن أيضا لكي يتمكن الأوروبيون الطيبو النية المقيمون في الجزائر من البقاء فيها والعيش بها في سلام ورخاء مع المسلمين.

واليوم فاضت الكأس فعلا، لقد أنفقنا أكثر مما ينبغي وقاتلنا أكثر مما يلزم وسئمنا من القتال والحرب من أجل بعض الذين أصيبوا بداء الكلب والذين ينظرون باحتقار لكل تضحياتنا من أجلهم كما يحتقرون قوانينا ومؤسساتنا الديموقراطية التي هي جزء لا يتجزأ من فرنسا نفسها.

إننا نريد بطبيعة الحال أن نحقق التهدئة بالجزائر ونحقق المصالحة بين الأوروبيين والجزائريين وأن نقاوم الثوار المتطرفين وأن نرمي في الجزائر بالمليارات ويحرم منها اقتصادنا الوطني.

إننا نرغب في كل هذا ولكن على شرط أن لا يسخر من أذهاننا هؤلاء الساخرون بمثل هذه الوقاحة.

إن هذه النقطة بقطع النظر عن جميع الاعتبارات السياسية والحكومية - هي التي تجعل جميع الذين يحاربون معي والذين ماتوا منهم في هذه الحرب يوافقونني على رأيي، لأن أولئك المحاربين لم يقضوا خدمتهم الجندية في صالونات باريس وشوارعها الداعرة.

" إنه من السهل على أولئك الوقحين أن يصيحوا: " تحيا الجزائر الفرنسية"، وهم يضربون مستمعا ما ليس له حتى ما يدافع به عن نفسه، ولكن من السهل عليهم كذلك أن يرتدوا اللباس العسكري ويذهبوا إلى الجبل الأبيض في الجزائر؟

وأنه من السهل على أولئك الوقحين أن يمزقوا مسلما مارا في شوارع مدينة الجزائر ولكن هل من السهل عليهم أيضا أن يمتطي واحد منهم طائرة ويحلق على بعد خمسين مترا من على سطح الأرض وثلاث مرات في الأسبوع الواحد ورصاص المدافع الرشاشة يتصاعد إليه من أسلحة الثوار في شكل هلال.

إننا نتسامح في أن ندفع ثمن الليسانس في الجزائر بثمن أقل من ثمنه في فرنسا بـ 20 فرنكا، وهو أن ذلك يباع حرا بدون تقييد.

ونتسامح - يا حضرات غلاة الاستعمار - أن تستمروا على جمع ثرواتكم لأشخاصكم دون أن تساهموا في تنمية الثروة الوطنية بشيء.

ونتسامح في أن نرسل أبناءنا ونذهب نحن معهم لنحرس دياركم وحقول أعقابكم وقموحكم كما نحرس حياتكم وأشخاصكم.

ونتسامح - يا حضرة " الغلاة" أن يقضى على حياتنا عطشا في جبال النمامشة كما نعصر حياتنا الاقتصادية لندفعها ضرائب في سبيلكم وندفعها تعويضات لكم عن أضرار الحرب التي نقوم بها في سبيلكم لتذهبوا أنتم وتصرفون أموالنا في شواطئ البحر وملاهي مونتي كارلو.

إننا نتسامح في كل ذلك ولكننا لا نتسامح في أن تهينوا رئيس الجمهورية الذي يحتل أعلى مؤسسة في الدولة.

وإننا لن نتسامح في المستقبل للحكومة والبرلمان أن يتعرضا للإهانة من طرفكم أنتم الذين تدعون أنكم من الشعب الفرنسي.

إننا لن نتسامح في أن يبقى جنودنا الشبان يبذرون مستقبلهم في حراسة سيارات المعمرين.

إننا لم نعد نستطيع أن نتسامح في أن يعمد أناس يسمون أنفسهم فرنسيين إلى تمزيق المارة المسلمين في شوارع الجزائر وأن يتلفوا بهذا الجنون في لحظات قليلة ما تعبنا في إقامته وتحقيقه شهورا طويلة من الجهود لتحقيق التهدئة على حساب مئات الأرواح والضحايا من جنودنا الشبان.

ثم إننا سئمنا من دروسكم لنا في الوطنية لأن الوطنية هي قبل كل شيء احترام نظام البلاد ومؤسساتها وعلمها الوطني، إنكم نوبتم على أنفسكم ممثلين وطنيين يتكلمون باسمكم ويتظاهرون بوطنية حادة في الدفاع عن مصالحكم ولكنهم لم يحركوا اصبعا عندما دخل الألمان إلى فرنسا غازيا محتلا.

كفإنا مساوماتكم في سنة 1943 لتحرير فرنسا من غزاتها، وكفإنا ما تمنون به علينا من أنكم دافعتم عن فرنسا بأبنائكم ضد الألمان كما ندافع عنكم الآن ضد الجزائريين.

إننا لا نريد ـ كما يقول صديق لي جريح في بعض معارك الجرف ـ أن نكون المؤخرة التي تحميكم في انسحابكم إلى شواطئ مونتي كارلو وملاهيها.

إننا نقاتل من أجل مواطنينا الطيبي النية المتشبثين بوطنهم الحق الذي هو الجزائر، ويحترمون في الوقت نفسه وطنهم الأصلي الذي هو فرنسا ويحترمون قراراتها.

وإننا نعرف أنه يوجد عدد كبير من هؤلاء الفرنسيين في الجزائر، وهم الذين نريد أن نحميهم وهؤلاء الذين يجب أن يبرهنوا الآن على أنهم الأغلبية من الفرنسيين في الجزائر".

إيطاليا والجزائر وفرنسا

1957/01/24

هذا المقال الهام نشرته صحيفة " ايلبوبولو إيطاليانو "ـ الشعب الإيطالي ـ الصادرة في روما، ويكشف فيها الكاتب النقاب عن المؤامرة التي تحاول فرنسا هذه الأيام أن تدبرها مع إيطاليا ضد القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وذلك ببذل الوعود المتعلقة بالصحراء والتي لا يؤمن بها كثيرا الإيطاليون ولا الألمان لأنهم يعرفون أنها وسيلة وقتية. تستدر بها فرنسا أصوات الدول الأوروبية في القضية الجزائرية ثم بعد ذلك تنساها كما تنسى ملايين الوعود في كل عام.

وبعد المقال الأول يجد القراء مقالا ثانيا من صحيفة إيطالية أخرى تصدر بتونس عن الموضوع نفسه، وإليك ما جاء في هذين المقالين الهامين:

" إن السياسة التدميرية التي تسلكها الدول الحليفة إزاء إيطاليا والتي انبثقت عن معاهدة السلم التي أبرمت في باريس بعد الحرب العالمية الأولى تلك السياسة التي كانت عابثة قبل أن تكون إجرامية ـ هذه السياسة تبدو اليوم في أقصى شدتها بالنسبة للمأساة الجزائرية وتزيد من فظاعة هذه المأساة.

فبعد أن وقع طرد إيطاليا من شمال إفريقيا وبعد أن قضي على مجهوداتها وثمار مجهوداتها وسمو أهدافها المتمثلة في سياستها الاستعمارية التي تعد من أذكى السياسات الاستعمارية وأكثرها إنسانية ـ بعد ذلك أصبحت فرنسا وإنكلترا حرتين كامل الحرية في مد سيطرتهما ونفوذهما واستغلالهما على مناطق الأقطار الإفريقية وفي المنطقة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط.

لقد أصبحت الدولتان حرتين في تركيز اقدامهما في شمال إفريقيا وليبيا ومصر والأردن وفلسطين والعراق، أي في هذه الأقطار التي تحوي موارد للاستثمار وأسواقا للربح ومواقع للنفوذ السياسي والعسكري وتدعيم الاحتلال.

لقد تخلصت فرنسا وبريطانيا من 47 مليون إيطالي مشهورين بالكد والعمل والنشاط والإنتاج وكانوا بذلك يزعجون راحة الفرنسيين والإنكليز، لقد قضي نهائيا على إمكانيات الإيطاليين في أن يلتفتوا إلى إفريقيا أو إلى أسواق الشرق الأوسط، انتهى خوفهم منذ 1935.

ولكن بالرغم من جميع الآمال الحمقاء التي كانت تحملها فرنسا وإنكلترا فقد وجدنا أنفسهما تسقطان في الحضيض، إن اختفاء إيطاليا من هذا المسرح السياسي والاقتصادي الضخم ومن هذا الميدان العظيم من العمل والتطور الضروري للمحافظة على تطور السكان الأوروبيين وحتى الشعوب العربية نفسها - لم يسهل وضعية فرنسا وإنكلترا، وأصبحت الشعوب العربية التي كان يمكن أن تطور من الوعي لحالتها إلى مرحلة التعاون ثم إلى مرحلة الاستقلال الذاتي ثم إلى الحرية الوطنية - أصبحت هذه الشعوب بدلا من ذلك مضطرة للدخول في مغامرات دامية عرضت مصالح الأوروبيين أنفسهم للخطر، ولكنها عرضت كذلك مصالح الشعوب العربية من الناحية الاقتصادية إلى خطر أعظم.

إن النقص في التجارب والاستعداد الفني والنقص في رؤوس الأموال لا يمكن إلا أن تقضي قضاء مبرما على أي نشاط مهما كان حثيثا وأن توقف جميع المشاريع مهما كانت موفقة وأن تعرقل جميع الإمكانيات والمطامح وتحكم على سكان البلاد المصابة بهذا الداء بالتعاسة والعبودية وذلك في الوقت نفسه الذي تظن فيه هذه الدول أنها سائرة في طريق الرقي والتحرر.

والآن نجد المسؤولين عن هذه الكارثة والرجال والحكومات التي كانت في الماضي تنشط بكل ما أوتيت من قوة لتقضي على آمال الإيطاليين في العمل بإفريقيا والشرق الأوسط نجدهم اليوم يتوجهون إلى إيطاليا هذه لتساند السياسة الفرنسية بالجزائر، وذلك

في مقابل وعود تحالفية ليست كلها نزيهة وليست كلها خالية من الخبث، وهي وعود تقول فيها فرنسا أنها ستكون بداية سياسة كبرى بيننا وبينها في إفريقيا.

وقد جرت في هذه الأيام مقابلات واتصالات عديدة في ميدان السياسة الخارجية حول هذا الميدان الدقيق الحرج، وتكلف الفرنسيون في سبيل ذلك مشقة المجيء إلى إيطاليا وزيارة مدينة الفاتيكان.

وفرنسا بعد ذلك ترجو منا أن ننجدها بصوتنا في الأمم المتحدة، أو على الأقل أن نمتنع عن التصويت.

وأعضاء حكومتنا ووزراؤنا يقولون أنهم لا يملكون في الوقت الراهن موقفا مدققا في هذا الموضوع وأنهم لم يقرروا بعد شيئا في هذا الصدد ...

إن هذه القضية الجزائرية وهذه السياسة الفرنسية الجديدة بإفريقيا والتي هي في الواقع قضايا قديمة كان يجب أن تحل قبل اليوم - أصبحت اليوم مهيأة للانفجار مثل القنبلة بين يدي رجالها السياسيين.

إن سياستنا الخارجية اليوم كما كانت دائما تقوم على الهامش، إننا نريد أن نقول مرة أخرى أن إفريقيا بلاد تهمنا نحن أيضا، ومع هذا فيجب أن تحدد قبل كل شيء أن البحر الأبيض المتوسط هو ملك لبلدان هذا البحر وأن إفريقيا ليست ولا يمكن أن تكون أرض استغلال ولكنها أرض عمل وحرية بالنسبة للأوروبيين وبالنسبة لدول إفريقيا الحرة الكبرى".

وكتبت صحيفة "ليطالو تونيزيانو" الصادرة بتونس هذا المقال في نفس الموضوع:

" في المناقشة التي ستجرى في الأمم المتحدة ستأخذ بلادنا إيطاليا موقفا معاديا للجزائر، وذلك بعد التدخلات التي قام بها م. بينو، وم موريس فور لدى حكومتنا في روما.

وهذا الموقف من حكومتنا الإيطالية زيادة عن كونه لا يغير شيئا من التصويت العام الذي سيجري فإنه سيثير عداوة الدول العربية وبلدان شمال إفريقيا لبلادنا، وهو موقف سيعرض أكثر

من مائتي ألف إيطالي يعيشون في تونس لوضعية حرجة لذلك فإن إيطاليا إذا وقفت هذا الموقف ضد الجزائر فإنها تكون قد خانتنا نحن أبناءها الإيطاليين في تونس، ثم إن موقف الحكومة الإيطالية مناهض لمصلحة الشعب الإيطالي ولجميع الإيطاليين الذين يعيشون في البلدان العربية وذلك من أجل فرنسا، وهذا ما تألمنا منه كثيرا قبل اليوم، ونحن لا نريد أن نكون ضحية عبث حكومتنا وقادتها.

لذلك فإننا نحتج بشدة ونثور ضد موقف الحكومة الإيطالية الذي تستعد لاتخاذه في الأمم المتحدة عند عرض القضية الجزائرية، لأنه موقف لا يمكن إلا أن يفسر بأنه عدائي لأمة المغرب العربي".

تونس والمغرب وسلاح الجزائر

1957/01/25

هذا المقال من صحيفة " لوباريزيان ليبيري " اليمينية الاستعمارية وفيه عرض المعلومات جمعها كاتبه لا ندري من أين عن قضية تهريب الأسلحة إلى الجزائر ويؤاخذ الكاتب تونس والمغرب بطبيعة الحال على هذا النشاط متهما مسؤولين عن استمرار الحرب في الجزائر إلى اليوم أي أن فرنسا لم تتمكن بسبب ذلك من القضاء على الثورة الجزائرية، ولكن الكاتب لم يعلن كيف أن الثوار الجزائريين يفتكون السلاح الفرنسي حتى من الجندي الفرنسي.

في المقال الثاني تعليق من صحيفة " كومبا" على خطاب ايزنهاور الأخير الذي تحدث فيه عن حرية الشعوب وقوانين العدالة في العالم ومساعدة الأمم المستضعفة، ومع ذلك فإن الصحافة الفرنسية لم يرق لها من هذا الخطاب إلا المسألة الأخيرة لأنها مسألة " الدولار " المعبود... بحيث لم يستطع كاتب أن يجد شيئا يستحق التعليق على سياسة أميركا الجديدة كلها إلا المساعدة الأمريكية لغيرها من الدول الفقيرة، وكأن الكاتب يقول: هاتنا دولارات أما الباقي فلا يهمنا، وإليك ما جاء في هذين المقالين:

" أربعة أطنان من المتفجرات الذاهبة إلى الثوار الجزائريين والتي حجزت من طرف الجندرمة الفرنسية استولى عليها حاكم وجده ثم أعاد إرسالها مرة أخرى إلى الثوار الجزائريين بكميات صغيرة عبر الحدود المغربية الجزائرية.

وهذه الوضعية نفسها قائمة في الحدود التونسية الجزائرية أيضا، إذ أن هذه القضية موضوعة في البلاد التونسية بنفس الوضع تماما التي هي موضوعة به في المغرب، فالبلاد التونسية في الواقع تتدخل معنويا وماديا ضدنا في الجزائر، ويزداد تدخلها هذا وضوحا يوما بعد يوم وخاصة منذ يوم أول نوفمبر الماضي،

وفيما يتعلق بتهريب السلاح على وجه الخصوص فإنه بلغ أقصى شدته وتوسعه في الشهرين الأخيرين من سنة 1956 حتى وصل حدا مزعجا حقا، فقد وقع حجز ما يقرب من 22 مدفعا رشاشا و 70 بندقية رشاشة وعدة مئات من البنادق الحربية ومن المحقق الذي يتصوره العقل هو أن هذه الكميات المحجوزة ليست إلا ربع الأسلحة المهربة عبر الحدود التونسية، وقد ظهرت النتيجة المباشرة لهذا التهريب العظيم في شدة الاشتباكات المتزايدة وعنف المعارك الضاربة التي تجري على طول الحدود التونسية الجزائرية الممتدة من تبسة إلى سوق أهراس.

وفي أواخر شهر أكتوبر الماضي انتقل مكتب جبهة التحرير من ليبيا إلى تونس، والسلاح الذي يأتي إلى الجزائر " وخاصة المدافع الرشاشة من نوع 303" من المستودعات المصرية، وتمركز قوات الثوار الجزائريين في البلاد التونسية يبلغ أعدادا لا يستهان بها، والمعلومات الصحيحة التي لا شك فيها تقدر الآن هذه القوات بأنها لا تقل عن سبعة آلاف ثائر موزعة على طول الحدود التونسية الجزائرية، وتتكون هذه القوات من فرق تتراوح كل فرقة منها بين مائتين وخمسمائة رجل.

ومن المؤكد من ناحية أخرى أنه يوجد ألف رجل آخر يتكونون من ثوار جزائريين وتونسيين مرابطين باستمرار في منطقة شط الجريد والرديف..

ولقد أرسل والي مدينة تبسة تقريرا في المدة الأخيرة قال فيه أن قوات الثوار في هذه المناطق لم تعد عصابات منعزلة من الخارجين على القانون ولكنها أصبحت وحدات حقيقية من جيش منظم ومسلح تسليحا متينا وتقوده اطارات مقتدرة ومن ورائها إمدادات غنية وقريبة ووسائل قوية فعالة.

وهذه القائمة تبين كم أن السياسة التي اتبعناها في تونس والمغرب قد أعانت على تدهور الحالة في الجزائر.

وهذا مقال صحيفة " كومبا":

" قال الرئيس ايزنهاور: " إن أميركا مستعدة لأن تدفع ثمن السلم القائم على العدالة والأمن"، ولغة الرئيس الأمريكي هنا لغة

صراحة، وهي ستبدو في نظر البعض لغة من ماتت عاطفتهم، ولكننا لا نعتقد في صحة هذه الدعاوى التي كثيرا ما أضرت بالناس وبالأمم.

فقد كانت سياسة أميركا الخارجية في الماضي قائمة على مبادئ الأخلاق المصبوغة بصبغة لطافة الديبلوماسيين، فهي عندما تقوم بالحرب فلكي تحافظ على التوازن في أوروبا، وكان ذلك في وقت لم تكن فيه الأمم قد بلغت مبلغ استعدادها للشؤون الاقتصادية.

أما اليوم فقد تبدل وجه العالم وأصبح الدين والسياسة يحركهما المال الذي نجده في آخر الأمر هو سبب التأزم الدولي والمحالفات بين الأمم، والرئيس الأمريكي عندما يبدي استعداده اليوم للمحافظة على السلم والعدل ويدفع فيهما الثمن فإنما يريد أن يفعل ذلك أن يقضي على السلم والعدل، وهو التزام له قيمته عندما يأتي من طرف أغنى دولة في العالم.

فسواء في شمال إفريقيا حيث تختفي وراء المطالب الوطنية السياسية حاجيات اقتصادية عسيرة، أو في مصر حيث اضطر جمال عبد الناصر لأن يشن الحرب على الغرب كله من أجل خزان أسوان، أو في دول حلف بغداد حيث تحاول كل دولة فيه أن تحصل على إعانة أكثر من غيرها في هذا الحلف، أو في الدول الشيوعية التي تعصف بها الأزمات الاقتصادية في صورة ثورات جامحة، أو في غير كل هذه الأمم نجد المشكلة المالية هي التي تحرك الشعوب.

والهند نفسها عندما تلتزم سياسة الحياد فلكي تحصل من هذا المعسكر ومن ذاك معا على ما هي في حاجة من مساعدة.

والواقع أن هذا الدافع المالي هو الذي كان يسير الشعوب دائما.

وبعد الحرب الأخيرة كانت أميركا التي اقامت بريطانيا وفرنسا من كبوتهما المالية.

ولكن المهم في كل ذلك هو أن أميركا قد تساعد الدول والأمم في السابق لتبحث عن الاستغلال والربح وجني الفائدة، أما اليوم فإنها أصبحت تقصد من المساعدة أن تكسب مسابقة ورهانا،

فالهدف اليوم هو دفع الضمانات ليتلافى العالم الحرب، وهذا هو الثمن الذي أعلن عنه الرئيس ايزنهاور وهو أن يأخذ من الأغنياء ليعطي للفقراء.

إن كل شيء قد تغير اليوم وأصبح الذهب هو الذي يسير السياسة الدولية، وإذا كان السلام بذلك قد فقد روحه، فإنه اليوم أصبح له ثمن يدفع وتجري فيه المناقشة في الاجتماعات الدولية، ولكن إلى كم يدوم دفع هذا الثمن؟".

الجزائر تحت نار الأمم المتحدة

1957/01/26

تحت هذا العنوان نشرت مجلة " لوبسيرفاتور" الباريسية مقالا، لمراسلها الخاص في نيويورك يشرح فيه نشاط الوفد الفرنسي ويستعرض ما يمكن أن يحدث في الأمم المتحدة بمناسبة عرض القضية الجزائرية عليها وما يمكن أن تنتهي إليه من حلول بشأن هذه القضية، وإليك ما جاء في المقال الهام:

" إن الحملة الديبلوماسية الخارقة الجادة التي شنها غي موللي منذ أسبوعين ليجابه بها مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، لا تعتبر أمرا سهلا وإنما تصطدم حتى بأولئك الذين كلفوا بالقيام بها بأنفسهم.

إن الوفد الفرنسي يضرب القياس في هذه الدورة من حيث كثرة عدد أعضائه فهو يشتمل على نحو المائة من الخبراء البرلمانيين والعسكريين وقدماء المحاربين والديبلوماسيين، وكل هؤلاء الأعضاء مهمتهم هي أن يساعدوا الوفد الفرنسي الدائم في الأمم المتحدة على إعداد الملف الفرنسي وعلى جلب الوفد الأمريكي ووفود أميركا اللاتينية على تأييد وجهة النظر الفرنسية.

والواقع أن " الاشتباكات" كثيرة بين هؤلاء الأعضاء الفرنسيين حتى أن انتهاءها لا يتم في أغلب الأحيان إلا بتدخل باريس.

فالوفد الفرنسي الدائم في الأمم المتحدة يرى أن المشكلة الجزائرية هي قبل كل شيء مشكلة تراتيب وشكليات، وبما أن فرنسا موجودة في الأمم المتحدة فينبغي عليها أن تفرض المعركة، وأنه من الممكن أن تخرج فرنسا من هذه المعركة بفضل التدابير والأساليب التي يتبعها أعضاء الوفد الدائم وحدها.

أما البرلمانيون الذين التحقوا بالوفد الفرنسي فإنهم وهم في نيويورك ينظرون من هناك إلى قصر البرلمان الفرنسي، وهم

يخافون بالخصوص من ردود الفعل التي يمكن أن تحدث ضدهم من جانب بعض الأحزاب اليمينية التي تؤيد غي موللي.

ولاكوست هو أيضا له وفده الخاص الموجود في الوفد الفرنسي بالأمم المتحدة، فقد أرسل ثلاثة أعضاء من مكتبه الخاص إلى الأمم المتحدة لكي يسهروا على سير أعمال الوفد الفرنسي وحتى " يبيع" هذا الوفد القضية الجزائرية، ولكن الأعضاء السياسيين في الوفد الفرنسي يحبسون أعضاء لاكوست في السفارة الفرنسية ولا يتركونهم يخرجون إلى معابر الأمم المتحدة حتى لا يحدثوا مشاكل أخرى لا يضبطون فيها أعصابهم عندما يرون مثلا وفد جبهة التحرير وهو يعمل وينشط "حرا" في معابر الأمم المتحدة.

وأخيرا هناك م. جاك سوستيل الوالي العام السابق على الجزائر الذي يعد هو النجم اللامع في الوفد الفرنسي لدى المنظمة الأممية، ويقال أن م. غي موللي كان ينوي أن يكلفه هو بتقديم الملف الفرنسي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن م. بينو وزير الخارجية عارض في ذلك وهدده بالاستقالة، لذلك عين م. سوستيل في النهاية رئيسا للجنة خاصة داخل الوفد الفرنسي، ومهمة هذه اللجنة هي أن تنبش ما استطاعت "جبال" الملفات المكدسة التي أعدت بخصوص المشكلة الجزائرية في باريس وعاصمة الجزائر ونيويورك وهي لا تتلاءم دائما فيما بينها بحيث لابد لها من لجنة تنسقها. يضاف إلى ذلك أن م. سوستيل باعتباره اختصاصيا في علم حضارة أميركا اللاتينية فإن الحكومة الفرنسية تعتمد عليه هو في جلب وفود دول هذه البلاد ومناصرتها لوجهة النظر الفرنسية، ويضاف إليه أيضا السيد علي شكال نائب رئيس المجلس الجزائري المنحل، وقد اهتدى في نيويورك إلى فكرة لباس الطربوش حتى يقيم الدليل على أنه يمثل الوجه الإسلامي للجزائر وهو الذي يعطي لم. سوستيل ما يحتاج إليه من إعانة ثمينة.

هذه هي الحملة الدعائية السياسية التي نظمها غي موللي في الخارج، ولكن حملته في الواقع موجهة قبل كل شيء إلى أميركا، فقد أرسل وفدا عسكريا خاصا من الجزائر إلى واشنطن ويرأسه

الجنرال غورو. ومهمة هذا الوفد هو أن يشرح الحالة بالجزائر للأوساط العسكرية الأمريكية، ومع هذا الوفد وفد آخر من قدماء المحاربين يقودهم البطل الرياضي " آلان ميسون "، ومهمة هذا الوفد الآخر هو أن يقوم بجولة غالية الثمن ويعقد اتصالات مع " الأصدقاء" من قدماء المحاربين الأمريكان.

ولكن ماذا عسى أن تكون نتيجة نشاط الوفد الفرنسي الذي تشبه في الواقع حملة من الإعلانات التجارية؟

إن الوفد الفرنسي يريد قبل كل شيء أن يقنع الأمريكان، وقد سافر م. بينو سفرته الأولى ليقول لمستر دوللي أن فرنسا ستعلن للأمم المتحدة عدم أهليتها لمناقشة القضية الجزائرية، وإن الوفد الفرنسي سينسحب من "القاعة" إذا أصرت الجمعية الدولية على المناقشة، وهذا ما أعلن عنه الوزير الفرنسي بصوت مرتفع جدا وهو يمتطي الطائرة إلى واشنطن، ولكن دوللي لاحظ للوزير الفرنسي أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دائما تناصر الأمم المتحدة في مناقشة جميع القضايا التي تطرح عليها، وأن من المستحيل على أميركا أن تتخلى عن هذا المبدأ، وقال له أيضا أن فرنسا إذا قدمت لائحة إلى الأمم المتحدة تطلب فيها التصويت على عدم أهلية هذه المنظمة لمناقشة القضية الجزائرية فإن فرنسا ستنهزم حتما أمام جميع الدول بما في ذلك أميركا نفسها.

وكان الوفد الفرنسي الدائم لدى الأمم المتحدة يحاول منذ مدة طويلة أن يقنع الحكومة الفرنسية بأن رأيها في عدم أهلية الأمم المتحدة لا يمكن أن يقبل، حتى جاء بينو نفسه إلى فوستر دوللي وأقنعه بالأمر.

وهكذا اضطر بينو إلى تغيير البندقية من كتف إلى كتف، وقرر أن يقدم الملف الفرنسي إلى الأمم المتحدة وأنه سيقدمه في صورة هجوم على الدول التي تدخلت في الثورة الجزائرية وخاصة مصر، وأنه سيثير مسألة الباخرة " آتوس" ثم يرافع في "صميم" القضية الجزائرية و"يعلم" الأمم المتحدة مجرد إعلام " وهذا تغيير في الموقف هام جدا" يعلمها بحقيقة القضية الجزائرية وبنوايا فرنسا في الجزائر، أي ببرنامج غي موللي.

ولكنه مع ذلك سينهي مرافعته بأن يقول للأمم المتحدة أنـها لا حق لها في التدخل في المشكلة الجزائريـة وأنـها - أي فرنسا - لـن تقبل أية توصيات بهذا الشأن.

وهكذا فإنـه إذا تـم كـل شـيء حسبما تتوقعه بـاريس الآن فـإن أميركا ستناصر لائحـة تقول مثلا " بأن الأمم المتحدة تثق في فرنسا" وأنـها ترجـئ البحث في القضية الجزائرية إلى الدورة القادمة، هذا هو الموقف الذي ستضعه أميركا وهو لا يكلفها شيئا لأنها تعلم أن المناقشة لن تقف عند هذا الحد.

وذلك أن كلمة " الثقـة في فرنسا" تستوجب شيئا آخر وهو: "فيما ذا؟" وهنا ستقدم الوفود الإفريقية الآسيوية تعديلا بسيطا للائحة يذكرون فيه هذه الكلمة: " في منح الجزائر استقلالها".

وهكذا تكون الوفود الإفريقية الآسيوية قـد تقـهقرت بضـع خطوات إلى الوراء ولكن لكي تقفز قفزة أوسع إلى الأمام.

وإذا كان دوللي قد وعد بينو بأنه لن يحرج فرنسا وأنه " سيبذل كل جهده" ليساعده على الخروج من المأزق السيء فإن الموظفين الاختصاصيين في وزارة الخارجية الأمريكية لا يخفون رأيهم، فهم يرون أن المشكلة الجزائرية يجب أن تحل بين فرنسا والجزائر لا محالة ولكن على أساس الاستقلال الداخلي حالا والاعتراف للجزائر بحقها في الاستقلال على أن يتم تحصيلها عليه وفق برنامج إصلاحات يتم " بمراحل".

ومهما يكن الأمر فسواء حضرت فرنسا أم لم تحضر فإن المشكلة الجزائرية ستناقش في الأمم المتحدة".

الأمم المتحدة غاضبة على فرنسا

1957/01/29

مقال للصحفي المشهور م. "اندري فونتين" كتبه في صحيفة وهو يحلل فيه مكانة فرنسا في هيئة الأمم المتحدة، ويستعرض خروج فرنسا من هذه الهيئة وما هي الفوائد أو المضار التي ستلحقها من انسحابها أوفي بقائها في الأمم المتحدة بمناسبة عرض القضية الجزائرية عليها، وهذا ما جاء في هذا المقال:

فهذه القضية الجزائرية تطرح في الأمم المتحدة، وفرنسا في هذه المرة لا تتمتع بمكانة تحسد عليها منذ قناة السويس وحوادث بودابيست كانت فرنسا فيها إزاء روسيا، المناقشة في القضية الجزائرية لن تضر سمعة الأمم المتحدة في حين ما عند فرنسيا.

مهما تكن نظرة الفرنسيين وعواطفهم نحو الأمم المتحدة ونحو السلوك الذي ستسلكه حكومتهم إزاء هـذه الهيئـة فـي القضية الجزائرية وخاصة لما يجدون دولتهم فـي الأمم المتحدة معرضة لأحكام تصدر عليها من دول اليمن وجزيرة العرب وروسيا، إن ذلك لن يغير شيئا من الواقع، إن كثيرين منا يتساءلون اليوم لماذا تبقى في الأمم المتحدة وماذا نخسر إذا خرجنا من هذه الهيئة؟.

إن هذا السؤال موجود حتى في أوساط الحكومة نفسها، ولكن هذه الفكرة مع ذلك تتعارض تماما مع الجهود الضخمة التي تبذلها هذه الحكومة في ميدان السياسة الخارجية لأن الحكومة ترى أنها بفعل شيء من المرونة تستطيع أن تحصل في هيئة الأمم على تصويت يكون أهون من الذي يصدر عليها عندما تكون شعبية، أي أنها تأمل أن تمنع اجتماع الثلثين من الأصوات ضدها أو تمنع صدور قرار يدينها إدانة صريحة.

إن الذين يدعون إلى خروجنا من هيئة الأمم المتحدة يرون أننا بذلك نستطيع أن نتحرر من سلطتها علينا، ونستطيع أن نقضي على أمل الثوار الجزائريين في هذه الهيئة وقراراتها.

ولكن خروجنا من هيئة الأمم المتحدة ليس هو الذي سيجعل هذه المنظمة تحجم أو تزد في التدخل في شؤوننا، لا بل أن المنظمة ستنشط أكثر في هذا التدخل.

نعم إن هيئة الأمم المتحدة بتكوينها الذي هي عليه وبوجود دول فيها مثل اليمن والنيبال وسالفادور وبتغييب الصين وألمانيا عنها - هي هيئة ليست بريئة من العيوب، وهيئة الأمم المتحدة في الواقع لا تكون هيئة خالية من العيوب إلا إذا كانت منتخبة انتخابا عاما بنفس الصفة التي يقع بها انتخاب البرلمانات مثلا في أنحاء العالم، ولكن ما أبعدنا عن هذه المرحلة، إن هذه الطريقة الانتخابية لم تتحقق اليوم تحققا كاملا حتى في بعض بلدان أوروبا نفسها، وإذا فلابد لنا من أن ننتظر وقتا طويلا آخر لكي تصبح بعده هيئة الأمم تمثل العالم تمثيلا صحيحا كاملا، أضف إلى هذا أن هيئة الأمم المتحدة قد أضاعت الكثير من توازنها الأساسي الذي كان لها في الأصل عندما حررت في سان فرنسيسكو، فقد كان في رأي أصحاب الميثاق الأصلي أن يكون الجهاز التنفيذي والأساسي في الهيئة هو مجلس الأمن الذي تتمتع فيه دولة من الدول الكبار الخمس بحق الرفض، ولكن بعد مشكلة كوريا أدخل تعديل على الميثاق باقتراح من دين آتشيون وزير الخارجية الأمريكية أذاك لجعل الجمعية العمومية هي صاحبة السلطة العليا فوق مجلس الأمن إذا استعملت دولة من الدول الخمس حق الرفض في مجلس الأمن.

وكانت فرنسا وبريطانيا أذاك قد أيدتا وزير الخارجية الأمريكية في اقتراحه ولم تتوقعا أذاك أن الأمر سيعود ضدهما. ولم تستعمل هذه الطريقة الجديدة منذ ذلك الحين إلا عند الاعتداء الإسرائيلي على مصر.

ومهما يكن الأمر فإن الجمعية العمومية التي تمثل كل الدول أصبحت الآن هي صاحبة السلطة على مجلس الأمن الذي كانت

دول مؤتمر "يالطا" تريد أن تجعل من أعضائه أصحاب مسؤوليات خاصة في المحافظة على الأمن الدولي.

هذا وان الاتجاه الآن في الجمعية العمومية ضد فرنسا وضد الدول الاستعمارية واضح جدا، والدول الاستعمارية لا تزيد عن الست من بين ثمانين دولة، وكل عام يمضي إلا ويعزز هذا الاتجاه المضاد، وذلك بفعل دخول دول جديدة في كل عام وهي التي تحصلت على استقلالها حديثا وتحررت من السيطرة الاستعمارية وعزمت على أن تعين الدول الأخرى التي لم تتحرر بعد لكي تتحرر وفي السنة القادمة ستنضم إلى الأمم المتحدة دولتان أخريان هما ساحل الذهب ونيجيريا وستدخلان حتما في كتلة الدول الآسيوية والإفريقية التي تتكون الآن من تسع وعشرين دولة واليوم نستطيع أن نقول أن أي دولة تحاول التشبث بالاستعمار إلا وتجد نفسها في قفص الاتهام في الأمم المتحدة وإذن فنحن من هذه الناحية معدودون في صف "التلاميذ الأشرار ولتكن السياسة الفرنسية متحررة إلى حد تستطيعه، وليكن المعمرون الفرنسيون في الجزائر عادلين مع الجزائريين ما استطاعوا ولتحقق فرنسا ما شاءت من المحاسن الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر - فإنها ستبقي دائما منظورا إليها بعين الارتياب والشك وعدم الثقة كما وقع في التصويت على مسألة الطوغو أخيرا.

أضف إلى ذلك انه يوجد عدد كبير من الشخصيات في نيويورك مصممون على التهجم علينا مهما كانت الحالة من أمثال كريشنا مينون وفاضل الجمالي الذي اشتهر بفصاحته في الأمم المتحدة.

أما السوفيات فهم مستعدون دائما لمهاجمتنا عندما تكون لهم فائدة في ذلك لتلفت نظر الناس عن استعمارها هي، أما أمريكة فإننا نقول بصراحة أنه يجب أن لا نعتمد عليها.

إذن فمن الجنون أن نعتبر الأمم المتحدة محكمة مجردة، وفرنسا ينبغي أن لا تنتظر منها شيئا، وينبغي آن تؤمن بأنها ستبقى منظورا إليها من طرف الدول الأخرى بعين السخط ما دامت متحملة مسؤليتها في أقطار ما وراء البحار، والوسيلة

الوحيدة التي تغير بها فرنسا نظرة العالم إليها هي أن تعلن عن تغيير سياستها تماما.

وان تفعل مثل غيرها من دول العالم وهي أن تحتفظ بسيادتها الحقيقية وتتخلى عن المظاهر القانونية لهذه السيادة، وحتى هذا التغيير فإنه لن يفيد كثيرا في قلب الأوضاع الراهنة أمام انطلاق المبادئ الوطنية المتطرفة عند الشعوب.

انه يجب علينا اليوم أن نقبل هيئة الأمم كما هي باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الدولية.

ويجب أن نمني أنفسنا بالآمال الخادعة، ويجب أن نؤمن آن هيئة الأمم إذا خرجنا منها فإنها ستبقى بعدنا كما هي.

على انه من الظلم آن ننسى الأيادي البيضاء لهذه الهيئة والأيادي التي ستؤديها في المستقبل أيضا وخاصة بالنسبة للسلم العالمي والتعاون الدولي ثم أن هيئة الأمم مهما كانت عيوبها فإنها هي أملنا الوحيد في السلم الدائم الحقيقي، وخاصة في مسألة نزع السلاح ومراقبته على نطاق دولي واسع.

والخلاصة أنه من الحكمة لنا أن نقرأ حسابا للخصوم الذين يقفون ضدنا في هذه الهيئة لعلنا نستطيع على الأقل آن نجعل منها هيئة محايدة في جملتها، فذلك أفضل من أن نجعلها كلها عدوا لنا لدودا ".

الساعة الأخيرة

1957/01/30

يعتبر الفرنسيون أن هذا الإضراب الذي تقوم به الجزائر يمثل أخطر مرحلة في تاريخ الثورة.

وقد تناولته مختلف الصحف الفرنسية بالتعليق، وكل منها يحاول أن يعطي عنه فكرة خاصة تتمشى مع نزعة الجريدة، ولكن الأمر المتفق عليه بينهم جميعا هو أن الإضراب شيء خطير جدا، وإليك ما جاء في مختلف هذه الصحف:

قالت " لوباريزيان ليبيري":

" إن الثورة الجزائرية تحاول أن تضاعف من ضغطها لتؤثر على الرأي العام الدولي وتتمكن من تدويل المأساة الفاجعة واعطائها صورة عالمية، والحكومة الفرنسية تستعد لمجابهة هذا الدور استعدادا كاملا، والأمم المتحدة التي تدعي أنها صديقة لفرنسا يجدر بها أن تعلم أن مناقشة القضية الجزائرية أمامها من شأنها أن تثير الأحقاد وتلهب العواطف والأفكار وتسلح سواعد القاتلين.

والدليل على ذلك أنه منذ يوم السبت الماضي والاعتداءات الفردية تتوالى وتتضاعف والقنابل والقذائف تنفجر متسببة في ضحايا أبرياء.

وفي المغرب وتونس تتواصل قوافل الأسلحة المتدفقة على الجزائر وتتوالى قوات الثوار الذين تم تدريبهم وتجهيزهم من طرف الذين اتخذناهم مفاوضينا الأكفاء، وهم بورقيبة ومحمد الخامس.

وأخيرا هاهم أولئك الثوار يقومون بإضراب عام وثوري.

إن المؤامرة واضحة لا غبار عليها، وضحية المؤامرة هي فرنسا، ولكن فرنسا ليست نائمة، إنها سترد الضربة بأختها.

ولقد أخذت العدة اللازمة لمجابهة الإضراب في عاصمة الجزائر وفي جميع المدن الجزائرية ولمجابهة ما يصحب الإضراب من أعمال إرهابية وتمردية، ولكن المحقق الذي لا شك فيه مع ذلك هو أن هذه الاستعدادات لا يمكن أن تمنع الاعتداءات الدنيئة من أن تحدث، ولكنها على أية حال يمكن أن تنقص منها بعض الشيء.

إن الحدود المغربية والجزائرية تجري فيها معارك على غاية من العنف والحدة، وقد أمكن لقواتنا أن تبيد عدة وحدات من الثوار تمكنت من التسرب.

وأن قواتنا يجب أن تتحلى أكثر من أي وقت مضى برباطة جأشها وشجاعتها على أنه ليس هناك ما يدعونا إلى أن نفقد الثقة بأنفسنا.

والفرنسيون في الجزائر الذين يتعرضون أكثر من غيرهم للخطر يشعرون تماما بهذه الحقيقة، أنهم مصممون على الثبات وعلى أن يكونوا شجعانا.

وهم أنهم بمجرد ما ينتهي الإضراب ومحنة الأمم المتحدة سيقع الاعتراف نهائيا بحقوقهم التي لا يمكن للعنف ولا للضغط أن يعبثا بها أو يقضيا عليها.

ولكن يحسن إلى جانب ذلك بالحكومة أن تستنتج العبرة من هذا الامتحان الجديد، وذلك بأن يصح منها العزم نهائيا في أن لا تتسامح أبدا أو تنحني أمام دول العبيد وحلفائهم المهتمين اهتماما مريبا بقضية فرنسية بحتة، ويأملون من الحكومة كذلك وبالخصوص أن لا تقبل بأي حال من الأحوال تدخلات تونس والمغرب في نزاع كان يمكن أن يكون قد حل منذ زمن بعيد لو لا تدخلاتهما فيه.

إن الوقت قد حان لترفع فيه فرنسا رأسها إذا أرادت أن تحافظ على كرامتها وحريتها من أن تداس.

وهذا ما جاء في مقال " كومبا": " يحاول غي موللي أن يحمل مختلف الأحزاب على تأييده في سياسته بالجزائر ليعزز

موقفه في هيئة الأمم المتحدة وأمام جبهة التحرير. ولكن هذه المحاولة منه لن ينتج عنها أي شيء إيجابي.

لن يحصل أي اتفاق بين الأحزاب على نظام معين، وذلك كالعادة التي ألفتها الأحزاب، وهي أن تقول "لا" في كل شيء، أي أن فرنسا أصبحت لا تخاف شيئا كما تخاف من الحركة.

والواقع أن هناك خلافا بطيئا يدب بين غي موللي ومؤيديه من النواب وذلك باستثناء الحزب الاشتراكي، ولو المناقشة الجارية في الأمم المتحدة لتتصلت القوات اليمينية من أغلبية غي موللي، وعلى كل فإذا كانت هذه المناقشة ستسير سيرا ضد فرنسا فإن حكومة غي موللي ستكون أيامها معدودة".

وقالت "الوفيغارو" اليمينية الاستعمارية:

" في الوقت الذي تجري فيه مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة تقوم جبهة التحرير وحلفاؤها الشيوعيون بهجوم إرهابي عام، وقنابلهم ترمى وتنفجر كيفما اتفق وتقتل النساء والأطفال على الخصوص.

إن جبهة التحرير تحاول أن تستفز الأوروبيين لإثارة الاضطراب فيهم ورد الفعل بواسطة القمع وذلك حتى تلفت أنظار الأمم المتحدة وتؤيد الجبهة في الأمم المتحدة، وقد دعت الإذاعة السرية الجزائرية إلى القيام بتمرد عام يصحب الإضراب.

وقد أعلن السيد كيوان في ستوكهولم " أن الجزائريين يعلقون آمالهم على هيئة الأمم المتحدة". والحق أن الثوار ينصبون لنا فخا يجب أن لا نقع فيه إننا نجتاز اليوم محنة عظمى، أي أن كل عمل يعرقل عمل السلطات المسؤولة هو خيانة ضد فرنسا لمصلحة أعدائها".

وكتبت صحيفة "البيبراسيون" تعليقا قالت فيه:

" إن المرء ليقشعر بدنه من هذه السرعة التي تتطور بها الأزمة الجزائرية نحو الخطورة البالغة، والتي يتهور فيها الموقف الفرنسي والتي تبدو بها السياسة الفرنسية في صورة الإفلاس الذريع.إن الحكومة الفرنسية و "لاكوست" بالخصوص ظل منذ عدة أشهر يردد لنا أنه في "ربع الساعة الأخير" من الثورة

الجزائرية التي يقول عنها أنها من صنع حفنة من المشاغبين وصنائع الدول الأجنبية، وأن بقية السكان الجزائريين لا يطمحون إلا إلى بعض الإصلاحات المحتشمة وهذه الادعاءات هي التي شجعت المستعمرين الغلاة على رمي "غي موللي" بالطماطم.

وهي التي شجعتهم على أن لا يجيبوا مطامح الجزائريين إلا بقوة السلاح، ولكن الأنباء التي تذاع عن الإضراب تكذب تكذيبا فاجعا ادعاءات حكومة "غي موللي" ووزيره " لاكوست".

إن المستعمرين في الجزائر مستعدون لأن يرتكبوا جريمة الخيانة لفرنسا ويفضلونها على أن يقبلوا مطامح الجزائريين.

وإن الإضراب العام قد انفجر في الجزائر رغم كل القوات التي استعملتها السلطات الفرنسية.

وأن نصف مليون من الجنود الفرنسيين لم يمنعوا حدوث الاشتباكات واشتدادها في جميع أنحاء القطر الجزائري، ولم يمنع الاعتداءات من أن تتضاعف في قلب عاصمة الجزائر وأن سياسة "غي موللي" لم تمنع الطلاب الجزائريين الذين اختارهم " سوستيل" لتكوين الإطارات الإدارية في المستقبل من أن يستقبلوا كلهم ويعلنوا أنهم لا يستطيعون التعاون مع سياسة الحكومة الفرنسية وأنهم يؤيدون جبهة التحرير الوطني.

فأين هم المفاوضون الذين يبحث عنهم "غي موللي"؟ أين؟

الجزائر كلها أصبحت اليوم ضده وضد فرنسا التي يمثلها بما في ذلك الجزائر الديموقراطية التي خيب آمالها.. والجزائر المتعصبة الاستعمارية التي يتبع سياستها، إن كل من في الجزائر هو اليوم ضد الحكومة وهذا هو الجو وهو الذي يحلم الم. بينو بالدفاع عنه في هيئة الأمم المتحدة..."

المدينة الصامتة

1957/01/31

تحت هذا العنوان نشرت صحيفة "لوموند" لمراسلها الخاص من مدينة الجزائر وصفا للمدينة المضربة التي كانت فريسة للقوات الفرنسية التي حاولت تكسير أبوابها ونهبا لعناصر الأوروبيين يطبقون فيها دروس الأخلاق الاستعمارية التي تعلموها منذ أكثر من قرن.

ويجب أن نلاحظ للقارئ أن صحيفة " لوموند" تحاول أن لا تخفي الحقائق لا محالة، ولكنها لا تعبر عنها إلا باحتشام واعتدال شديد لا تتصادم بمه مع أعصاب الم. لاكوست والجنرال ماسو اللذين أخذا هذه الأيام يحجزان صحف باريس بمجرد ما تنشر هذه الصحف شيئا من الحقائق التي يريد المسؤولون الفرنسيون إخفاءها عن العالم وعن هيئة الأمم المتحدة.

وإليك ما جاء في هذا الوصف المؤثر لمدينة الجزائر في يوم إضرابها الأول:

" تحت شمس ساطعة شنت جبهة التحرير الوطني في صباح يوم الاثنين حملتها الاضطرابية التي تدوم ثمانية أيام .

وبدأت هذه الحملة في عاصمة الجزائر في صورة امتحان من القوة بين جبهة التحرير والسلطة الفرنسية.

كانت المدينة تبدو في صباح يوم الاثنين كما لو أنها ما تزال نائمة.

كان الصمت يسودها في أحيائها الأوروبية حيث المتاجر الأوروبية مفتوحة الأبواب. ومع ذلك فإن الصمت كان ثقيلا لا تمزقه من حين لآخر إلا سيارات الجنود التي كانت تتأهب لفتح الدكاكين المغلقة التي يملكها الجزائريون.

لقد كان التجار المسلمون قد لبوا دعوة الإضراب في أغلبية ساحقة هي أقرب إلى الإجماع الشامل.

وكانت سيارات البوليس المجهزة بمضخة الصوت بدأت منذ الساعة الثامنة تطالب المضربين بفتح دكاكينهم وهي تتجول في الأحياء العربية.

وكانت في هذه النداءات كلها تعطي للسكان مهلة نصف ساعة لفتح دكاكينهم.

ولكن السكان المسلمين قابلوا هذه النداءات بصمت عميق مؤثر وظلوا معتصمين في مساكنهم، لقد كانت الأحياء الأهلية كلها موصدة باستثناء محلات الإسرائيليين التي كان أصحابها يقفون خارجها.

وفي الساعة الثامنة والنصف بدأ الناس يسمعون الضربات الأولى لفتح الدكاكين وهي تمزق هذا الصمت ومن حين لآخر كان الجنود عندما يقلعون بابا حديديا يجدون خلفه ميزابيا جالسا في هدوء ينتظر دخول الجنود عليه.

ومن المناظر أو بالأحرى المنظر الوحيد الذي أضحكني هو هاته المعلقة التي ألصقها أحد التجار على باب دكانه المغلق وقد قرأت فيها ما يلي:

" مصطفى عبد القادر توفي ولن يفتح بابه إلا بعد أسبوع".

إن هذا المزاح رائع حقا عندما يوجد عند سكان يسودهم القلق والاضطراب.

أما الشيء المؤثر أكثر من ذلك هو هذه الدكاكين التي فتحت أبوابها بالقوة وظلت مفتوحة بدون أصحابها أمام المارة الذين كانوا أحرارا في دخولها.

لقد كنت أجد هنا أكداس الأقمشة بعضها فوق بعض بألوانها المزخرفة وأجد هناك المصبرات وأكياس الحمص وأكياس السميد.

وكان الوطنيون قد أصدروا أوامرهم للمسلمين بأن لا يمسوا شيئا من تلك البضائع.أما المعروف عن السلطات الرسمية فهو أنها

أعلنت بأنها غير مسؤولة عما ينهب من هذه البضائع، وأن الشرطة والجيش لن تتولى حراستها.

وقد رأيت بنفسي أن بعض النهب قد وقع في شارع "طانجة" وفي بعض محلات التبغ.

وكان موقف الأوروبيين يبدو عليهم الاضطراب والشعور بالانزعاج وبالهيجان العصبي.

ومع هذا فقد كانوا قليلي العدد بحيث كانت شوارعهم نفسها خالية تقريبا ومتروكة لنشاط الجنود.

أما الأسواق التي هجرها الباعة المسلمون فقد كان يسودها جو مؤثر فاجع يشعر فيه المرء بأن كوارث ستقع وهذا ما جعل المارة في هذه الأسواق لا يكادون يذكرون.

ومن حين لآخر كنت ترى حافلات "الترمواي" تمر وليس فيها إلا امرأة بملاءتها البيضاء.

أما السيارات الخاصة فلم يسر فيها أحد من المسلمين وإنما كانت كلها يمتطيها أوروبيون.

وذلك أن جبهة التحرير الوطني قد أمرت في الإضراب بأن لا يخرج مسلم سيارته أو يمتطيها مهما كان العذر، ومن الصعب أن تقدر بالضبط عدد أو نسبة الموظفين الجزائريين الذين أضربوا عن العمل لأن هذا سيظهر فيما بعد.

ولكن نذكر بأن السلطة الفرنسية قد سخرت العمال والمسخرين كما يقع في الحروب، أما العمال في الموانئ وفي مراكز العمل الخاصة فقد كانوا مضربين عن آخرهم.

من ذلك مثلا أن العمل كان مضطربا في إدارة البريد ولم يمكن ضمان سيره المعتاد، كذلك خطوط السكك الحديدية كان العمل فيها مضطربا لم يمكن تنظيمه وضمان سيره المعتاد.

أما الفنادق فقد هجرها سكانها المسلمون وكذلك المطاعم الفرنسية والمقاهي.

لقد كان أمر الإضراب قد صدر إلى المسلمين عن طريق الإذاعة السرية التي تملكها جبهة التحرير وعن طريق المناشير

لقد كان التجار المسلمون قد لبوا دعوة الإضراب في أغلبية ساحقة هي أقرب إلى الإجماع الشامل.

وكانت سيارات البوليس المجهزة بمضخة الصوت بدأت منذ الساعة الثامنة تطالب المضربين بفتح دكاكينهم وهي تتجول في الأحياء العربية.

وكانت في هذه النداءات كلها تعطي للسكان مهلة نصف ساعة لفتح دكاكينهم.

ولكن السكان المسلمين قابلوا هذه النداءات بصمت عميق مؤثر وظلوا معتصمين في مساكنهم، لقد كانت الأحياء الأهلية كلها موصدة باستثناء محلات الإسرائيليين التي كان أصحابها يقفون خارجها.

وفي الساعة الثامنة والنصف بدأ الناس يسمعون الضربات الأولى لفتح الدكاكين وهي تمزق هذا الصمت ومن حين لآخر كان الجنود عندما يقلعون بابا حديديا يجدون خلفه ميزابيا جالسا في هدوء ينتظر دخول الجنود عليه.

ومن المناظر أو بالأحرى المنظر الوحيد الذي أضحكني هو هاته المعلقة التي ألصقها أحد التجار على باب دكانه المغلق وقد قرأت فيها ما يلي:

" مصطفى عبد القادر توفي ولن يفتح بابه إلا بعد أسبوع".

إن هذا المزاح رائع حقا عندما يوجد عند سكان يسودهم القلق والاضطراب.

أما الشيء المؤثر أكثر من ذلك هو هذه الدكاكين التي فتحت أبوابها بالقوة وظلت مفتوحة بدون أصحابها أمام المارة الذين كانوا أحرارا في دخولها.

لقد كنت أجد هنا أكداس الأقمشة بعضها فوق بعض بألوانها المزخرفة وأجد هناك المصبرات وأكياس الحمص وأكياس السميد.

وكان الوطنيون قد أصدروا أوامرهم للمسلمين بأن لا يمسوا شيئا من تلك البضائع. أما المعروف عن السلطات الرسمية فهو أنها

أعلنت بأنها غير مسؤولة عما ينهب من هذه البضائع، وأن الشرطة والجيش لن تتولى حراستها.

وقد رأيت بنفسي أن بعض النهب قد وقع في شارع "طانجة" وفي بعض محلات التبغ.

وكان موقف الأوروبيين يبدو عليهم الاضطراب والشعور بالانزعاج وبالهيجان العصبي.

ومع هذا فقد كانوا قليلي العدد بحيث كانت شوارعهم نفسها خالية تقريبا ومتروكة لنشاط الجنود.

أما الأسواق التي هجرها الباعة المسلمون فقد كان يسودها جو مؤثر فاجع يشعر فيه المرء بأن كوارث ستقع وهذا ما جعل المارة في هذه الأسواق لا يكادون يذكرون.

ومن حين لآخر كنت ترى حافلات "الترمواي" تمر وليس فيها إلا امرأة بملاءتها البيضاء.

أما السيارات الخاصة فلم يسر فيها أحد من المسلمين وإنما كانت كلها يمتطيها أوروبيون.

وذلك أن جبهة التحرير الوطني قد أمرت في الإضراب بأن لا يخرج مسلم سيارته أو يمتطيها مهما كان العذر، ومن الصعب أن تقدر بالضبط عدد أو نسبة الموظفين الجزائريين الذين أضربوا عن العمل لأن هذا سيظهر فيما بعد.

ولكن نذكر بأن السلطة الفرنسية قد سخرت العمال والمسخرين كما يقع في الحروب، أما العمال في الموانئ وفي مراكز العمل الخاصة فقد كانوا مضربين عن آخرهم.

من ذلك مثلا أن العمل كان مضطربا في إدارة البريد ولم يمكن ضمان سيره المعتاد، كذلك خطوط السكك الحديدية كان العمل فيها مضطربا لم يمكن تنظيمه وضمان سيره المعتاد.

أما الفنادق فقد هجرها سكانها المسلمون وكذلك المطاعم الفرنسية والمقاهي.

لقد كان أمر الإضراب قد صدر إلى المسلمين عن طريق الإذاعة السرية التي تملكها جبهة التحرير وعن طريق المناشير

التي وزعت توزيعا واسعا والتي كانت متنوعة، ولكنها تحمل طابعا أزرق كتب عليه "جيش التحرير الوطني".

ومن بين ما جاء في هذه المناشير في بلاد القبائل الكبرى ما يأتي:

" أيها الأخ باسم الله وباسم الجزائر ندعوك إلى المشاركة في الإضراب العام لمدة ثمانية أيام والذي سيبدأ يوم الاثنين 28 جانفي 1957 وذلك لكي تؤيد مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة".

أما السلطات الفرنسية فقد ردت على هذه المناشير بمناشير أخرى معاكسة، وحلقت طائرة الهيليكوبتير وأخذت ترسل هذه المناشير على الأحياء العربية وتدعو فيها المسلمين إلى الرجوع إلى العمل.

وقد حرر الجنرال "ماسو" القائد العسكري بلاغا أذاعه على الناس وجاء فيه بالخصوص قوله:

" عندما يقع حادث يجب أن لا يقع أي تجمع حوله وذلك لإنقاذ الضحايا بسرعة .

ولسد الباب على المعتدين من الفرار ولذلك يمنع منعا باتا التجمع حول أماكن الاعتداءات سواء للتفرج أو لرد الفعل".

والواقع أن هذه التعليمات ليست بدون فائدة فالاعتداءات الثلاثة التي وقعت في يوم السبت الماضي قد أدخلت الاضطراب والشغب على السكان الأوروبيين وكادت تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه.

ولكن هل أن القوات العسكرية قادرة على أن تضع سدا منيعا يفصل بين الأوروبيين والمسلمين حتى لا يتصادموا مصادمات يندفعون فيها بهيجانهم العصبي.

إن الشرطة في مدينة الجزائر على أية حال لم تستطع أن تقف هذا الدور لذلك أعطيت السلطة للجنرال "ماسو" لكي ينقص على الأقل من أخطار أعمال الاعتداءات وردود الفعل التي تقوم بها عناصر غير مسؤولة.

والخلاصة أن أمر الإضراب الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني قد امتد إلى كامل القطر الجزائري .

وهو أمر ينفذ الآن وسينفذ طيلة أسبوع كامل تحت حراسة خارقة للعادة حقا تقوم بها قوات الأمن الفرنسية.

ولكن هذه القوات لم تمنع الحواجز المتتالية الموضوعة في الطرق الذاهبة إلى جميع الاتجاهات والتي تصطدم بها القوافل العسكرية، وإذا كانت مدينة الجزائر هي المدينة الحساسة في البلاد كلها فإن هناك مدنا أخرى في القطر الجزائري يمكن أن تلفت أنظارنا بأعمالها في المستقبل القريب".

التي وزعت توزيعا واسعا والتي كانت متنوعة، ولكنها تحمل طابعا أزرق كتب عليه "جيش التحرير الوطني".

ومن بين ما جاء في هذه المناشير في بلاد القبائل الكبرى ما يأتي:

" أيها الأخ باسم الله وباسم الجزائر ندعوك إلى المشاركة في الإضراب العام لمدة ثمانية أيام والذي سيبدأ يوم الاثنين 28 جانفي 1957 وذلك لكي تؤيد مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة".

أما السلطات الفرنسية فقد ردت على هذه المناشير بمناشير أخرى معاكسة، وحلقت طائرة الهيليكوبتير وأخذت ترسل هذه المناشير على الأحياء العربية وتدعو فيها المسلمين إلى الرجوع إلى العمل.

وقد حرر الجنرال "ماسو" القائد العسكري بلاغا أذاعه على الناس وجاء فيه بالخصوص قوله:

" عندما يقع حادث يجب أن لا يقع أي تجمع حوله وذلك لإنقاذ الضحايا بسرعة .

ولسد الباب على المعتدين من الفرار ولذلك يمنع منعا باتا التجمع حول أماكن الاعتداءات سواء للتفرج أو لرد الفعل".

والواقع أن هذه التعليمات ليست بدون فائدة فالاعتداءات الثلاثة التي وقعت في يوم السبت الماضي قد أدخلت الاضطراب والشغب على السكان الأوروبيين وكادت تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه.

ولكن هل أن القوات العسكرية قادرة على أن تضع سدا منيعا يفصل بين الأوروبيين والمسلمين حتى لا يتصادموا مصادمات يندفعون فيها بهيجانهم العصبي.

إن الشرطة في مدينة الجزائر على أية حال لم تستطع أن تقف هذا الدور لذلك أعطيت السلطة للجنرال "ماسو" لكي ينقص على الأقل من أخطار أعمال الاعتداءات وردود الفعل التي تقوم بها عناصر غير مسؤولة.

والخلاصة أن أمر الإضراب الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني قد امتد إلى كامل القطر الجزائري .

وهو أمر ينفذ الآن وسينفذ طيلة أسبوع كامل تحت حراسة خارقة للعادة حقا تقوم بها قوات الأمن الفرنسية.

ولكن هذه القوات لم تمنع الحواجز المتتالية الموضوعة في الطرق الذاهبة إلى جميع الاتجاهات والتي تصطدم بها القوافل العسكرية، وإذا كانت مدينة الجزائر هي المدينة الحساسة في البلاد كلها فإن هناك مدنا أخرى في القطر الجزائري يمكن أن تلفت أنظارنا بأعمالها في المستقبل القريب".

حكومة لا تستحق الثقة

1957/02/01

هذه الحكومة لا يمكن أن تكون طبعا إلا حكومة غي موللي، والذي يصدر عليها هذا الحكم هو مجلة انجليزية، وليس ممثلا من ممثلي جبهة التحرير الوطني.. وهي مجلة " ذي سكوتسن" وهي تتحدث عن القضية الجزائرية، وبعد مقالها ننقل عدة تعاليق أخرى من صحف إنجليزية وفرنسية عن السياسة الفرنسية الفاشلة في الجزائر وعن الإضراب في الوطن الشقيق، وأخيرا عن سياسة غي موللي التي يعدها الآن لإفريقيا السوداء لينجيها في زعمه مما تتخبط فيه الجزائر اليوم، ولكن يظهر أنه سيفشل في إفريقيا السوداء أيضا حيث وجد حتى نوابها المأجورين ضده لأنهم أصبحوا يشعرون أن قوة الشعب من ورائهم تدفعهم إلى أن يحققوا مطامحه الوطنية لا أن يجاروا السياسة الفرنسية الاستعمارية، وإليك ما جاء في هذه التعاليق كلها:

قالت مجلة "ذي سكوتسن" البريطانية المستقلة:

" لكي يتحقق السلم في الجزائر يجب إرضاء المطامح الوطنية فيها وذلك سواء برضا فرنسا أو بالرغم منها وهي كارهة، أما توقيف الحرب وإجراء الانتخابات والبحث عن دستور مقبل للجزائر يمكن أن يرضي المسلمين الجزائريين، فإنها لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة مفاوضات تجري مع الثوار وبالاعتراف بالقومية الجزائرية.

إن م. غي موللي كان يجري مفاوضات إلى اليوم الذي قام فيه بعض موظفيها أولئك المفاوضين المسلمين أنفسهم الذين يتفاوض معهم غي موللي، على أنه يجب أن نصرح أن المسلمين قد صمموا على أن يهزموا فرنسا في هذا الصدد، كما يجب أن

نصرح بأن غي موللي من ناحيته أصبح أسيرا لسياسة النزعات اليمينية في البرلمان الفرنسي، كما أصبح هذا الرئيس الفرنسي يخاف خوفا حقيقيا من المعمرين المتطرفين في الجزائر، على أنه حتى ولو فرضنا أن الثوار الجزائريين استجابوا لنداء غي موللي ووضعوا أسلحتهم فإنه لا شيء يدل على أن الحكومة الفرنسية ستجري فعلا انتخابات بعد ذلك.

إن من الممكن أن غي موللي لن يبقى مدة أخرى طويلة في الحكم، ولكنه حتى ولو بقي في الحكم فإن الثوار الجزائريين من حقهم أن لا يثقوا كثيرا في هذا السياسي الفرنسي".

وقالت صحيفة "إيفنينغ ستاندار" البريطانية المحافظة:

" إن من الحوادث الهامة التي لها مغزاها والتي جرت في فرنسا هو الانتخابات التي جرت في هذا الأسبوع ونجح فيها اليمينيون، وهذه الانتخابات دلت على أن الرأي العام الفرنسي يؤيد الحكومة الفرنسية في سياستها بالجزائر.

إن سكان باريس عندما صوتوا على الم. طارديو قد أكدوا عزيمة الأغلبية من الفرنسيين على عدم التخلي عن الجزائر بالرغم من الثمن الغالي الذي تكلفه الجزائر لاقتصاد فرنسا ولقواتها العسكرية.

إن أصدقاء فرنسا يتمنون أن تتمكن فرنسا من حل المشكلة الجزائرية في أجل قصير، أما إذا طالت ذيول هذه المشكلة أو إذا رأت فرنسا نفسها مضطرة للانسحاب والاستسلام والهزيمة الفجائية في الجزائر فإن عواقب كل ذلك ستكون خطيرة على نظام الحكم الديموقراطي نفسه في فرنسا.

إن حزب بوجاد يتقهقر الآن في فرنسا، ولكن الغضب الذي جعل الفرنسيين مستعدين للاتيان بأمثاله إلى البرلمان الفرنسي- يمكن أن يجعلهم يأتون في المستقبل بشخص أكثر خطورة منه إذا كانت فرنسا ستسير إلى كارثة في الجزائر".

وقالت صحيفة "لومانيتي" الباريسية تصف الإضراب:

" لليوم الثالث من الإضراب تبدو عاصمة الجزائر في صورة المدينة الواقعة تحت حالة الحصار تجوب فيها المصفحات وترابط

في مفترق طرقاتها الدبابات الثقيلة وأبواب دكاكينها محطمة من طرف قوات البوليس الفرنسي، وقد جرت عدة أعمال نهب في الدكاكين بعد أن حطم الجنود أبوابها بواسطة سيارات النقل المسلحة بأجهزة التخريب.

وقد شاهد مراسلو الصحف الأمريكية أعمال النهب التي يقوم بها الأوروبيون.

وإن الجزائريين يبدون شجاعة لا مثيل لها في وجه العنف الذي ترتكبه الشرطة والجنود ضدهم وخاصة الموظفين الذين حاكمتهم المحاكم العسكرية لعصيانهم قانون التسخير الذي يجبرهم على القيام بعملهم، ذلك أن سيارات الشرطة تذهب في الصباح الباكر إلى منازل الموظفين والمستخدمين وتحملهم من منازلهم إلى مكاتبهم وإداراتهم.

أما مصلحة الأخبار في الولاية العامة فهي بالرغم من تأكيداتها بأن الإضراب قد ضعف إلا أنها تمتنع عن أن تزود الصحف بأية معلومات مفصلة تؤيد بها أقوالها، وتقوم السلطات الفرنسية منذ بدء الإضراب بحملة اعتقالات واسعة، كما تقوم بحملة تسخير واسعة أيضا لحمل المتطوعين الأوروبيين على العمل مكان الجزائريين المضربين.

أما سوق الخضر فقد كان الجنود الفرنسيون هم الذين يحملون إليها البضائع في سياراتهم ويساعدهم في ذلك مساعدون من المدنيين الأوروبيين.

ومن بين السخافات الحقيرة التي استعملها ممثلو السلطة الفرنسية في هذا الإضراب هو أن الجنود يطوفون بالسيارات التي تذيع تهديدات ضد المضربين ثم بعد التهديد تشرع في التغني بالموسيقى المرحة، وفي الوقت الذي يهاجمون فيه العمال والمستخدمين ويخرجونهم بالعنف من ديارهم كانوا في الوقت نفسه يوزعون قطع الحلوى على صبيان أولئك العمال".

وهناك قضية أخرى هامة تواجهها حكومة "غي موللي" الاستعمارية وهي قضية إفريقيا السوداء التي تستعد الآن الجمعية الوطنية الفرنسية لمنحها نظاما جديدا دون رغبتها ويتوقع بعض

الملاحظين أن تجد الحكومة الفرنسية في هذه القضية صعوبة أخرى تضيفها إلى صعوباتها الاستعمارية.

وقد علقت صحيفة " لومانيتي" على هذا الموضوع تعليقا قصيرا قالت فيه:

" بدأت الجمعية الفرنسية في مناقشة قضية هامة ستدوم عدة أيام وهي قضية أقطار ما وراء البحار أي إفريقيا السوداء ومدغشقر.

إن هذه المناقشة الفرنسية التي تجري قبيل مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة تخيف حكومة " غي موللي" كثيرا، ذلك أن الانتخابات البلدية التي جرت في شهر نوفمبر الماضي أكدت أن إفريقيا السوداء ومدغشقر تطالب بحريتها وبنظام ديموقراطي كامل، كما تطالب بأن يطبق عليها النظام الذي يطبق على قطر " الطوغو".

ولكن الحكومة الفرنسية تعد لهذه الأقطار نظاما بعيدا كل البعد عن مطالب سكانها وهذا ما جعل الاستياء يتعاظم في هذه الأقطار ويصل إلى النواب الذين هم صنائع فرنسا في هذه الأقطار فيصوتون ضدها مما قلب القوانين التي تهيئها الحكومة لهذه الأقطار رأسا على عقب.

إن حكومة "غي موللي" قد بلغت في مشكلة إفريقيا السوداء مرحلة لم تعد تفيدها فيها الوعود الكاذبة وأنها ينبغي أن تحقق شيئا عمليا، و "غي موللي" الآن منزعج كثيرا من هذه المشكلة الجديدة.

وقد أصبحت هذه المشكلة تبحث في جميع المجالس الوزارية ولجنة أقطار ما وراء البحار في البرلمان، ويجري اليوم اضطراب شديد في البرلمان حتى أن اللجنة البرلمانية المكلفة ببحث هذه القضية بعثت إلى "غي موللي" بتوصية تقول: إن مناقشة قضية إفريقيا السوداء في البرلمان في هذه الظروف التي ستجرى فيها مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة هو أمر مضر وينبغي العدول عنه !".

الوفد الفرنسي حائر

1957/02/02

هذه الرسالة من مراسل "لومانيتي" الباريسية في نيويورك يصف فيها الجو في الأمم المتحدة ونشاط الوفد الفرنسي واضطراب هذا الوفد بالخصوص..

وفي الرسالة معلومات أخرى جديرة بأن يطلع عليها القراء، وفي نفس الصحيفة وصف للإضراب في الجزائر من مراسلها الخاص في الجزائر.

وإليك ما جاء في هاتين الرسالتين:

" إن مناقشة القضية الجزائرية التي كان يجب أن تبدأ في هذا الأسبوع قد تأجلت إلى يوم الاثنين المقبل.

أما أسباب هذا التأجيل فهي ما تزال غامضة، فالوفد الفرنسي يحاول أن يقنع الناس بأنه هو الذي تسبب في هذا التأجيل لأن م. كريستيان بينو - حسب أقوال الوفد الفرنسي - لم يتمكن من إنهاء خطابه الذي سيلقيه في المناقشة.

ولا حاجة بنا لأن نسجل هذا العذر السخيف، فالواقع أن الوفد الفرنسي ما يزال أعضاؤه يتصارعون فيما بينهم ليلتقوا في فكرة موحدة.

والمعتقد أن الخلاف الناشب في الوفد الفرنسي يمثل خلافا آخر في نفس الموضوع الذي تعانيه الحكومة الفرنسية في باريس.

ومهما يكن الأمر فإن مما لا شك فيه - وحسب الأخبار الموثوق بها من طرف " لجنة التنسيق في الوفد الفرنسي" هو أن اللجنة أصبحت ضرورية للتوفيق بين الآراء المتضاربة المتطاحنة في الوفد الفرنسي و م. بينو اليوم يبدو عليه أنه مغتبط جدا لكونه استطاع أن يكون هذه اللجنة لتنسيق آراء معاونيه.

إلا أنه مما لا شك فيه أبدا هو أن خطابه الذي أعده على أساس أنه سيلقى في هذا الأسبوع. وكان يأمل أنه بعد أن يلقي هذا

الخطاب تقطع اللجنة مباحثاتها وتعود إلى مناقشة مشكلة إسرائيل، وعندئذ يستطيع م. بينو أن يواصل تأثيره على الوفود وتغيير الجو في الأمم المتحدة حتى يعطف ويلين على فرنسا.

وكان يأمل أن يدوم هذا القطع عدة أيام يقوم أثناءها بمناورات ناجعة.

هذا ما كان يأمله م. بينو لو وقعت مناقشة القضية الجزائرية في الأسبوع الجاري.

ولكن لما خاب هذا الأمل أخذ الوفد الفرنسي يشيع في الناس أنه هو الذي تسبب في تأجيل القضية.

والمسألة الأخرى التي لا شك فيها هنا هي أن الوفد الفرنسي حائر ضائع لأنه لا يعرف شيئا عن " التكتيك" الذي ستتبعه وفود الدول الإفريقية والآسيوية في مناقشة القضية.

ولا يعرف شيئا عن اللهجة التي ستستعملها هذه الوفود ولا على نواياها وبرامجها ولا اللوائح التي تنوي هذه الوفود تقديمها لمصادقة الأمم المتحدة.

إن ما نشاهده هنا في معابر الأمم المتحدة هو أن الوفد الفرنسي يواصل الاتصالات ويكثر منها بقدر ما يستطيع وخاصة مع الوفود التي يظن هذا الوفد أنها مستعدة لمساعدتنا.

بل أن أعضاء وفدنا يحاولون اغتنام الفرص حتى لمقابلة أعضاء وفد جبهة التحرير وتبادل الحديث معهم بعد أن كانوا منذ بضعة أيام يتجاهلون وجود الوفد الجزائري الذي يتجاهل غي موللي بدوره أنه هو الذي يمثل الجزائر.

إلا أن محاولات م. بينو وأعضاء وفده للتعرف إلى كل هذه الأمور بقيت محاولة فاشلة.

والظاهر أن م. بينو لن يمكنه أن يعرف شيئا في المستقبل عن خطة الوفود الإفريقية الآسيوية لأن هذه الوفود لم يتم فعلا مشروعها وخطتها التي ستتبعها ولن يتموا خطتهم إلا يوم السبت " اليوم".

ثم إن الوفد الفرنسي له مسألة أخرى تقلقه، وهي أنه لا يعرف الموقف الذي سيقفه الوفد الأمريكي، ومن المحتمل أن عوامل

جديدة يمكن أن تتكون في كل لحظة وخاصة في اللحظة الأخيرة، ومن أهم هذه العوامل هو ما يستنتج عن مقابلة الرئيس ايزنهاور مع الملك سعود.

والمعروف أن أول كلمة تلفظ بها الملك سعود عندما وضع رجله على ميناء " هندسون" هي أن قال: " إننا نريد السلم ونتمنى للجزائر أن تتحرر".

على أن هذه الزيارة التي قام بها الملك سعود إلى أميركا والنتائج التي ينتظر أن تسفر عن مقابلته مع الرئيس ايزنهاور هي التي كانت السبب الرئيسي في تأجيل مناقشة القضية الجزائرية يوم الاثنين المقبل.

إن وصول الملك سعود إلى أميركا كان أهم حادث وقع في هذا الأسبوع بالأمم المتحدة.ز

فعندما أقبل ليلقي خطابه أمام الجمعية العامة كانت قاعة الجمعية غاصة بالوفود حتى أن الناس كانوا يتزاحمون ازدحاما ليجدوا مكانا يقفون فيه، ولم يكن أي كرسي فارغا من أصحابه إلا مقاعد الوفد الفرنسي، وقد حاول هذا الوفد أن يظهر تغيبه عمدا من هذه الجلسة.

والمعروف أن شيخ مدينة " نيويورك" لم يشارك في الاحتفال بالملك سعود وصرح أن هذا الملك ليس من الرجال الذين نحتفل بهم.

وهكذا فإن فرنسا لم تنضم إلى وفود الأمم المتحدة للاحتفال بالملك العربي فإنها قد فضلت أن تنضم إلى شيخ مدينة " نيويورك" للغضب على الملك سعود.

" إن فرنسا عندما تساند شيخ المدينة الأميركي فإنما تفعل ذلك لأنها تؤاخذ الملك سعود لكونه ليس ملكا ديموقراطيا وكذلك شيخ مدينة" نيويورك" غاضب على الملك العربي لنفس السبب إلا أن شيخ المدينة هذا نفسه قد تلقى منذ بضعة أيام أعظم وسام من الجنرال " فرانكو".

وفرنسا لم تغضب على شيخ المدينة الأميركي لهذا التصرف مع أنها دولة ديموقراطية واشتراكية أيضا.

إن الحقيقة هي أن فرنسا تؤاخذ الملك سعود على شيء أمكننا أن نلاحظه عندما وقف الملك العربي خطيبا فوق منصة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة.

لقد كان يرتدي جبة بيضاء ناصعة، ومن ورائه يبدو جدار القاعة أخضر اللون، وألقى الملك العربي خطابه بلهجة رصينة.

وقال في هذا الخطاب: " إن سياسة السيطرة بالقوة انقضى وقتها وأصبحت عبثا لا طائل تحته، ثم إنها هي السبب في التسابق نحو التسلح الذي يمكن أن يكون في يوم من الأيام سببا في فناء البشرية، وأن هذه السيطرة هي السبب في الاعتداءات وحوادث القمع التي تجري اليوم في بعض أنحاء العالم...إننا نريد اليوم أن نجعل رائدنا مبدأ واضحا يقود جميع شعوب الأرض وهو أن كل شعب له حقه في الحرية والاستقلال وحقه في تقرير مصيره بنفسه ! ".

إن هذه الكلمات واضحة لا غبار عليها وهي موجهة رأسا إلى حرب الجزائر والاعتداء على مصر، وهذا ما لا يريد وفد " غي موللي" أن يسمعه لأنه وفد يمثل حكومة هي أكثر استبدادا من الملك سعود الذي تؤاخذه".

وقالت نفس الصحيفة تعليقا على اليوم الرابع من الإضراب الجزائري ما يلي:

" في اليوم الرابع من الإضراب لم تستطع بعد تدابير القوة أن تغير شيئا من سيره، إن العمال والمستخدمين والتجار ما يزالون يرفضون العودة إلى العمل بالرغم من التهديدات التي يوجهها إليهم عشرات الآلاف من البوليس والجنود والجندرمة، وبالرغم من عمليات التفتيش وتخريب الدكاكين.

ولكن الغريب هو أن هذا الإضراب أصبحت تصدر عنه " بلاغات رسمية من السلطات الرسمية وتدعي فيها بأن الحياة العادية تعود إلى مجراها".

أما ما رأيناه نحن بأعيننا فهو أن بعض العمال يساقون من حين لآخر بقوات من الجنود تأتي بهم من بيوتهم وتوصلهم إلى محلات العمل وهكذا يقوم هؤلاء العمال بأشغالهم " بحرية" كما رأينا من

بين هؤلاء العمال بطالين كانوا قبل الإضراب قد ألقت عليهم السلطات الفرنسية القبض ووضعتهم في السجن.

ومن التدابير التي استعملتها السلطات الفرنسية هي أن حشدت جميع الأوروبيين ليحتلوا مراكز المسلمين المضربين، أما الأسواق فإن الذي يقوم بتموينها هي القوات العسكرية نفسها والموظفون الفرنسيون.

ومن أحسن المناظر التي تراها هي هؤلاء الموظفون الذين يبيعون البطاطا واللحم بعد أن كانوا جالسين في مكاتبهم بكل أناقة.

وفي الوقت الذي تدعي فيه مكاتب " لاكوست" والصحف الاستعمارية بأن الإضراب فاشل يقوم الوزير المقيم بضغط شديد لمنع تسرب الأنباء إلى الخارج".

إن الحقيقة هي أن فرنسا تؤاخذ الملك سعود على شيء أمكننا أن نلاحظه عندما وقف الملك العربي خطيبا فوق منصة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة.
لقد كان يرتدي جبة بيضاء ناصعة، ومن ورائه يبدو جدار القاعة أخضر اللون، وألقى الملك العربي خطابه بلهجة رصينة.
وقال في هذا الخطاب: " إن سياسة السيطرة بالقوة انقضى وقتها وأصبحت عبثا لا طائل تحته، ثم إنها هي السبب في التسابق نحو التسلح الذي يمكن أن يكون في يوم من الأيام سببا في فناء البشرية، وأن هذه السيطرة هي السبب في الاعتداءات وحوادث القمع التي تجري اليوم في بعض أنحاء العالم... إننا نريد اليوم أن نجعل رائدنا مبدأ واضحا يقود جميع شعوب الأرض وهو أن كل شعب له حقه في الحرية والاستقلال وحقه في تقرير مصيره بنفسه ! ".
إن هذه الكلمات واضحة لا غبار عليها وهي موجهة رأسا إلى حرب الجزائر والاعتداء على مصر، وهذا ما لا يريد وفد " غي موللي" أن يسمعه لأنه وفد يمثل حكومة هي أكثر استبدادا من الملك سعود الذي تؤاخذه".
وقالت نفس الصحيفة تعليقا على اليوم الرابع من الإضراب الجزائري ما يلي:
" في اليوم الرابع من الإضراب لم تستطع بعد تدابير القوة أن تغير شيئا من سيره، إن العمال والمستخدمين والتجار ما يزالون يرفضون العودة إلى العمل بالرغم من التهديدات التي يوجهها إليهم عشرات الآلاف من البوليس والجنود والجندرمة، وبالرغم من عمليات التفتيش وتخريب الدكاكين.
ولكن الغريب هو أن هذا الإضراب أصبحت تصدر عنه" بلاغات رسمية من السلطات الرسمية وتدعي فيها بأن الحياة العادية تعود إلى مجراها".
أما ما رأيناه نحن بأعيننا فهو أن بعض العمال يساقون من حين لآخر بقوات من الجنود تأتي بهم من بيوتهم وتوصلهم إلى محلات العمل وهكذا يقوم هؤلاء العمال بأشغالهم " بحرية" كما رأينا من

بين هؤلاء العمال بطالين كانوا قبل الإضراب قد ألقت عليهم السلطات الفرنسية القبض ووضعتهم في السجن.
ومن التدابير التي استعملتها السلطات الفرنسية هي أن حشدت جميع الأوروبيين ليحتلوا مراكز المسلمين المضربين، أما الأسواق فإن الذي يقوم بتموينها هي القوات العسكرية نفسها والموظفون الفرنسيون.
ومن أحسن المناظر التي تراها هي هؤلاء الموظفون الذين يبيعون البطاطا واللحم بعد أن كانوا جالسين في مكاتبهم بكل أناقة.
وفي الوقت الذي تدعي فيه مكاتب " لاكوست" والصحف الاستعمارية بأن الإضراب فاشل يقوم الوزير المقيم بضغط شديد لمنع تسرب الأنباء إلى الخارج".

مناورات غي موللي

1957/02/05

م."موريس دوفيرجي" من ألمع الكتاب السياسيين في فرنسا وأكثرهم شجاعة أدبية وصراحة في القول.

وهو في هذا المقال الذي نشره في صحيفة "إيكسبريس" الأسبوعية الباريسية يشرح بصورة عميقة جدا مناورة غي موللي التي طلب فيها من رؤساء الأحزاب أن يوافقوا على سياسته في الجزائر.

وحسب هذا التحليل فإن الرئيس الفرنسي البائس يسير من فظاعة الى أخرى ومن بشاعة إلى بشاعة لم يكن أحد يتصور أن رئيس فرنسا وخاصة عندما يكون اشتراكيا- ستتفتق عنها عقليته. وإليك ما جاء في هذا المقال الهام:

" إما أن يكون السيد رئيس الحكومة قد أراد قبيل مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة أن تعزز جانب سياسته في الجزائر بمصادقة أغلبية الأحزاب الفرنسية على هذه السياسة- فإن هذا منه مسعى مشروع وطبيعي ولا غرابة فيه أو شذوذ.

ولكن الغرابة والشذوذ والخروج عن طبيعة الأشياء هو الطريقة التي اتبعها السيد رئيس الحكومة لتحقيق هذا الغرض.

لقد كانت سياسة م. غي موللي في الجزائر تتطلب إجراء مناقشة واسعة وكاملة في البرلمان، ولكن السيد رئيس الحكومة زعم أن هذه المناقشة إذا جرت قبل مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة فإن"أعداء فرنسا في المنظمة الأممية " سيستغلون تصريحات النواب التي يلقونها في البرلمان ويستغلون الإحترازات المشروعة التي من حقهم أن يعلنوا عنها حتى ولو كانوا يساندون سياسة الحكومة في خطوطها العامة بالجزائر.

وهذا ما جعله يفضل طريقة أخرى غير المناقشة البرلمانية وهي استدعاء أسلافه من رؤساء الحكومات الفرنسية السابقين "

باستثناء الجنرال ديغول" ورؤساء الأحزاب والكتلات البرلمانية "باستثناء الشيوعيين وجماعة بوجاد" - استدعاء هؤلاء لتأييد المبادئ العامة التي وردت في تصريحه المنهجي الذي حرره بمفرده عن سياسته بالجزائر.

إن هذا الأسلوب الذي اختاره م.غي موللي مريب ومشكوك فيه. وان منعه للمعارضة من أن تعرب عن مخاوفها المشروعة لا يعني أن رئيس الحكومة قد منع هذه المعارضة من الوجود، أما منع أعداء فرنسا من سماع المعارضة الفرنسية حتى لا يستغلوها في مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة فهو في الواقع حمل هؤلاء الأعداء على أن يعطوا أهمية أكبر لما نريد أن نخفيه عنهم.

على أن الأغلبية التي يبحث عنها م. غي موللي بهذا الأسلوب لتأييد سياسته بالجزائر هي أغلبية سطحية كاذبة لا أساس لها ولا حقيقة. ذلك لأن السيد رئيس الحكومة يطالب تلك الشخصيات بتأييد المبادئ العامة لسياسته. وهذه المبادئ العامة لم يعلن عنها أحد ولا يعرفها أحد حتى ولا غي موللي نفسه، ولأن اليمينيين مثلا لا يريدون أن يعتبروا مسألة الانتخاب على درجة واحدة من تلك "المبادئ العامة". في حين أن هذه المسألة الانتخابية هي مفتاح كل شيء في سياسة غي موللي.

والواقع أننا لا نعرف بالضبط هل أن السيد رئيس الحكومة قد اختار هذا الأسلوب ليعزز موقف فرنسا في الأمم المتحدة أم ليعزز موقف حكومته هو أمام البرلمان.

وعلى كل فالمؤامرة التي نسج خيوطها لا تخلو من ذكاء، وذلك أن رؤساء الأحزاب والكتلات إذا لم يرضوا مطلب م. غي موللي فإنهم يكونوا قد حكموا على أنفسهم بالحرمان من أصوات الاشتراكيين في المستقبل إذا قدر لتلك الأحزاب أو واحد منها أن يؤلف حكومة بعد حكومة غي موللي، وإذا أيدوه في مطلبه فإنهم يحرمون أنفسهم في المستقبل من أية حجة قد يستغلونها لمعارضته في يوم من الأيام وبذلك تبقى موافقتهم له اليوم حجة ضدهم لكيلا يعارضوه في المستقبل.إلا أن هذا الذكاء الصغير الذي أظهره السيد رئيس الحكومة إنما يفيده في العاجل فقط ، أما في المستقبل

البعيد فإنه لن ينسى أحد للسيد رئيس الحكومة هذه الأحبولة الماكرة التي أراد أن يشرك بها جميع الناس في إفلاسه.

والواقع أن هذه المناورة لا يمكن أن نفهمها إلا في إطار الأساليب العامة التي استعملها م، غي موللي إزاء الذين لم يصادقوا دائما على سياسته، إنه قام بسلسلة من التدابير الجزئية والمتنوعة والسرية وغير المباشرة لكي يمنع المعارضين ، من التعبير عن آرائهم ، والتدابير التي شنها ضد رجال الجامعات العلمية والصحفيين كانت أحدثت في أول الأمر موجة من الاستياء والقلق ولكن ذلك لم يكن إلا بداية"طيبة" ذلك أن حكومته استمرت بعد ذلك في اضطهاد الصحافة الحرة كما حرصت أن تقضي على هذه الصحافة من الناحية المالية، وفي مقدمتها صحفية "اللوموند" ومن هذه التدابير أيضا تسامح حكومته مع غلاة المستعمرين والفاشيست الذين قضوا عمليا على اجتماعيات الديموقراطيين والفرنسيين الأحرار في باريس.

وقد تم الآن الانتهاء من المرحلة الجديدة، وأصبح الهدف الجديد هو المس بالتراتيب البرلمانية، ورسالة السيد رئيس الحكومة في هذا الصدد واضحة جدا ولا غبار عليها، فإعراب المعارضة عن رأيها أو حتى عما سماه م، غي موللي نفسه "مخاوف مشروعة" أصبح في نظر رئيس الحكومة خطيرا لأنه يستفيد منه أعداء فرنسا- وهذه حجة ليست غريبة بالنسبة لسياسيين آخرين أما بالنسبة لاشتراكي مسؤول فإنها شيء جديد حقا لأنها دليل على أن أسس النظام الجمهوري نفسه أصبح في خطر.

فإذا كانت رسالة رئيس الحكومة قد هاجمت مهاجمة سافرة مكشوفة أهم مبدأ من المبادئ البرلمانية - فإن أعماله كانت دائما تسير في هذا الاتجاه حتى من قبل هذه الرسالة. وأكثر القرارات التي اتخذت باسم فرنسا في الأشهر الأخيرة الماضية اتخذتها في الواقع فئات قليلة من المسؤولين الذين يضعون البرلمان والوزراء أمام الأمر المقضي، هكذا كان الأمر في الاعتداء على مصر وفي اعتقال ابن بلة وفي حوادث المغرب، في كل هذه الحوادث كانت

فيها الأيدي التي حبكتها في الظلام أيد واحدة، إن الحياة السياسية الفرنسية تقترب أكثر فأكثر من الحكومات الإيطالية الصغيرة في القرون الخالية وتبتعد أكثر فأكثر عن الأساليب التي يمكن أن نسميها فاشستية غي موللي أو الفاشستية المائعة.

على أنه من المحتمل أن السيد رئيس الحكومة لا يعرف تماما قيمة هذه الأخطاء وأخطارها، إنه في الوقت الذي يقتل الصحافة الحرة والمعارضة الصحيحة يحاول أيضا أن يستغني عن البرلمان وأن يحكم بواسطة المراسلة، والظاهر أنه ينظر إلى نفسه على أنه جمهوري صادق وديموقراطي واشتراكي عظيم...".

متاعب بينو في هيئة الأمم المتحدة

1957/02/06

شرع الصحافيون الفرنسيون في التكهن بما يمكن تتمخض عنه المناقشة التي تدور منذ يوم الاثنين حول القضية الجزائرية أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة، وبما أن الم. بينو هو المتكلم الأول في هذه المناقشة فإن أنظار الصحافيين تتجه قبل كل شيء إلى النظرية التي يدافع عنها والى أساليبه في الدفاع عنها، وإذا كان الصحافيون يتتبعون المناقشة بكل اهتمام فإن أنظارهم متجهة قبل كل شيء إلى اللوائح التي سوف تختم بها المناقشة، وهاهي صحيفة "ليبيراسيون" اليسارية تحاول تقدير إمكانيات فرنسا في النجاح وتتعرض للمتاعب التي يلاقيها الم. بينو لإقناع الوفود الأجنبية.

وإليك المقال:

شرعت اللجنة السياسية للجمعية العمومية يوم الاثنين في مناقشة القضية الجزائرية بعد أن اضطرت إلى تأجيلها بأسبوع كامل.

وكان أول المتحدثين في هذه القضية الم. بينو وزير الخارجية الفرنسي، وسوف تدوم المناقشة حسب ما يتكهن به هنا أسبوعا، هذا وإن الدوائر الدولية في نيويورك تعتبرها أهم حدث ديبلوماسي في الدورة الحالية.

الموقف الإفريقي الآسيوي

وقبل أن نتحدث عن النظرية التي يدافع عنها بينو طيلة 3 ساعات، نفضل أن نلقي نظرة خاصة على موقف الدول الإفريقية الأسيوية. من المعلوم أن أول خطيب باسم هذه الكتلة هو النائب السوري السيد فريد زين الدين الذي يدافع عن النظرية التي وضع

فيها الأيدي التي حبكتها في الظلام أيد واحدة، إن الحياة السياسية الفرنسية تقترب أكثر فأكثر من الحكومات الإيطالية الصغيرة في القرون الخالية وتبتعد أكثر فأكثر عن الأساليب التي يمكن أن نسميها فاشستية غي مولتي أو الفاشستية المائعة.

على أنه من المحتمل أن السيد رئيس الحكومة لا يعرف تماما قيمة هذه الأخطاء وأخطارها، إنه في الوقت الذي يقتل الصحافة الحرة والمعارضة الصحيحة يحاول أيضا أن يستغني عن البرلمان وأن يحكم بواسطة المراسلة، والظاهر أنه ينظر إلى نفسه على أنه جمهوري صادق وديموقراطي واشتراكي عظيم...".

متاعب بينو في هيئة الأمم المتحدة

1957/02/06

شرع الصحافيون الفرنسيون في التكهن بما يمكن تتمخض عنه المناقشة التي تدور منذ يوم الاثنين حول القضية الجزائرية أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة، وبما أن ألم. بينو هو المتكلم الأول في هذه المناقشة فإن أنظار الصحافيين تتجه قبل كل شيء إلى النظرية التي يدافع عنها والى أساليبه في الدفاع عنها، وإذا كان الصحافيون يتتبعون المناقشة بكل اهتمام فإن أنظارهم متجهة قبل كل شيء إلى اللوائح التي سوف تختم بها المناقشة، وهاهي صحيفة "ليبيراسيون" اليسارية تحاول تقدير إمكانيات فرنسا في النجاح وتتعرض للمتاعب التي يلاقيها الم. بينو لإقناع الوفود الأجنبية.

وإليك المقال:

شرعت اللجنة السياسية للجمعية العمومية يوم الاثنين في مناقشة القضية الجزائرية بعد أن اضطرت إلى تأجيلها بأسبوع كامل.

وكان أول المتحدثين في هذه القضية الم. بينو وزير الخارجية الفرنسي، وسوف تدوم المناقشة حسب ما يتكهن به هنا أسبوعا، هذا وإن الدوائر الدولية في نيويورك تعتبرها أهم حدث ديبلوماسي في الدورة الحالية.

الموقف الإفريقي الآسيوي

وقبل أن نتحدث عن النظرية التي يدافع عنها بينو طيلة 3 ساعات، نفضل أن نلقي نظرة خاصة على موقف الدول الإفريقية الآسيوية. من المعلوم أن أول خطيب باسم هذه الكتلة هو النائب السوري السيد فريد زين الدين الذي يدافع عن النظرية التي وضع

خطوطها وفد جبهة التحرير الوطني بمعية الوفدين التونسي والمغربي.

وقد عقد الديبلوماسيون الأفارقة والآسيويون اجتماعات عديدة لضبط الخطة التي يحسن بهم اتباعها للفوز بالقضية الجزائرية .

ولكن هناك وفودا - يظهر أنها تسير حسب توصيات بريطانية - تريد أن تذهب إلى حد أبعد من المقترحات التي تقدمت بها جبهة التحرير. وهكذا فإن اعتدال ممثلي هذه المنظمة وتمسكهم بالرصانة والحكمة يصطدم بطيش الحركة الميصالية وحرصها على تنفيذ برامج الآخرين.

وهكذا فإن بعض الغلاة من الكتلة الإفريقية والآسيوية فكروا في مطالبة الجمعية العمومية بوضع تحجير على بيع البترول لفرنسا إلى أن تستجيب إلى رغائب الشعب الجزائري.

ولكن أغلبية الكتلة فضلت اختيار طريق معقولة يقبلها ثلثا الجمعية العمومية، ويظهر أن الاتفاق الذي انتهوا إليه بعد بحوث ومجادلات عديدة يشتمل على نقطتين أساسيتين وهما:

1)- الاعتراف للشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه وقد اعتبروا أن هذه العبارة تعوض بصفة مساعدة للقضية الجزائرية عبارة " الحق في الاستقلال" دون أن يخشاها أي وفد مهما كانت جنسيته.

2)- إنشاء لجنة تكون مهمتها التوسط بين الطرفين وتتألف من نواب بعض الدول المحايدة.

وخلاصة القول أن أغلبية الوفود الإفريقية الآسيوية هي بصدد البحث عن عبارة "معقولة" لا تشتمل على معاقبة فرنسا ولا على إصدار أوامر مضبوطة.

وسوف تكون "وحدة الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني" " وأن في الإضراب لأحسن دليل على ذلك " هي أقوى الحجج التي يستعملها الناطق بلسان الدول الإفريقية والآسيوية.

وأما الم. بينو فانه يدافع عن الموقف الفرنسي في ملف يتألف من 3 قطع.- في القسم الأول يحاول وزير الخارجية الفرنسي الاستناد على الفقرة السابعة من ميثاق سان فرانسيسكو الذي ينص

على عدم صلاحية الهيئة للتدخل في الشؤون المتعلقة بنظام دولة من الدول الأعضاء.

- وفي القسم الثاني يعدد الم. بينو الإنجازات التي قامت بها فرنسا في الجزائر منذ احتلالها سنة 1830.

- وأخيرا يحاول الم. بينو فصم المساعدات التي يقول أن روسيا وخاصة مصر تقدمها إلى الثوار الجزائريين.

ومما لا شك فيه أن الم. بينو يسره جدا أن يضيف إلى هذه الأقسام الثلاثة فقرة رابعة يتبجح فيها بإجماع الكتل والهيئات السياسية الفرنسية حول البرنامج الذي أعلنه الم. موللي في التاسع من شهر جانفي الماضي، ولكن الم. بينو لم يجد في الردود التي اتصل بها رئيس الوزارة ما يشفي غليله وما يقنع به المنظمة الدولية.

هذا وإن الحكومة الفرنسية لم تتردد في تحمل المصاريف التي يكلفها لها وفدها المتركب من 80 عضوا ما عدا الحاشية، وهذه المصاريف تبلغ قيمتها 200.000 دولار.

وهكذا فإن عملية الأمم المتحدة أي عملية الدعاية ونشر الأخبار في معابر الهيئة تتكلف بمبلغ باهظ دون أن يكون هناك رجاء في فوائدها.

وقد تعددت الجهود والاتصالات الشخصية لإقناع الوفود الأميركية اللاتينية خاصة، ومن بين الوسائل التي يستعملها الوفد الفرنسي هي التعريف والإشهار بمن يسميهم " الجزائريين الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري" أمثال البطل الرياضي المشهور آلان سيمون " الذي فر أخيرا بعد أن أطلع على حقيقة الأمور". وخاصة السيد على الشكال نائب رئيس المجلس الجزائري المقبور، وهو آخر " بني وي - وي" الذي تتحمل الحكومة من أجل المحافظة على حياته مصاريف عظيمة إذ أن البوليس الأمريكي لا يفارقه ليلا ونهارا لا في بيته ولا في معابر الأمم المتحدة. وزد على ذلك أنه يتمتع بحراسة قوية خاصة بشخصه الكريم.

ولكن مع الأسف الشديد فإن الم. بينو يجد كل يوم مساعيه قد عرقلت من طرف أعمال الطيش الصادرة عن مساعديه وكذلك من جراء الخلافات الموجودة بين أعضاء الوفد ذوي الأفكار المتحررة نسبيا والأعضاء المتطرفين الذين يتزعمهم الم. سوستيل والسادة أورباني ومونتيل وجاكينو.

يحاول كل مراقب أن يتطلع إلى ما سوف تتمخض عنه هذه المناقشة العظيمة، وأن المحقق في الوقت هو أن فرنسا لا يمكن أن تخرج من المناقشة دون أن تلصق بها لائحة ولو كانت من تحرير أميركي.

وليس من شك أن الوفد سوف يعلن عن رفضه للائحة المعتدلة الأميركية ولكنه في نفس الوقت سيشعر الوفد الأمريكي بأنه موافق على عباراتها.

وهكذا فإن النظرية الأمريكية سوف تحرز حسب تكهنات المراقبين على أغلبية الأصوات، وسوف تحاول اللائحة الأمريكية أن ترضي الدول الإفريقية الآسيوية من غير أن تثير غضب فرنسا أو أن تلحق ضررا آخر بما تبقى قائما من الحلف الأطلنطي.

هذا بالطبع ما يلائم مبدأ الم. ايزنهاور الذي يريد الإحراز على صداقة العرب.

ويقال في معابر الأمم المتحدة بأن اللائحة الأمريكية ستوصي فرنسا ببذل جميع الجهود للوصول إلى حل تحرري سريع للمشكل الجزائري.

وهكذا فإن فرنسا سوف تجد نفسها أمام توصية تطلب منها القيام بعمل كان يجب أن تشرع فيه منذ أمد بعيد أي الدخول في مفاوضات مع الجزائريين. هذا إذا جرت الأمور على أحسن ما يرام في صالح فرنسا وإذا تمت الموافقة على برنامج الم. دولي.

ولكن الدول الإفريقية والآسيوية مصممة على الدفاع عن موقفها ومناصرة نظرية حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

كل شيء محتمل

1957/02 /07

نعم كما تقول صحيفة " لوموند " في هذا المقال الافتتاحي كل شيء محتمل في القضية الجزائرية المطروحة اليوم أمام الأمم المتحدة، فمن المحتمل أن تنتهي المناقشة إلى ما يرضي فرنسا ومن المحتمل أن تنتهي إلى ما يغضبها، وهذا ما تريد صحيفة "لوموند " أن تهيء له الرأي العام الفرنسي حتى لا يصطدم بالنتيجة، وهذا أيضا ما يجب أن يتهيأ له الرأي العام في الجزائر والمغرب العربي حتى لا يصطدم هو كذلك بالنتيجة.

إن كل شيء محتمل ولا يمكن أن نتكهن منذ الآن عن نتيجة المناقشة ، ولكن يمكن أن نلم بظروفها واحتمالاتها كما أوردتها صحيفة "لوموند " في هذا المقال الافتتاحي:

" وأخيرا افتتحت المناقشة في القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، وهي مناقشة كانت منذ عدة أسابيع تثير مخاوف عند بعض الناس وآمالا عند البعض الآخر.

وبالرغم من أنه ما يزال من السابق لأوانه أن نتكهن منذ الآن عن نتيجة المناقشة إلا أنه يمكننا أن نقول عنها أنها لن تنتهي دون أن تثير عدة اصطدامات، على أنه من الممكن من ناحية أخرى أن تنتهي هذه المناقشة دون أن يحدث فيها شيء من الصخب الذي كنا دائما نتوقعه والذي يظهر أننا بالغنا في تقديره..

والواقع أنه من المحتمل أن لا تتحقق أغلبية الثلثين حول لائحة تكون مزعجة لفرنسا إزعاجا حقيقيا، أي أنه من المحتمل أن لا تصادق أغلبية من الثلثين على إدانة فرنسا أو التنديد بسياستها التي تتبعها في الجزائر أو على إرسال لجنة تحقيق أو هيئة من المراقبين الدوليين.

وكذلك فإنه من المحتمل أيضا أن هذه المناقشة التي ستكون طويلة والمحادثات التي ستكثر في الكواليس والمعابر- ستنتهي أخيرا إلى المصادقة على لائحة لا أهمية لها ولا قيمة بحيث لا يجد فيها الثوار الجزائريون تشجيعا كثيرا ولا تعرقل فرنسا في حرية عملها، أما إذا حدث عكس ذلك وإذا تمت المصادقة على لائحة لا تقبلها الحكومة الفرنسية فإن هذا سينتج حالة فاجعة حقا.

منذ بضع سنوات أقيم الدليل على أن عدة دول لا تنفذ من قرارات الأمم المتحدة إلا ما كان منها لا يتعارض مع مصالحها الأساسية، فمثلا نرى البكباشي جمال عبد الناصر منذ عدة سنوات- زيادة عن إرادته في طردنا من الجزائر- كان دائما يتجاهل توصيات الأمم المتحدة الخاصة بالترخيص للسفن الإسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس، وهذا ما جعل إسرائيل بدورها تتجاهل اليوم قرارات الأمم المتحدة القاضية بسحب آخر قواتها من صحراء سيناء ومن قطاع غزة، هذا ومن بين الدول التي ستراقبنا في الأمم المتحدة يجب أن نذكر الاتحاد السوفياتي الذي ما فتئ يغالط الأمم المتحدة في قضية المجر، وكذلك الهند التي تعتبر زعيمة احترام القوانين الدولية إلا أنها لم تستطع أن تصل في هذا الاحترام إلى حد احترامه في قضية كشمير أو أن تخضع لقرار مجلس الأمن المضاد لمطامحها الخاصة.

لذلك فإن فرنسا إذا وجدت نفسها غدا أمام لائحة تبدو لها غير مقبولة بالنسبة لمصالحها ولا متمشية مع العرف الدولي فإن حكومة م. غي موللي لن تجد أية صعوبة في الحصول على تأييد كامل من طرف البرلمان الفرنسي والرأي العام الفرنسي تأييدا يمكن الحكومة من أن لا تنحني أمام من يريدون أن يلقنوها دروسا في الأخلاق وفي القانون دون أن تستحقها منهم فرنسا.

ولكن هل أن التكوين الغريب الذي تكونت به هيئة الأمم المتحدة وجود عدد من الدول في هذه المحكمة - يعارضون الاستعمار- هل يكفي ذلك أن يكون سببا يحمل فرنسا على الامتناع من حضور المناقشة في القضية الجزائرية. هذا الرأي كان يتمسك به فريق من أعضاء الحكومة، ولكن عندما سافر م. بينو إلى

أمريكا في المرة الأخيرة وعاد منها جاء مقتنعا بأنه ليس من المصلحة أن نتهرب من إظهار عملنا الذي قمنا به.

لذلك بالرغم من أن م. بينو بين في خطابه كيف أن حكومته تعتبر أن الأمم المتحدة لا حق لها في مناقشة القضية الجزائرية ولكنها في الواقع لا تنكر على الأمم المتحدة هذا الحق إنكارا كاملا، ثم أن الوفد الفرنسي يحاول منذ الآن أن يبحث عن نصوص اللوائح التي ستقدم للجمعية بعد المناقشة والتي سيقدمها هذا الوفد أو ذاك ليعرف ما يمكن أن يكون منها مقبولا وما لا يكون كذلك.

هذا وانه قد يكون في وسعنا أن نأمل أن تنتهي مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة دون أي حادث مؤسف، لكن الخطأ العظيم الذي يمكن أن يقع فيه الشعب الفرنسي هو أن يعتقد بأن هيئة الأمم المتحدة إذا أعطته تأجيلا آخر في القضية الجزائرية فإن جميع الصعوبات قد تبخرت وأننا نستطيع بعد ذلك أن نحل القضية كما نشتهي أو لا نحلها بالمرة.

فاليوم كما الأمر بالأمس وكما سيكون في المستقبل يجب أن نفهم هده الحقيقة وهي أن الحركة إذا طالت في الجزائر فإن الأجانب سواء كانوا من خصومنا أو من أصدقائنا سيتمكنون إذا طالت المعركة من التدخل فيها وسيكون تدخلهم في المستقبل أكثر خطورة من الماضي.

الصباح:

من حسن الحظ أن تتنبه الصحيفة الفرنسية الكبرى إلى هذه الملاحظة، وهي إنه حتى ولو نالت فرنسا مرغوبها في الأمم المتحدة بفضل مساعدة أمريكا لها مرة أخرى فإن دلك لا يعني أن فرنسا قد كسبت المعركة الجزائرية بل إن من المنتظر أن تكون فرنسا عندئذ قد دخلت في مرحلة أخرى أعسر وأخطر في المشكلة الجزائرية إذا فهمت أن الأمم المتحدة تشجعها على أن تفعل فيها ما تشاء، فعندئذ سيتهيأ الجو أكثر من قبل للتدخلات الأجنبية حتى من طرف أصدقاء فرنسا، وتفهم عندئذ فرنسا أن الذين ساعدوها في

الأمم المتحدة إنما ساعدوا أنفسهم ليتمكنوا فيما بعد تمكنا أحسن من تصفية حساب فرنسا نهائيا من شمال إفريقيا وصحرائها المغربية.

ولكن سواء فهمت فرنسا هذا أم لم تفهمه فإن الأيام كفيلة بإقناعها أن الشعب الجزائري ماض في كفاحه إلى نهاية النصر الذي سيقربه كل يوم أكثر بفضل الكفاح.

هكذا بدأ الطوفان

1957/ 02 /08

من الطبيعي أن تتجه أنظار القراء إلى ما يدور الآن في هيئة الأمم المتحدة من مناقشات حادة حول القضية الجزائرية وأما صحيفة " لوموند" الباريسية فهي تحيي في عددها الأخير أهم ذكريات الحكومة الاشتراكية التي يترأسها غي موللي. وهذه الذكرى هي يوم 6 فيفري 1956. ذلك اليوم الذي بكى فيه رئيس الحكومة الفرنسية وانهزم فيه أمام طماطم فرنسيي الجزائر الذين ظل يحاول إرضاءهم إلى يومنا هذا.

واليكم المقال الذي تحدث فيه صاحبه عن ذكرى 6 فيفري وعن نتائج 6 فيفري على سير الثورة الجزائرية:

لو عاد ألم . غي موللي إلى الجزائر في هذا اليوم السادس من شهر فيفري لما قابله الأوربيون بالصياح والشتم والأوساخ كما فعلوا به في اليوم السادس من شهر فيفري 1956 . ورغم هذا التحول في ظاهر الموقف أظن الأوربيين سوف لن يفرحوا بقدوم رئيس الحكومة لأنهم لازالوا ينظرون إليه نظرة الاحتراز والغضب.

ومن منا لا يذكر ذلك اليوم المشؤوم الذي وضع فيه ألم.موللي رجليه على الأرض الجزائرية، وكان في نيته أن يتذاكر مع جميع الجزائريين سواء منهم الأوربيين أو المسلمين، ولكن الرئيس لم يسعه إلا أن يغادر البلاد دون أن يقابل أحدا من الأهالي الجزائريين، والأخطر من هذا أن الم. موللي لم يشاهد حتى الجماهير الجزائرية، وليس من شك أنه لن يشاهدها في هاته المرة كذلك على فرض أنه يزور الجزائر من جديد.

والحقيقة أن الخطأ الأول الذي ارتكبه الم. موللي هو تعيين الجنرال كاترو في منصب الوزير المقيم بالرغم من أنه كان يعلم

حق العلم أن الجنرال كاترو مبغوض في الأوساط الأوروبية بالجزائر، وخلافا للجالية الأوروبية وجدت الجماهير الجزائرية في تسمية الجنرال في هذا المنصب بادرة تبشر بانفراج الحالة وباقتراب ساعة التفاهم، خاصة وأن الجزائريين توالت عليهم شخصيات أخرى لم تترك في نفوسهم إلا أبغض الأثر، ويمثل هذه الشخصيات الولاة العامون الثلاثة الذين تعاقبوا على الجزائر منذ أن أخرج الم. شاطينيو من الولاية العامة وهم الم. نايجلان والم. ليونار والم. سوستيل، وقد اهتز المسلمون طربا لتسمية الجنرال كاترو مثلما كانوا راضين عن وجود الم. شاطينيو، ولكن الم. غي موللي لم يفكر في عواقب الأمر عندما خضع لإرادة الأوروبيين وقبل استقالة الجنرال كاترو أنه لم يشعر أنه عندما أراد إرضاء الأوروبيين قام في نفس الوقت بدحر المسلمين وإثارة سخطهم على السياسة الفرنسية، وهكذا فإنه كان من العسير جدا إرضاء الطرفين، وأنه من الصعب جدا إرضاءهما في الوقت الحاضر أكثر من السنة الفارطة.

وأدرك المسلمون حينئذ أن رئيس الحكومة الفرنسية قدم شواهد الإخلاص للمتطرفين الأوروبيين مثلما قدمها من قبله رؤساء آخرين لا ينتمون إلى الاشتراكية، وقد حاول الم. موللي بعد ذلك اليوم أن يمحو من نفوس الجزائريين هذا الأثر السيء وذلك بتكرير وعوده وشرح نواياه السلمية ولكن المسلمين فقدوا كل ثقة في شخصه ولم يعتبروا أي نداء من النداءات التي وجهها إليهم لإيقاف القتال، وقد اغتنم قادة الثورة الجزائرية هذا الشعور وبالغوا فيه حتى يقتنع الناس أن ـ كل حكومة فرنسية، لا يمكن إلا أن تكون متضامنة مع الجالية الأوروبية ومشتغلة بإرضاء شروط الأوروبيين فحسب-.

وكان الجزائريون قبل ذلك يميزون دائما بين " فرنسيي فرنسا" وبين "الحكومة الفرنسية" و" الولاية العامة" وبين "قيادة الإدارة الجزائر و حسن نوايا المسؤولين الفرنسيين الذين لم تصبهم عدوى الأوروبيين الجزائريين، وكانوا كذلك ينظرون بعين الاحترام إلى القادة الاشتراكيين.

فلا غرابة إذن إذا لاحظنا انتصار الدعاية الوطنية على كل مجهود تبذله فرنسا لاسترجاع ثقة المسلمين بها.

وهكذا فإن الجبهة اتسع نطاقها وأصبحت كلمتها مسموعة في جميع الأوساط الجزائرية بقطع النظر عن ماضيها ومواقفها السابقة ومنصبها الاجتماعي والاقتصادي، ومنذ ذلك الحين صارت الجبهة تملي على كل فرد في الجزائر وحتى على النواب المستقلين الذين عرفوا بولائهم لفرنسا ـ صارت تملي عليهم كيفية العمل وتنفيذ سياستها ودعايتها، هذا في الوقت الذي أحيط الم. لاكوست بفراغ هائل من طرف العناصر الإسلامية.

ومضى عام كامل على استقالة الجنرال كاترو وعلى تعيين الم. لاكوست في منصب الوزير القيم للقضاء على الثورة، ولكننا نلاحظ اليوم أن هذه الثورة لم تنفك تنتشر وتمد عروقها إلى كامل القطر الجزائري. وقد كانت في ذلك قوية في جبال الأوراس والنمامشة وفي الشمال القسنطيني، وأما في الوقت الحاضر فإنها امتدت بالإضافة إلى تلك المواقع إلى مناطق أخرى من عمالة قسنطينة والجزائر ووهران وحتى العاصمة التي كانت في العام الفارط ـ هادئة ـ ادركها اليوم ـ التخريب ـ المعنوي.

وقد حاولت القوات الفرنسية أن تتدارك هذه النتائج وأن تقضي على قوات الثوار بتنفيذ خطة " الكادرياج"، ولكن الثوار ردوا على هذه الخطة بمثلها عندما مدوا هم أيضا خطوطهم وحصنوا مواقعهم وتركزوا في المناطق التي تخرج على سيطرة الجيش الفرنسي والآن تجهد كل من القوتين المتقابلتين أن تقلق الأخرى وأن تسد عليها النفس.

هذه هي المعركة التي تدور الآن في الجزائر بينما يقوم الم. بينو بالدفاع عن الملف الجزائري في هيئة الأمم المتحدة محاولا إقناع الوفود الأجنبية بأن القضية الجزائرية مشكلة تتعلق بالشؤون الداخلية الفرنسية.

مناورة أخرى تنتهي إلى الفشل

1957/ 02/ 09

يعلم القراء أن من بين ابتكارات غي موللي لمواجهة المشكلة الجزائرية هو أنه أراد تشريك الأحزاب الفرنسية معه في سياسته بالجزائر وذلك - كما قال - ليعزز مركز فرنسا في الأمم المتحدة، والحقيقة - كما فهمتها الأحزاب الفرنسية كلها - أنه يريد تعزيز مركز حكومته في فرنسا، وقد باءت هذه المحاولة بالفشل كما سنرى ذلك من خلال هذا التعليق الذي ننقله من صحيفة "اوبسيرفاتور" الباريسية كما ننقل عنها تعليقا آخر عن المصاريف الحربية التي تنفقها الحكومة الفرنسية في الجزائر، ثم تعليقا ثالثا من صحيفة " لوموند" عن نشاط الوفد المغربي والوفد التونسي في الأمم المتحدة بمناسبة القضية الجزائرية.

وإليك ما جاء في هذه التعاليق الثلاثة:

" بعد إجابات جميع الأحزاب الفرنسية على رسالة غي موللي التي بعثها إليهم يطلب فيها موافقتهم على سياسته بالجزائر، وبعد أن أعلنت جميع هذه الإجابات أعلن عن رسالة بعث بها الحزب الاشتراكي نفسه إلى رئيسهم غي موللي في هذا الموضوع.

وبذلك أصبح رئيس الحكومة الفرنسية الآن يعلم الموقف كاملا، أي أصبح يعرف مبلغ عمق الاختلاف الذي يفصل بين الأحزاب والكتلات البرلمانية حول المشكلة الجزائرية.

وقد أعلن الحزب الاشتراكي موافقته طبعا لبرنامج رئيسه الخاص بالجزائر كما ورد في خطاب يوم 9 جانفي.

إن الطريقة التي اختارها م. غي موللي ليحصل على موافقة - عن غير طريق البرلمان ومناقشاته - من طرف المنظمات الحزبية - قد قوبلت بالانتقاد الشديد من طرف زملائه من الزعماء الاشتراكيين أنفسهم مثل م. دوبري وأندري فيليب، وقد أعلن هذا الأخير

بالخصوص عن مواقفه بل عن استنكاره الشديد لفكرة غي موللي التي دعا فيها أعضاء الحزب الاشتراكي إلى تأييد كل حكومة أخرى في المستقبل، أما الم. ناجلان فإنه من الشخصيات الاشتراكية النادرة التي وافقت على أن يظهر الحزب هذا "الاتجاه الوطني" في تأييد كل حكومة أخرى في المستقبل تسير في الجزائر سيرة الحكومة الاشتراكية اليوم، ومع هذا فإن ناجلان لا يستطيع أن يتجاهل الغموض السائد في مواقف الأحزاب الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات على درجة واحدة وهي نقطة يعارض فيها الراديكاليون المنشقون عن منداس فرانس والأغلبية من حزب المستقلين اليمينيين معارضة صارمة.

وقد استطاع غي موللي أن يحصل من حزبه في النهاية على تأييد منهم إجماعي للتصريح الذي أدلى به يوم 9 جانفي الماضي " يؤلف وحدة عامة لا يمكن لأي جزء منه أن ينفصل عن الجزء الآخر".

والخلاصة أن قصة هذه الاتصالات بين رئيس الحكومة والأحزاب الفرنسية ليست لها عواقب خطيرة في الوقت الحاضر، ولكنها تشكل وضعية دقيقة محرجة بالنسبة لحكومة غي موللي في المناقشة البرلمانية التي ستفتح بعد انتهاء القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وهذه المناقشة البرلمانية سيحاول م. غي موللي أن يتلافاها لأن جميع النواب مصممون على فتح هذه المناقشة، خاصة وأن حزب الحركة الشعبية المسيحية بلسان رئيسهم الم. فليملان ينادي بوجوب حل القضية الجزائرية على أساس الفيدرالية.

وهو حل يذهب إلى أبعد ما يذهب إليه حل الحكومة الاشتراكية وأسرع منه بكثير.

ومهما يكن الأمر فإن رئيس الحكومة قد تبين له الآن أن له أملا في تحقيق هذا الاتفاق الطويل الأمد الذي يحلم به مع بقية الأحزاب في السياسة الجزائرية، وهو الاتفاق الذي يحلم م. غي موللي أنه سيحمل اسمه إلى نهاية البرلمان الفرنسي الحالي وإلى الانتخابات المقبلة".

وفي تعليق آخر عن المصاريف الفرنسية في الحرب الجزائرية قالت نفس الصحيفة: " تجابه الآن كتابة الدولة للميزانية صعوبات مع وزارة الدفاع الوطني، أما السبب فهو بسيط، وهو أن العسكريين

يطلبون ميزانية لسنة 1957 وحدها تقدر بـ 600 مليار، على أن يكون هذا المبلغ خاصا بمصاريف الحرب في الجزائر وحدها.

وترى وزارة الدفاع الوطني أن هذا الارتفاع في المصاريف الحربية راجع إلى تطور طرأ على الحرب في الجزائر وهو تكاثر العمليات العسكرية والاشتباكات والحملات تكاثرا تزايدت به عما كانت عليه منذ عام بطبيعة الحال.

أما وزارة المالية فإنها لا تقبل في الوقت الحاضر هذا الرقم الذي تطالب به وزارة الدفاع، خاصة وأن وزارة المال تعد الآن مشاريع للتقشف حتى أنها لا تفكر في التنقيص من المصاريف المطلوبة فقط بل حتى في المصاريف التي صادق عليها البرلمان وانتهى أمرها.

على أن هناك مشكلة أخرى عظيمة الأهمية تجابهها وزارة المال، وهي مشكلة استيراد العتاد الحربي من منطقة الدولار، فقد كانت الحكومة في السنة الماضية أنفقت تسعين مليارا في الأسلحة التي اشترتها من منطقة الدولار من بينها أربعون مليارا لطائرات الهيلكوبتر وحدها، والبقية في السلاح الخفيف والتموين الحربي، وهذه المصاريف زادت من خطورة العجز الذي تواجهه الحكومة في تجارتها الخارجية.

والواقع أن وزارة الدفاع تحاول أن تطلب اكبر قدر ممكن لتواجه النقص الذي ستقابلها به وزارة المال ولتحصل على قدر أكثر من الذي عين لها في أول الأمر في الميزانية الأصلية.

ذلك أن الميزانية العادية لوزارة الدفاع لا تتجاوز الألف مليار، ولهذا كله فإن الحرب الجزائرية إذا طالت لابد أن تلزم الحكومة بالالتجاء مرة أخرى إلى الاقتراض من الشعب في هذه السنة حتى تستطيع مواجهة المصاريف المتكاثرة من جراء الحرب في الجزائر".

وعلقت صحيفة " لوموند" على نشاط الوفد التونسي والوفد المغربي في الأمم المتحدة وخاصة خطاب مندوب المغرب في القضية الجزائرية بقولها:

" إن خطاب مندوب المغرب قد أثار أعصاب الوفد الفرنسي والوفد كان محقا في ذلك تماما، ذلك أن الخطاب كان حادا جدا سواء من ناحية محتواه أو من ناحية صبغته وشكله، والعبارات الهادئة التي تلفظ بها المندوب المغربي بعد هجومه الجارح لم يكن لها من

نتيجة أخرى غير التدليل على أن الهجوم كان مركزا وقويا بحيث تجاوز به المندوب المغربي الحدود التي عينتها له حكومته، حتى أن م. مونتيل رئيس لجنة الدفاع الوطني في البرلمان أبرق حالا إلى حزبه - حزب المستقلين اليمينيين - يطلب إليهم أن تتوقف الإعانة إلى المغرب فورا.

أما المندوب التونسي فإن موضوعه لا يختلف عن موضوع زميله المندوب المغربي، ولكن الحكومة الفرنسية مع ذلك ترى أن لهجته ستكون أقرب إلى اللياقة والإنصاف، أما إذا تبين للحكومة الفرنسية في النهاية أن تصرف المندوب التونسي لن يختلف عن تصرف المندوب المغربي فإنها عندئذ ستفكر في تأجيل سفر م. موريس فور مرة أخرى إلى تونس.

والواقع الذي لا شك فيه ولا يجهله أحد هو أن العلاقات بين فرنسا ومحميتيها السابقتين لا يمكن أن تسلم من هذه الاصطدامات ما دامت الحرب الجزائرية قائمة.

ومع هذا فإن مساعي كثيرة تبذل الآن من طرف الحكومات المعنية بالأمر سواء في فرنسا أو تونس والمغرب للتقليل من أهمية هذه المصادمات.

أما إذا تسبب تطور المناقشة الجزائرية بالأمم المتحدة في مصادمات جديدة بين فرنسا وتونس والمغرب فإن المستحسن عندئذ أن تتخذ الحكومات سياسة مسطرة طويلة الأمد سواء في باريس أو في تونس والمغرب".

الصباح:

"المعروف أن الفرنسيين أنهم حساسون جدا وأصحاب عواطف رقيقة مرهفة، أي أنهم يسكنون بيوتا من زجاج.. ولكنهم مع ذلك لا يتورعون عن رمي الجيران بالحجارة.

ثم عندما يرد عليهم الجيران بالجواب من نفس "الصرف" يكثرون من الصياح والتشكي والتذمر...

إن الم. بينو وم. سوستيل لم يشعرا بالخجل عندما بقيا ساعات طوالا يكسرون الآذان بالأكاذيب الباطلة وقلب الحقائق التي يعرفها جميع الذين يسمعونهما حتى كأنهما يحملان الناس أمامهما محمل الغباوة.

ومع ذلك يستنكر الفرنسيون على هؤلاء الناس أن ينهضوا ليقولوا شيئا من الحقائق.

إن الفرنسيين يطالبون الناس بأن لا يغضبوا عندما يقلبون لهم الحقائق، ولكنهم يغضبون عندما يحاول الناس أن يعيدوا الحقائق إلى مناصبها".

الجزائر وموقف أميركا

1957/02/10

يعود شعور الاستياء في المغرب العربي مرة أخرى للموقف المعادي الذي وقفه الوفد الأميركي لهم في قضية أخرى من قضايانا الوطنية وهي القضية الجزائرية بعد أن وقفت أميركا نفس الموقف بالنسبة للمشكلة التونسية والمشكلة المغربية في الدورات الماضية للأمم المتحدة.

ولا ندري ما تهدف إليه أميركا من هذا التصرف في نفس الوقت الذي تنادي باحترامها لحرية الشعوب ومعاداتها للاستعمار وتدعي فيه صداقتها للعرب ولابن السعود، اللهم إلا أن يكون سبب هذا التصرف هو استخفاف أميركا بالعرب، في المشرق والمغرب على السواء واحتقارها لهم واعتبارها على أن وزنهم لا قيمة له في المجال الدولي.

والغريب أن كل هذا التأييد الذي تلقاه فرنسا من "حليفتها" لا تزيد إلا من مخاوف الفرنسيين مثلما تخيفهم معارضتها لهم سواء بسواء!!

وإليك هذا المقال الافتتاحي من صحيفة " لوموند" ومقالا آخر منها لمراسلها في نيويورك وكلاهما يعالج هذا الموضوع:

" كان أهم حادث في المناقشة التي تجري بالأمم المتحدة عن المشكلة الجزائرية هو موقف الولايات المتحدة الأميركية، والمعروف أن فوستر دولس كان قبل ذلك قد أعلن بوضوح عدم اختصاص الأمم المتحدة في القضية الجزائرية، وكان بعض الناس قد خشوا أن لا يتمشى كابوت لودج مندوب أميركا في الأمم المتحدة مع موقف رئيسه فوستر دوللس. ولكن هذا الخوف لم يكن له ما يبرره، لأن المندوب الأميركي كان واضحا في عبارات

الإخلاص للحليفة الفرنسية وهذا ما يعترف له به الرأي العام الفرنسي.

ومع هذا هل انتهى كل شيء؟ كلا! إنه ليس سرا بالنسبة لأحد أن القادة الأمريكان يعتبرون أن جميع الحلول التي تقدمت بها فرنسا لحد الآن لا تكفي لإعادة السلم إلى الجزائر.

بقطع النظر عن الناحية العسكرية والناحية السياسية ينزعج الأمريكان للمجهود الاقتصادي الذي تبذله فرنسا للمحافظة على الحضور الفرنسي في الجزائر، والأمريكان متشككون جدا في إمكانيات فرنسا وقدرتها وحدها على مجابهة جميع ما يقتضيه منها حضورها بالجزائر من التكاليف.

والأمريكان بسبب ذلك يعتقدون أن فرنسا لابد لها طال الزمن أو قصر أن تذعن إلى اتخاذ إجراءات أعمق من التي اتخذتها حتى الآن.

على أن هذه الاعتبارات كلها يجدها المرء مختفية خلف كلمات المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة وخاصة في الضمانات التي ألح في الحديث عنها في خطابه والتي أعطاها غي موللي وأعادها كريستيان بينو للحكومة الأميركية فيما يتعلق بالتفاوض مع ممثلين منتخبين من الشعب الجزائري بشأن دستور جديد للجزائر، ولقد قال السفير الأميركي بباريس في الربيع الماضي أن أميركا تثق في فرنسا لتجد حلا "تحرريا" للمشكلة الجزائرية يتمشى مع الروح التي حلت بها المشكلة التونسية والمغربية.

وإذن فإن الموقف الأميركي في الأمم المتحدة وتأييده لفرنسا ليس إلا مهلة أخرى تعطيها أميركا لفرنسا لتطبق سياسة أخرى في الجزائر.

وإذا تبين أن فرنسا ستخلف وعدها مرة أخرى فإن أميركا ستتخلى عن تأييدها حتما.

ومهما يكن الأمر فإن أميركا لا تنوي التدخل المباشر في هذه القضية، وهي تعتبر أن تدخلها مهما كانت صورته فإنه لن يسهل حل المشكلة، بل أن التدخل لن يزيد إلا تحرزات فرنسا وإحجامها

عن الحل الصحيح ونحو أميركا وخاصة منذ قضية حادثة قناة السويس.

هذه هي الأسباب التي جعلت المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة لا يكتفي بتأييد فرنسا فقط بل يسعى أيضا للتأثير على بعض الدول الصديقة لأميركا أن لا تنضم إلى اللائحة التي قدمتها الوفود الإفريقية والآسيوية.

ومع هذا فإن الدول الصديقة لأميركا هي الآن بصدد تحرير لائحة حول المشكلة الجزائرية لا تقبلها فرنسا أيضا، والولايات المتحدة التي تتمنى المناقشة في أقرب وقت لا يعرف أحد ماذا سيكون موقفها من اللوائح التي ستتقدم إلى اللجنة السياسية.

ولكن الأمر الذي سيدل على الموقف الأمريكي الحقيقي هو الموقف الذي ستتخذه الدول " الحليفة، لأميركا في المناقشات الجارية".

ومن رسالة لمراسل " لوموند" من نيويورك ننقل المعلومات الآتية:

" منذ الآن ينبغي لفرنسا أن تواجه صعوبة جديدة، ذلك أن الدول الإفريقية والآسيوية لم تنضم إلى الدول الثماني عشرة التي تهيء الآن لائحة خاصة في كلمات معتدلة يمكن أن يتألف حولها عدد كبير من الأصوات، وإذن فإن فرنسا معرضة لخطر لائحة معقولة أكثر حيث لا يذكر فيها الحق في الاستقلال ولا توسط الكاتب العام للأمم المتحدة ولكنها مع ذلك ليست شكلية فقط، وهنا موضع التساؤل عن موقف دول أميركا الجنوبية وحكومة الولايات المتحدة معا. إن هذا من الصعب أن نتكهن عنه، والوفد الفرنسي متخوف جدا من مسألة اختيار الكلمات وخاصة أعضاء الوفد الذين يشعرون أن وراءهم عيونا ترقبهم في الأحزاب الفرنسية.

" العمل الذي يقوم به بينو وسوستيل يراعيان فيه المتطرفين الذين يجابهانهم في الأمم المتحدة وخلفهم في البرلمان الفرنسي. وبالإضافة إلى الفخ المتمثل في اللائحة المعتدلة تواجه فرنسا

صعوبة أخرى، وهي احتمال أن يأخذ الكلمة محمد يزيد مندوب جبهة التحرير.

وبما أن م. بينو قدم سوستيل ليأخذ الكلمة بوصفه خبيرا في الوفد الفرنسي فإن الوفد السوري بدوره يفكر في تقديم السيد يزيد لأخذ الكلمة بوصفه خبيرا في الوفد السوري، ومن المحتمل أن يقدم الوفد العراقي السيد فرحات عباس لأخذ الكلمة بوصفه خبيرا في وفد بغداد.

وليس هناك أي قانون يمنع هؤلاء " الخبراء" من أخذ الكلمة في منظمات الأمم المتحدة، والوفد الفرنسي يخاف من أن يتسبب كلام يزيد وفرحات عباس في تشجيع الثوار الجزائريين وخاصة إذا أفلحت اللجنة السياسية في التصويت على لائحة من اللوائح.

وإذا نجحت لائحة الكتلة الإفريقية الآسيوية فإن خصوم فرنسا يكونوا قد سجلوا ضدها عدة انتصارات واحدا بعد الآخر، وهذه الانتصارات تخدم الثورة الجزائرية وتزيد من متاعب الم. بينو.

أما فيما يخص موقف الوفد التونسي والمغربي فالملاحظ أن المندوب المغربي عندما كان يتكلم عن القضية الجزائرية كان صوته يختنق من حين لآخر من شدة التأثر، ومع ذلك فإنه أكد اقتناعه في النهاية بأن " أقطار شمال إفريقيا ستتمكن في يوم من الأيام أن تسير اليد في اليد مع فرنسا".

إلا أن موقف الوفدين التونسي والمغربي ودورهما في تحرير اللائحة الإفريقية الآسيوية من شأنه أن يحدث تأثيرا أكيدا على العلاقات بين فرنسا وتونس والمغرب".

كيف سيستيقظ غي موللي بالتفصيل؟

12 /02/ 1957

والعهدة في التفصيل على الزميلة " الكنار آنشيني" التهكمية المشهورة.

إنها تعرض قصة لم تقع في الماضي ولكنها ستقع في الأسابيع القادمة.

وهي قصة سقوط حكومة غي موللي. وكيف ستجري مراحل هذه القصة مرحلة بعد مرحلة من العملية التهديمية الأولى إلى عملية قيام الحكومة التي ستخلفها، واليك ما جاء في هذه القصة:

" يبدو أننا نقترب من ربع الساعة الأخير".

ولسنا نعني ربع الساعة الذي تحدث عنه لاكوست ولكنه ربع آخر.

وتفصيل ذلك أن الأوساط العليمة التي تحيط عادة في بكل ما يجري في سرايا قصر البرلمان الفرنسي- إن هذه الأوساط تقول بأن جميع الخطط قد ضبطت هاته المرة ضبطا محكما، بل إن أصحاب هذه الشائعات في إمكانهم أن يطلعوك على التاريخ المحدد لوقوع الحادث.

وإذا أنت أظهرت بعض الشك في ما يقولون أكدوا لك بأن حكومة عزيزنا غي موللي سوف تسقط بين أول الشهر القادم والعاشر منه، وأن سقوطها سوف يقع بإجماع الأصوات.

ثم إن هؤلاء القوم - المحيطين بأسرار البرلمان - يعلمونك بأن الفرصة التي ينتهزها النواب لإسقاط الرفيق موللي لن تكون مشكلة الجزائر. كما يظن أصحاب العقول البسيطة وذلك لأن العادة جرت في فرنسا أن لا يعاقب البرلمان حكومتنا من أجل

الأخطاء التي ترتكبها أثناء توليها الحكم بل أنها تبحث لها عن أوهى الأسباب لوضعها على الأرض.

وقد عثر البرلمانيون على هذا السبب التافه، وإليكم تفاصيل العملية كما لو كنتم مشاركين في تسطيرها.

أولا - سوف تضطلع اللجنة المالية التابعة للبرلمان بالشروع في عملية التهديم وذلك عندما تعرض عليها الحكومة مشروعا يقضي بإجراء حذف بعض المصاريف الدولية لأن صندوق الحكومة أخذ يشعر بفراغ كبير، وكانت الحكومة قد اقترحت على البرلمان حذف 250 مليارا من تلك المصاريف. وسوف تقترح من جديد على اللجنة حذف مبلغ آخر يساوي الأول.

ولكن النواب الذين تتألف منهم اللجنة سوف يردون على الحكومة بأن الحذف الثاني لا يكفي لسد العجز البارز في الميزانية ولذا فإنها سوف تقترح هي بدورها على الحكومة إسقاط 250 مليارا أخرى من مصاريف الدولة.

وعندئذ تجيب الحكومة بأن هذا أمر مستحيل وأنه ليس في إمكانها الأخذ بهذا الرأي، وهكذا تنشب المعركة بين الحكومة والبرلمان ويضطر الم. غي موللي إلى طرح سؤال الثقة ويرفض البرلمان بطبيعة الحال منحه هاته الثقة.

وحينئذ يتنفس النواب الصعداء ويصيحون في صوت واحد ملؤه الحزن والحسرة: وداعا يا عزيزنا موللي وداعا

هذه مشكلة أولى فرغ أصحاب الخطط من تسطيرها ومن التفكير فيها مليا.

وأما المشكلة الثانية التي كانت تعترض سبيلهم فهي مسألة تعيين خلفه، وإذا احتار القارئ في حلها فإن واضعي المشروع يهنئونه من التفكير فيها ويؤكدون له أنها درست في أدق جزئياتها، وإليكم تفصيل المرحلة الثانية، سوف تخلف حكومة غي موللي حكومة تتزعمها الشخصيات الثلاث التالية:

الم. روني بليفن والم. بيني والم. فليملان من الحزب المسيحي وسوف يكون من أهم برامج هذه الحكومة توحيد أوروبا هذا المشروع الذي يعز كثيرا على الاشتراكيين بحيث لن يمتنع

الاشتراكيون من مؤازرة الحكومة الجديدة ومن التصويت عليها دون المشاركة في المقاعد الوزارية تماما كما تفعل هذه الأحزاب التي تؤازرها اليوم والتي لا تحتل مقاعد داخل حكومة الم. موللي. وهكذا فإن الوحدة التي تجمع بين الحكومة الحالية والحكومة الآتية لن تتصدع أبدا.

هذا وأن الم. بيني يقوم حاليا بحملة دعائية كبرى داخل حزبه ولدى الأحزاب الأخرى التي سوف تشارك غدا في حكومته.

وهذه الحملة تحوم حول موضوع الجزائر يؤكد الم. بيني لكل من يريد الاستماع إليه بأنه الشخص الأوحد القادر على حل المشكلة الجزائرية، وإذا سألته كيف يمكن له ذلك دون غيره من الناس أجابك في غير تردد بأن بورقيبة والسلطان يعرفانه جيد المعرفة وأنهما يثقان به، ويزيد قائلا:" ليس هناك شخص آخر يملك ماله هو من إمكانيات لإيجاد حل بالاتفاق معهما".

وإذا كان فرد لا يؤمن بما يزعمه الم. بيني فما عليه إلا أن يعود بذاكرته إلى التصريح الأخير الذي فاه به في مأدبة أقيمت له ببلدة سانت ايتيان حيث قال:" إن أحسن حل في نظري لفض المشكل الجزائري هو منحها دستور دولة داخلة في مجموعة تتألف من الجزائر وفرنسا وتونس والمغرب".

ولما علم أعضاء حزبه من المستقلين بهذا التصريح ثارت ثائرتهم وأعربوا له عن سخطهم فبادر بنشر تكذيب يصحح به قوله شارحا أنه كان يقصد بعباراته تلك الصحراء وليست الجزائر ومتهما الصحف بتحريف ألفاظه.

وبما أن الوفد الفرنسي يتبجح هذه الأيام على العرب والآسيويين بتأخرهم ورقي فرنسا وتقدمها فإنه يحسن أن ننقل إلى القارئ هذا التعليق الصغير من نفس الصحيفة، وهذا ما جاء فيه:" إليكم هذه القصة الصغيرة، في يوم من أيام هذا الشتاء وجد طفل رضيع ملقى في الشارع وهو ميت، وصدرت التعاليق في الصحف عن هذا الحادث بأن سببه البرد، ولكن بعد التحقيق تبين أن الطفل لم يمت من البرد بل من الاختناق، فقد مات بين أمه وأبيه وهو نائم

معهما لأنهم يسكنون غرفة صغيرة لا يجدون أين يضعون فيها سريرا للطفل الرضيع".

هذا هو وجه فرنسا التي تتلهى وتغني أناشيد العظمة ناسية الشيء الأساسي وهو الشرف والكرامة، إن فرنسا لم تكن تعاني في هذه السنوات الأخيرة حرب الهند الصينية فقط، وهي لا تعاني اليوم حرب الجزائر وحدها، بل إنها تعاني حروبا أخرى تجري يوميا ضد شعبها في بلاده.

وأشنع هذه الحرب هي فقدان المساكن التي لم يعد ترميمها منذ الحرب الأخيرة إلى اليوم.

فيا أيها الوزراء الفرنسيون أما آن لكم أن تتذكروا هذه الحرب التي تقتل الأجيال الجديدة في وطنكم، وإذا كنتم قادرين على كسب حرب من الحروب فأبدأوا قبل كل شيء بكسب هذه الحرب، فبدلا من أن تذهبوا لتهديم الديار في القاهرة كان من المستعجل أكثر من ذلك أن تعيدوا بناء المهدم منها في بلادكم".

شاهد عيان
1957/02/13

إذا كان الإضراب في الجزائر قد انتهى فإن القصص عنه وعن طرائفه ومآسيه لم تنته وإنما هي بالعكس بدأت تظهر. والقراء يعرفون أسلوب صحيفة " لوكانار آنشيني" في الكتابة التهكمية وهي في هذا المقال تصف لنا الإضراب في الجزائر وتصرفات لفرنسيين إزاء الجزائريين بأسلوب ممتع أردنا أن لا نحرم منه القراء، وإليك ما جاء في مقالها:

" أتاح الإضراب الجزائري لمكتب الم. لاكوست وخاصة " للسيد ربع الساعة الأخير" أن يفتح قلبه للغبطة والسرو العظيم، منذ الأيام الأولى للإضراب وبينما كانت الجزائر العاصمة مقفرة قام المتكلم المحترم باسم الولاية العامة يصرح بلهجة الفاتح البطل أن الإضراب قد أخفق.

ثم أضاف إلى ذلك تفصيلات مهمة فقال لقد أرسلنا تعزيزات عظيمة إلى قسنطينة ووهران، وأن كل الناس منصرفون إلى العمل وأن المسلمين يمارسون أشغالهم ومهامهم بكل حرية إلى آخره... إلى آخره.

ولكن هذا لم يمنع نفس المتكلم في بعض الأيام الأخرى من الإضراب أن يعلن بفخر وتعاظم أن عدد كذا وعدد كذا من المضربين قد صدرت ضدهم أحكام واتخذت ضدهم إجراءات إدارية متنوعة لأنهم رفضوا الامتثال لأوامر الحجز والتسخير.

وأن عددا كبيرا آخر قد أرسل إلى معسكرات الالتجاء، أي إلى المحتشدات، ثم أضاف المتكلم إلى ذلك قوله:

" والآن ما قولكم؟ ألم نوقعهم في قبضتنا، أعني جبهة التحرير هذه، ألم ننتصر عليهم، نعم، إنه لم يحدث أي شيء مؤسف في الإضراب فقط، بل أن الثوار يتناحرون فيما بينهم أيضا".

ولكن " السيد ربع ساعة الأخيرة" هذا لقي أمامه عقبة نسي أن يذكرها، وهي أن المناشير المعاكسة للإضراب والتي يستدل بها المتكلم على تناحر الثوار " هي مناشير صنعتها الإدارة الفرنسية نفسها وكانت مصنوعة بطريقة مزيفة ومكتوبة بلهجة رديئة لم تستطع الإدارة أن تقلل فيها لهجة الثوار حتى أن صحيفة باريسية نشرت نص هذه المناشير دون أن يحجزها الم. لاكوست".

هذا وقد استخدمت سلطات الولاية العامة كل ما لديها من الوسائل لإظهار الجزائر في مظهر البلاد التي تعيش عيشة طبيعية في أيام الإضراب.

وإليك التفاصيل:

في مساء يوم الاثنين أعلمت مكاتب الم. لاكوست ومصالح الدعاية عنده بعض الصحفيين بصفة خفية أن يكونوا صباح يوم الثلاثاء مجتمعين في حيّ القصبة في ساعة مبكرة جدا، وقالوا لهم:" سترون أشياء تستحق أن تتعبوا من أجل التفرج عليها".

وفعلا كان الصحفيون في فجر يوم الثلاثاء يتجولون في حي القصبة ومعهم المصورون، وفيها تلقاهم الكولونيل " ماري" قائد حامية عاصمة الجزائر.

وكان الرجل يذهب ويجيء بين سيارات النقل المشحونة بالجنود، فبادرهم بقوله:" صباح الخير يا سادة. إنكم ستتفرجون على إضراب جبهة التحرير، سترون كيف يذهب الناس إلى أعمالهم أما الجنود فسيتولون نقلهم إلى مراكز العمل ... فقط.

وفعلا، مضت بضع دقائق، وإذا الصحفيون يرون صفا من المسلمين يخرجون من إحدى الطرقات اثنين اثنين وأعينهم منكسة في الأرض وأمامهم كوكبة من الجنود المسلحين، ووراءهم كوكبة أخرى وكان سلاحهم كله رشاشات، وما كادوا يصلون بهم إلى السيارات حتى حملوهم فيها وذهبوا بهم إلى العمل....بحرية.

وسأل الصحفيون الكولونيل "باري" بقولهم:" هل هؤلاء هم المتطوعون؟".

فأجابهم الكولونيل:" نعم، ولكن لماذا هذا السؤال؟".

فقال الصحفيون:" ولكن لماذا هم غير متحمسين؟ ولماذا يسير معهم هؤلاء الجنود؟".

فقال الكولونيل:" إن الجنود معهم لكي يحموهم من الإرهابيين".

ولم يقتنع الصحفيون والمصورون كثيرا بهذا الجواب ولكن.. لا يهم، فقد ظلت قوافل " المتطوعين" تتوالى بعضها وراء بعض " محروسة" بالجنود، حتى برزت قافلة من العمال محروسة بالجنود المحيطين بهم بالرشاشات وأيدي العمال مرفوعة وراء رؤوسهم.

وقال الصحفيون للكولونيل:" وهل هؤلاء أيضا متطوعون؟".

وهنا دخل الكولونيل مع الصحفيين في " اشتباك" لا فائدة من إعطاء نتائجه، وعلى أية حال فقد تبين السر بعد ثلاثة أيام، ذلك أنه تبين أن تلك الأنباء عن فشل الإضراب غير صحيحة.

ودليل ذلك بسيط وهو أن أصحاب المعامل الأوروبيين كانوا لا يجدون عمالا في مصانعهم حتى أن الأوروبيين في المصانع تركوا مصانعهم واستبدلوا العمل فيها بدء زيارة بعضهم إلى بعض أما النساء الأوروبيات فقد أخذن يتجولن بطريقة أخرى وهي أن يحملن معهن أكياسا ويتوجهن إلى دكاكين المسلمين فيحملن ما أردن من البضائع ثم ينصرفن مطمئنات تحت " حراسة" الجنود الذين كانوا يرقبونهن بكل ارتياح وابتسام واضح.

وإذا كان العمال الجزائريون لم يثبت أنهم كانوا " متطوعين" للعمل فإن النساء الأوروبيات ثبت فعلا أنهن كن " متطوعات" لنقل البضائع إلى بيوتهن من دكاكين الجزائريين المفتوحة.

والواقع أن الإضراب لم يكن مهزلة رغم تأكيدات الجنرال ماسو و"م. لاكوست".

وإذا لم تقع حوادث دامية أثناءه فذلك لأن جبهة التحرير الوطني قد أصدرت أوامر صارمة بأن لا يقع أي حادث أثناء الإضراب. ويحسن أن نذكر هنا أن هذا الأمر من جبهة التحرير لم يعجب م. لاكوست كثيرا لأنه كان يأمل أن يكون السبب في عدم وقوع الحوادث ليس هو أمر جبهة التحرير بل قواته المجندة.

ثم لأن" م. لاكوست" أصبح يشعر في هذا الإضراب أن ظله اختفى بعض الشيء وإن الجنرال" ماسو" هو الذي أخذ مكانه في تسيير العمليات.

ثم أن عمليات فتح الدكاكين لم تقع كلها كما كان يتمنى الجنرال ماسو و لاكوست معا وذلك لأن بعض" المتطفلين" الأجانب كانوا يصورون جنود الجنرال ماسو وهم يخربون الدكاكين الجزائرية حتى أن صحافيا أمريكيا حجزت منه صوره وكسرت آلة تصويره وبقي في السجن مدة ثماني ساعات.

وفي اليوم الموالي خرج الزميل الأمريكي من السجن فوجد أن الصحف الفرنسية نفسها تحمل نفس الصور التي التقطها هو، وقد علمنا أنه ما يزال إلى الآن يحاول أن يفهم.

وبعد أن استنفد الجنرال ماسو و لاكوست كل الوسائل العسكرية دون نجاح تذكر الرجلان وسيلة أخرى من نوع جديد وهي أن يفتحوا الإضراب بالموسيقى وبتوزيع الحلوى على الصبيان الجزائريين.

ولكن هذه الوسيلة أيضا لم تنجح لم قليلا ولا كثيرا، فاكتفت سلطات" لاكوست" والجنرال " ماسو" بالتفرج على منظر النهب" المتمدن"، وخاصة منظر النساء الأوروبيات اللواتي يرتدين لباسا فاخرا ناعما يظهرن به أنهن من طبقة أرستقراطية راقية... وهن خارجات من دكاكين الميزابيين يحملن الأقمشة الثمينة.

ومع هذا فقد بقيت القوات الفرنسية" تحرس" الدكاكين الجزائرية حتى بعد أن فرغت مما فيها من بضائع.

من فيفري إلى فيفري

1957/02/14

هذا تحليل واقعي لحياة حكومة غي موللي التي مر عليها الآن عام كامل والذي نقدمه هنا هو أستاذ بارز من أساتذة الصحافة الباريسية وكاتب لامع من كتابها وهو الم." جاك فوفي" المعلق الأول في صحيفة" لوموند"

والمعلوم أن سياسة غي موللي كلها قائمة على حل المشكلة الجزائرية، وبما أنه فشل حتى الآن في حل هذه المشكلة فإن سياسته كلها قد فشلت كما يعللها هنا جاك فوفي ، وإليك ما جاء في تحليله الهام:

" في أواخر الشهر الماضي احتفل أعضاء حكومة غي موللي بمرور عام على حكومته، فماذا كانت قائمة الأعمال التي قامت بها هذه الحكومة؟

يحسن قبل كل شيء أن ننسى مؤقتا أننا نتكلم عن حكومة اشتراكية وإنما نحن نتكلم عن حكومة فرنسية وكفى، ويحسن كذلك أن نذكر منذ الآن أن حكومة من الحكومات لا تحاسب بمقتضى مذهبها السياسي أو وعودها الانتخابية وإنما بحسب خطاب التولية الذي تنال به الثقة من البرلمان، وهذا الخطاب هو الذي نعتمد عليه نحن هنا.

لقد حققت هذه الحكومة الزيادة في حق العمال من العطلة مع الأجرة ومنحة الشيخوخة، على أنه من المبالغة أن نجاري صحيفة" لوبوبيلير" الاشتراكية في تقدير هذه الإنجازات حتى نصيرها ذات قيمة تاريخية، وإنما هي إنجازات تعد استمرارا للمداولات التي تقدمها، والحقيقة أن السياسة الإقتصادية التي تمت في عهد غي موللي تمتاز بالزيادة في كل شيء: الزيادة في الإنتاج ولكن الأسعار أيضا، والزيادة في الضرائب ولكن في العجز المالي أيضا.

أما الحالة المالية في ناحية التجارة الخارجية فقد بلغت حالة يرثى لها حقا، والمالية في الشؤون الداخلية ليست في حالة تحسد عليها، ولكن من الأنصاف أن نقول أن هذا العجز هو أقدم عهد من هذه الحكومة، إلا أن الحكومة الحاضرة لمَ تجد في الصندوق بعد عام ما كانت قد وجدته عند توليها، وكذلك الاحتياطي من العملة الأجنبية نقصت منه ثلاثة أرباع وبقي الربع، واليوم أصبحنا نخشى من الالتجاء إلى الاقتراض من الخزينة أو من بنك الدولة.

ولكن التوازن الاقتصادي يتوقف على الحرب في الجزائر، وهذا ما كان يعرفه م.غي موللي عندما وضع المشكلة الجزائرية في مقدمة تصريحه عند التولية ، وقال أذاك:" إن المشكلة الجزائرية تسيطر على جميع مشاكل فرنسا الأخرى".

وهذا هو الصحيح، وبما أن المشكلة الجزائرية لم تحل إلى الآن فإن جميع المشاكل الأخرى لم تحل أيضا.

كان غي موللي بعد أن كون حكومته قد التزم بأن" يحقق السلم في الجزائر وأن يتوقف الإرهاب الأعمى، وإن حكومته تعترف بالشخصية الجزائرية".

وشعر الجزائريون إذاك بخيبة في غي موللي، ولكن غي موللي رفض منذ اليوم الأول أن يعترف بحق الجزائر في الاستقلال.

ولكن ما أبعد الفرق بين موقف المسلمين ذاك وبين موقفهم اليوم من غي موللي، وهذا دون أن يحصل غي موللي في مقابل ذلك على ثقة الأوروبيين على الأقل.

على أن حكومة غي موللي لم تكن لها سياسة واحدة في الجزائر، وإنما كانت لها سياسات ثلاث سلكتها لا بصفة متوالية بل في وقت واحد.

لقد بحث عن حل تفاوضي وبوسيلة الاتصالات، ولكن هذه الاتصالات فشلت في النهاية في مسألة الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال.

وكانت الحكومة من ناحية أخرى تبحث في الوقت نفسه عن حل بوسيلة " التهدئة" العسكرية، ولكن هذه الوسيلة فشلت أيضا

وكانت سياسة القوة العسكرية تبررها أعمال العنف، وأعمال العنف تبررها سياسة القوة وهكذا.

وبعد مرور عام على تبادل القوة اعترفت الحكومة بأن الثورة الجزائرية لم تيأس من نجاحها وأن القوة العسكرية لم تفلح في القضاء عليها.

أما السياسة الثالثة التي اتبعتها الحكومة في الوقت نفسه فهي سياسة الإصلاحات وهي سياسة قاعدتها الأساسية هي الغموض خاصة وان الم. لاكوست عندما يفكر في الإصلاحات الإدارية والفلاحية والاجتماعية إنما يفكر فيها على أن تطبق على أمد بعيد.

ثم في يوم 9 جانفي الجاري جاء خطاب غي موللي المنهجي فكان يحتوي على عناصر للحل ولكن لا على شروط الحل.

على أن المشكلة الجزائرية كانت لها تأثيرات على سياستنا الخارجية أيضا وكانت سياستنا الخارجية لحل المشكلة الجزائرية متبعة هي أيضا ثلاث نواحي، فالحكومة من ناحية ذهبت تبحث عن الحل في دلهي وفي القاهرة وحتى في موسكو، ولم يجد الم. بينو في هذه العواصم كلها إلا الابتسام والتشجيع.

ثم كانت سياسة القوة التي استعملتها الحكومة في قناة السويس لتنقذ نفسها من روح الهزيمة التي ورثناها عن الاحتلال الألماني، حتى أن الرأي العام عندنا أصبح يلقب جمال عبد الناصر بهتلر الجديد، هذا وإن الحكومة الفرنسية لم تعتبر في الإقدام على عدوانها على مصر - لم تعتبر الموقف الأميركي الذي يناهض بكل شدة سياستنا الشرقية، وظنت فرنسا أن هاته المناهضة لا تمليها على الحكومة الأميركية إلا ظروف الانتخابات العامة وبقيت فرنسا تنتظر بعد إجراء الانتخابات أن تساندها الحكومة الأميركية في موقفها إزاء مصر وجمال عبد الناصر، ولكن التحول الأميركي المنتظر لم يحصل واضطرت فرنسا إلى التقهقر والخروج من قناة السويس.

وهكذا أدى تقهقرنا في قناة السويس إلى الرجوع بنا إلى الطرق القديمة المبنية على الحلف الأطلسي والوحدة الأوروبية، وهكذا

أدت بنا حربا السويس والجزائر إلى إفساد علائقنا مع دولتي تونس والمغرب.

وقد تحققت الأزمة خاصة بعد اختطاف طائرة بن بلة ذلك الاختطاف الذي أعتبره أنا من أخطر الكوارث علينا.

وأخيرا ما هي النتيجة التي يمكن أن نخرج بها من مراجعة أحداث هذه السنة السياسية:

إن ما تمتاز به هذه السنة هو أن جميع المشاكل الداخلية والخارجية لم تحصل على حل ما، والحقيقة أن كلا من الحكومة والشعب والبرلمان قاموا بعمل كبير ولكن دون جدوى.

حول حلف البحر الأبيض المتوسط

1957/02/15

يحاول الرأي العام أن يفهم شيئا من الأنباء المتوالية عن فكرة إنشاء حلف البحر الأبيض المتوسط فلا يفهم شيئا.

إن كل ما يراه هو هذه التنقلات والزيارات والمآدب والمحادثات تحيط بها دعايات كثيرة من طرف الأجانب دون أن يعلم عنها الرأي العام العربي شيئا حقيقيا.

ومن طراز هذه الدعاية ما ننقله اليوم إلى قرائنا من صحيفة "كومبا" مع إعلامهم أنها صحيفة لا تتمتع بسمعة جديدة ذات قيمة، ولكن من المفيد مع ذلك أن يطلع القارئ على ما تقوله في هذه القضية الهامة، وقد جاء فيها ما يلي:

" ليس من المؤكد أن مسألة حلف البحر الأبيض المتوسط قد نضجت، ولكن المعتنين بهذا الحلف أخذوا يشعرون شيئا فشيئا بأهمية حلف من هذا القبيل".

هكذا علقت صحيفة " هوجا دي لونا" الإسبانية في مقال افتتاحي لها توضح فيه الأهمية العظيمة التي تعلقها السياسة الإسبانية على الزيارة الحالية المزدوجة التي يقوم بها إلى إسبانيا الملك سعود والسلطان محمد الخامس معا، على أن الملكين العربيين سيواصلان مباحثاتهما ابتداء من يوم الجمعة أو السبت القادم في المغرب حيث ينوي الملك سعود أن يقيم بضعة أيام.

إن المقابلة بين الملك سعود والسلطان محمد الخامس تضع عدة قضايا، ومنها ما لاحظته صحيفة " التايمس" البريطانية عندما قالت:" إن العلاقات بين إسبانيا والمغرب ودية ولا يشوبها ما يعكرها، بالرغم من ممتلكات إسبانيا في غربي القارة الإفريقية والتي يطالب بها المغرب لم تتم تسويتها بعد، ومن الصعب أن يجد المرء مثل هذه العلاقات بين إسبانيا والجزيرة السعودية، إلا أن

الجنرال فرانكو كان دائما يدخل في سياسته مسألة الصداقة مع العالم العربي لأنه يعتقد أن التاريخ قد حكم على إسبانيا بأن تكون هي الجسر والوساطة بين المسيحية والإسلام.

واليوم توجد وجوه شبه بين مواقف إسبانيا ومواقف جزيرة العرب السعودية، فكلا البلدين يتلقيان الإعانة من طرف أميركا كما يتلقيان منها المعدات العسكرية، وذلك في مقابل أن تقيم أميركا في هذين البلدين قواعد عسكرية.

ولكن كلا البلدين - إسبانيا وجزيرة العرب - بقيتا بعيدتين عن جميع المحالفات التي تؤيدها أميركا بصورة رسمية مع قبولهما قبولا مرضيا نظرية أميركا في بذل جميع المساعي لمقاومة التوسع الشيوعي".

هذا ما قالته الصحيفة البريطانية الكبرى.

والحق أن جلالة سلطان المغرب هو أيضا من الذين يهتمون كثيرا لمقاومة التوسع الشيوعي وهو- أي جلالة سلطان المغرب - الذي يخشى على بلاده أن تجتاحها الفوضى الشيوعية أو تصبح في يوم من الأيام على وشك أن يقوم فيها نظام من أنظمة بلدان الديموقراطيات الشعبية الشيوعية، ومع هذا فإن هذه المسألة ليست هي أهم سبب يسافر من أجله الملك السعودي إلى بلاد المغرب.

ذلك أن جلالة سلطان المغرب لم يسبق له قط أن أنكر علاقات التضامن التي تجمع بلاده مع البلدان العربية والإسلامية الأخرى، إلا أنه في مقابل ذلك لا يخفي معارضته للزعامة التي تطمح إليها مصر، وبالرغم من أن مولاي الحسن حضر احتفالات القاهرة في شهر جوان الماضي - فإن العلاقات بين المغرب ومصر ليست أكثر من علاقات مجاملة - حتى أن تحسين العلاقات بين المغرب والعراق يعتبر وشيك الوقوع في ظروف قريبة قادمة.

وصحيح أن السياسة الخارجية المغربية تسير بحذر شديد، ولكنها في المجموعة العربية العامة تميل إلى العرب الذين يعارضون في زعامة مصر أكثر مما تميل إلى الذين يؤيدون الزعامة المصرية.هذا وأما السياسة الأميركية فإنها بحصولها من

الملك سعود على ما كانت ترغب فيه وترضاه قد أضعفت من مكانة جمال عبد الناصر.

إن مصر لا تقبل " مشروع ايزنهاور"، في حين أن الملك سعود قد أعلن عن قبوله لهذا المشروع. وجمال عبد الناصر يرفض فكرة الترخيص للدول الأجنبية أن تكون لها مراكز عسكرية في الأقطار العربية، أما الملك سعود فقد جدد لأميركا معاهدة استثمار مركز الظهران مرة أخرى في هذه الزيارة.

أما بين الجزيرة العربية والمغرب فإن هناك عدة نقط لا تلتقي فيها سياسة البلدين في كلمة موحدة أو اتجاه مشترك، من ذلك أن المذهب الديني " الوهابي" الذي تعتنقه جزيرة العرب السعودية هو مذهب معادي للمذاهب الدينية الطرقية الموجودة في المغرب، ومنها أن البلاد السعودية تعارض في إدخال الأنظمة الأوروبية على الشعب العربي في الجزيرة في حين أن المغرب يحرص على إدخال الأنظمة العصرية الأوروبية إلى البلاد المغربية.

إلا أن هذا التعارض في هذه المسائل بين البلدين ليس من شأنه أن يقوم عرضة في طريق اتفاقهما من الوجهة السياسية، وهذا الاتفاق السياسي بين البلدين تزداد قيمته عندما ينضم السيد بورقيبة إلى إجراء مقابلة مع الملك العربي.

وإذا تذكرنا لموقف الذي تقفه ليبيا حسبما عبر عنه السيد مصطفى بن حليم بعد الاتصالات التي أجراها في تونس مع الرئيس بورقيبة - ينبغي أن نضيف إليه مقابلة أخرى ينوي الوزير الليبي إجراءها مع سلطان المغرب والملك السعودي والرئيس بورقيبة - وبذلك تكون لهذه المقابلات كلها أهمية عظيمة الشأن.

وقالت الصحيفة في تعليق آخر حول هذا الموضوع أيضا ما يلي:

" إن المادة 02 ، 03 ، 04 من الاتفاقية الديبلوماسية بين فرنسا والمغرب تنص على مبدأ التشاور المستمر بين الحكومتين وأن يحاول الطرفان اتخاذ مواقف مشتركة في السياسة الخارجية. ولكن فرنسا لم تستشر المغرب عندما عزمت على المشاركة في

غزو مصر بالرغم من أن هذه المشاركة من شأنها أن لا تتماشى مع مصلحة المغرب كما تقتضي المعاهدة.

ولكن المغرب من ناحيته لم يحترم نفس المعاهدة ولم يستشر فرنسا عندما قام الأمير الحسن بزيارته إلى الولايات المتحدة ولا في المساعي التي تجري اليوم لإقامة حلف البحر الأبيض المتوسط.

ومن ناحية أخرى فإن المغرب إذا كان في الصيف الماضي قد وجد قبولا حسنا من طرف بعض الشخصيات الفرنسية لفكرة وساطة تونس والمغرب الحل القضية الجزائرية فإن مؤتمر تونس من ناحيته لم ترفضه فرنسا من حيث المبدأ والأهداف.

ثم إذا كانت مطالب المغرب فيما يخص الصحراء وموريتانيا لا تتماشى مع المعاهدات المبرمة بين فرنسا والمغرب ـ فإن سياسة فرنسا في الجزائر وفي الشرق الأوسط يتهمها المغرب بأنها هي أيضا لا تتماشى مع هذه المعاهدات. إن المادة 2 من المعاهدة الديبلوماسية تنص على مسألة "الدفاع المشترك" ولكن في المسألة الجزائرية ومسألة الشرق الأوسط تبين أن مصالح الطرفين ليست مشتركة بينهما.

وقد صرح وزير الخارجية المغربية أخيرا بأن " المغرب لا ينوي العبث بالتزاماته مع فرنسا، ولكن يظهر أن فرنسا ليست مستعدة لإحترام التزاماتها إزاء المغرب، لذلك فإننا نفكر في إجراء تعديل على هذه الالتزامات" ولكن فرنسا من ناحيتها تؤاخذ المغرب على تصرفاته إزاء الثورة في الجزائر وتتهمه بتمويل الثوار بالأسلحة، كما أنها استاءت من تصرفات مندوب المغرب في الأمم المتحدة، والمغرب من ناحيته يعتبر أن هذه القضية الجزائرية نفسها تشكل " النقطة الحساسة" في العلاقات بين المغرب وفرنسا، ثم أن المغرب في مسألة الشرق الأوسط لا يتردد في أن يكون ضد فرنسا وبريطانيا. وكل هذا يفسر لنا كيف أن السلطان انطلق في المدة الأخيرة في عمل ديبلوماسي واسع النطاق دون مراعاة لشعور فرنسا وكما لو لم تكن بين البلدين معاهدات تشاور في هذا الميدان.

والخلاصة أن مسألة حلف البحر الأبيض المتوسط تجد صدى طيبا في إسبانيا بحيث تتلاقى فيه مصلحة المغرب وإسبانيا ومن المنتظر أن تضاف إليه تونس وليبيا وجزيرة العرب حتى يكون هذا الحلف سدا في طريق التوسع الشيوعي، وهذا ما يجعل للحلف أهمية في نظر أميركا.

والمحادثات التي ستجري بين السلطان والملك سعود والرئيس بورقيبة ومصطفى بن حليم ستوضح لنا على أية حال بعض تفاصيل هذا الحلف".

كفى دماء

1957/02/16

هكذا أصبحت تصيح الصحف الفرنسية المتحررة في وجه لاكوست الجلاد الذي انطلق هذه الأيام الأخيرة في سياسة تنفيذ الإعدام على الوطنين الجزائريين.
وهذا مقال ننقله إلى القراء من صحيفة " ليبيراسيون" التقدمية في هذا الموضوع، وبعده مقال آخر من مجلة "أوبسيرفاتور" التقدمية أيضا في نفس الموضوع، وإليك ما جاء في المقالين:

" كل يوم تصلنا الأنباء عن عمليات تنفيذ الإعدام بالسجون الجزائرية وهذه آلاف " الثوار" أو من تطلق عليهم السلطات الفرنسية بالجزائر هذا الاسم تدعي القيادة الفرنسية أنها تقتل منهم معدل مائة في اليوم الواحد. قتلتهم القوات التي تسمى " بقوات الأمن".

وفي كل يوم تقريبا تصلنا الأنباء عن إلقاء القبض على الفرنسيين الأحرار وعلى عدد عديد من المحامين المسلمين ومن كبار شخصياتهم المعروفين مثل السيد علي بومنجل الذي يتمتع بعطف واحترام جميع أجهزة المحاكم في مدينة الجزائر.
وهكذا كل يوم نفي إلى المحتشدات وتدابير تعسفية وعمليات استفزاز وتعذيب بوليسي متوحش أصبح اليوم - يا للعار - داخلا في الأساليب العملية التي يتبعها.
أضف إلى ذلك عمليات التفتيش و " التطهير" والتنظيف إلى آخر الأسماء.
ولكن ماذا يكون الجواب على كل ذلك من جانب الجزائريين؟ كان الجواب مكامن وتقتيل وهجومات بالرشاشات وقنابل ومتفجرات تقتل العشرات قتلا أعمى.

هذا هو الوجه البائس الذي تتحلى به الجزائر في الأيام الأخيرة من مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

ولكن هل ستدوم هذه الحالة مدة أخرى طويلة؟ وهل في الإمكان أن نتصور أن هذه الحالة ستطول؟

إنه يشاع بأن روبير لاكوست ألح على رئيس الجمهورية كثيرا في أن لا يقبل أي عفو على الأوروبيين الأحرار المتهمين بالشيوعية وبالمشاركة في الثورة، لأنه يريد أن يحصل على رؤوسهم أمام الأمم المتحدة حتى تعلم هذه الهيئة أن فرنسا لا تنوي أن تتخلى قيد شعرة عن سلطتها في الجزائر.

فهل سيبلغ الاندفاع بالم. لاكوست إلى حد الإصرار على تنفيذ الإعدام في أكثر من مائتين من المقاومين الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام من طرف السلطات العسكرية والذين صدرت عليهم الأحكام في أغلب الأحيان بدون أن تثبت عليهم أي تهمة إثباتا بالحجة وذلك لمجرد إعطاء أدلة جديدة على تعنتنا؟

إن من الأسف أن توصيات الأمم المتحدة ليست هي التي ستغير شيئا من هذا الوضع المؤسف، وليست هي التي ستغير تغييرا جوهريا من نتائج القضية الجزائرية.

ثم من ناحية أخرى فإن تسوية هذه القضية لا يمكن أن يكون إلا ثمرة تفاوض مباشر بين فرنسا والجزائر. فليست نيويورك حيث يقوم قصر الأمم المتحدة الجميل هي التي يمكن أن تنتهي فيها المأساة الجزائرية، بل إنها تنتهي في باريس.

إن اليوم الذي تريد فيه الحكومة الفرنسية إرادة حقيقية حل المشكلة الجزائرية وتحقيق السلام في الجزائر - فإنها في ذلك اليوم لن تشعر بالحاجة إلى وساطة أحد، وهي عندئذ ستجد المفاوضين الجزائريين.

ولكن المشكلة في هل أن فرنسا راغبة حقا في السلم بالجزائر؟

إن بعض الوزراء في الحكومة يرغبون رغبة حقيقية في الدخول حالا في مفاوضات لحل القضية حلا سلميا.

ولكن هؤلاء الوزراء لا يجرأون على مجابهة غضب الم. لاكوست الذي يؤيد غي موللي سواء عن إكراه أو رضى.

هذا والوزير المقيم يعلم كل هذا، وهو لا عمل له إلا أن يلوح في كل مناسبة باستقالته حتى يحرز من زملائه الوزراء على أجل جديد وربع ساعة آخر، على أنه لم يعد يوجد أحد اليوم يؤمن بأن سياسة الم. لاكوست يمكن أن تنتهي إلى أية نتيجة أو أي حل، بل وحتى لاكوست نفسه لا يؤمن بأن سياسته يمكن أن تؤدي إلى نتيجة ما كما يصرح بذلك مع خواصه.

إن لاكوست أراد أن يقيم الدليل على أنه لا يمكن أن يغير شيئا من سياسته قبل أن تنتهي الأمم المتحدة من النظر في القضية الجزائرية، وبذلك وجد نفسه قد "كسف" خلف الجنرال ماسو وغلاة المستعمرين الأوروبيين في الجزائر.

وكانت نتيجة ذلك أن سال الدم أكثر من ذي قبل وبغزارة أكثر وبسرعة أكثر في الجزائر.

وكانت النتيجة أن الهوة التي تفصل بين الأوروبيين والجزائريين قد ازدادت اتساعا وأصبح ثمانية ملايين من الجزائريين لا سبيل يجمع بينهم على الأقل في الوقت الحاضر.

إن الناس لا حديث لهم إلا عن الانتقامات، ولكن الانتقام سواء أتى من هذه الناحية أو من تلك لا يمكن عد الأموات، ولكننا سئمنا هذه إلا أن يطيل قائمة الضحايا ويزيد من الأموات، فكفانا دماء! كفانا دماء.

إن فرنسا قد بلغت اليوم المرحلة التي أصبح فيها من المستحيل عليها أن تؤجل ساعة واحدة يوم فتح المفاوضات بالجزائر.

وذلك لحفظ ليس فقط مستقبل العلاقات بين الأوروبيين والجزائريين فحسب بل وأيضا لضمان مستقبل أجيال عديدة من الفرنسيين".

وعلقت صحيفة " أوبسيرفاتور" على نفس الموضوع بقولها:

" كان الأسبوع الماضي من أشد الأسابيع التي مرت بالم. لاكوست في الجزائر، لقد نفذ فيه الحكم بالإعدام على ستة عشر جزائريا من يوم 3 فيفري إلى يوم 12 منه بقطع النظر عن العدد

الذي أعدم بعد هذا التاريخ ثمانية منهم في قسنطينة وخمسة في وهران وثلاثة في عاصمة الجزائر.

ومن هؤلاء الستة عشر يوجد رجل فرنسي هو فرنان ايفيتون الذي وجهت إليه تهمة وضع قنبلة زمنية في معمل الغاز الذي يشتغل فيه في يوم 14 نوفمبر الماضي، وهو أول أوروبي ينفذ فيه الإعدام لأنه ساهم في الثورة الجزائرية.

وحكومة غي موللي عندما تنفذ الإعدام في هذا الفرنسي فإنما تريد أن تقيم الدليل على أنها لا تتبع في الجزائر سياسة عنصرية تميز فيها عنصرا عن عنصر، وأن المصير واحد بالنسبة لجميع " الثوار" مهما كان أصلهم ومنزعهم.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة كان إعدام أوروبي متهم بالشيوعية في الثورة الجزائرية إنما تهدف حكومة غي موللي من ورائه إلى أن تثبت أن هذه الثورة فيها " نواة" شيوعية.

لذلك فإن إعدام هذا الأوروبي مهما كان فظيعا فسببه هو تهمته بالشيوعية لا أعماله الإرهابية التي نسبت إليه.

إن مقتل " ايفاتون" لم يكن مقتل رجل لأن القنبلة التي قيل أنه وضعها في المعمل قد عدل توقيتها بكيفية تنفجر فيه بعد خروج العمال من المعمل.

بحيث أن صاحبها لم يرد بها قتل الناس بل تدمير المصنع نفسه، ومع هذا فإن " ايفاتون" قد اعدم شنقا.

إن الستة عشر رجلا الذين أعدموا في ظرف أسبوع واحد كانوا نتيجة مساعي الم. لاكوست التي قام بها في المدة الأخيرة بباريس.

إن النتيجة التي حصل عليها روبير لاكوست من رئيس الجمهورية بعد المقابلات العديدة التي أجراها معه هي أن حمله على مراجعة موقفه من " التسامح القديم" وأن هذا التسامح يحدث استياء عميقا في قلوب الفرنسيين بالجزائر. وهكذا أثبت الوزير المقيم مرة أخرى أنه ما يزال المتكلم المخلص بلسان كافة المستعمرين في الجزائر، إنه يريد أن يحصد الرؤوس.

وفي الوقت الذي كان فيه الوطنيون الجزائريون يلاقون مصير الإعدام كان الإرهابيون الأوروبيون يتمتعون من السلطة الفرنسية بكل ما يجب من التغافل والعطف.

وهنا أيضا نجد سياسة التمييز حتى بين الفرنسيين أنفسهم، ذلك أن الإرهابي الأوروبي المتهم برمي قنبلة على الجنرال سالان لأسباب شخصية بينهما وقتل من جرائها الكومندان " رودياي" لم يبت شيء في أمره لحد الآن، أما " ايفاتون" الذي لم تتسبب قنبلته في قتل أحد فقد أعدم شنقا".

الذي أعدم بعد هذا التاريخ ثمانية منهم في قسنطينة وخمسة في وهران وثلاثة في عاصمة الجزائر.

ومن هؤلاء الستة عشر يوجد رجل فرنسي هو فرنان ايفيتون الذي وجهت إليه تهمة وضع قنبلة زمنية في معمل الغاز الذي يشتغل فيه في يوم 14 نوفمبر الماضي، وهو أول أوروبي ينفذ فيه الإعدام لأنه ساهم في الثورة الجزائرية.

وحكومة غي موللي عندما تنفذ الإعدام في هذا الفرنسي فإنما تريد أن تقيم الدليل على أنها لا تتبع في الجزائر سياسة عنصرية تميز فيها عنصرا عن عنصر، وأن المصير واحد بالنسبة لجميع " الثوار" مهما كان أصلهم ومنزعهم.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة كان إعدام أوروبي متهم بالشيوعية في الثورة الجزائرية إنما تهدف حكومة غي موللي من ورائه إلى أن تثبت أن هذه الثورة فيها " نواة" شيوعية.

لذلك فإن إعدام هذا الأوروبي مهما كان فظيعا فسببه هو تهمته بالشيوعية لا أعماله الإرهابية التي نسبت إليه.

إن مقتل " ايفاتون" لم يكن مقتل رجل لأن القنبلة التي قيل أنه وضعها في المعمل قد عدل توقيتها بكيفية تنفجر فيه بعد خروج العمال من المعمل.

بحيث أن صاحبها لم يرد بها قتل الناس بل تدمير المصنع نفسه، ومع هذا فإن " ايفاتون" قد اعدم شنقا.

إن الستة عشر رجلا الذين أعدموا في ظرف أسبوع واحد كانوا نتيجة مساعي الم. لاكوست التي قام بها في المدة الأخيرة بباريس.

إن النتيجة التي حصل عليها روبير لاكوست من رئيس الجمهورية بعد المقابلات العديدة التي أجراها معه هي أن حمله على مراجعة موقفه من " التسامح القديم" وأن هذا التسامح يحدث استياء عميقا في قلوب الفرنسيين بالجزائر. وهكذا أثبت الوزير المقيم مرة أخرى أنه ما يزال المتكلم المخلص بلسان كافة المستعمرين في الجزائر، إنه يريد أن يحصد الرؤوس.

وفي الوقت الذي كان فيه الوطنيون الجزائريون يلاقون مصير الإعدام كان الإرهابيون الأوروبيون يتمتعون من السلطة الفرنسية بكل ما يجب من التغافل والعطف.

وهنا أيضا نجد سياسة التمييز حتى بين الفرنسيين أنفسهم، ذلك أن الإرهابي الأوروبي المتهم برمي قنبلة على الجنرال سالان لأسباب شخصية بينهما وقتل من جرائها الكومندان " رودياي" لم يبت شيء في أمره لحد الآن، أما " ايفاتون" الذي لم تتسبب قنبلته في قتل أحد فقد أعدم شنقا".

ماذا سيفعل غي موللي؟

1957/02/17

كل واحد في الأمم المتحدة وفي فرنسا وفي العالم ـ وخاصة في أميركا ـ سيتجه الآن إلى ما ستصنعه حكومة غي موللي.

إن مما لا شك فيه أولا أن فرنسا قد انهزمت في الأمم المتحدة لأنها " أنذرت" الهيئة من قبل بأنها لا تقبل إصدار التوصيات، ولكن الأمم المتحدة لم تقم وزنا لهذا " الإنذار".

ومما لا شك فيه ثانيا أن فرنسا ـ كما يعترف الصحفيون الفرنسيون ـ قد أصبحت الآن أسيرة لتوجيهات أميركا في القضية الجزائرية وذلك في مقابل تأييدها لها في الأمم المتحدة

وهذا هو ما يستعرضه هنا تعليقان لصحيفة " لوموند" وتعليق آخر لصحيفة " كومبا"، وإليك ما جاء في هذه التعاليق كلها:

" إن اللوائح التي وقع التصويت عليها بشأن الجزائر في الأمم المتحدة سينظر إليها في البرلمان الفرنسي من وجهات نظر ثلاث، وهي:

أولا ـ بعد الهزيمة التي منيت بها السياسة الخارجية الفرنسية في قضية قناة السويس فإن المناقشة التي جرت الآن بشأن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة قد وضع حدا للعزلة التي كانت تعانيها فرنسا في المجال الدولي، بحيث تعتبر هذه المناقشة في نظر النواب الفرنسيين قد محت الجانب الخاسر من أعمال حكومة غي موللي، ولكن مع هذا لا يوجد أحد من النواب يجهل أن التأييد الذي لاقته فرنسا من جانب عدة دول ليس بدون مقابل، وهذا ما اعترف

به وزير الخارجية الفرنسية نفسه بصراحة عندما قال:" إن فرنسا قد أخذت على نفسها أن تنفذ ما جاء في تصريح 9 جانفي".

وهذا الالتزام له قيمة في نظر الأمم المتحدة التي ستكون لها دورة قادمة في الخريف القادم بمقدار ما له من القيمة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية التي من المؤكد أن تأييدها لنا لم يكن بدون مقابل أو بدون شرط.

ثانيا ـ إن النقص في نجاح الدول العربية والآسيوية التي صودق عليها في الأمم المتحدة بشأن القضية الجزائرية يكشف إلى حد ما عما سمي "بسابقة الأمم المتحدة"، وهذا النقص في نجاح العرب والآسيويين يمحو بعض الشيء الفشل الذي أصابنا عندما حاولنا أن نتخلص من " سابقة عبد الناصر" دون جدوى، ولكن لا أحد يجادل مع ذلك في أن عمليات التصويت الإيجابية التي تمت في الأمم المتحدة لا تحل المشكلة الجزائرية من ذاتها، فهي عبارة عن شرط ضروري للحل ولكنها ليست كافية.

إن تصويت الأمم المتحدة يجب أن يضع حدا للمشكل الذي أصاب سياستنا في الجزائر بحيث لم نتحرك فيها خطوة واحدة منذ شهر جويلية الماضي.

إن التطبيق الفعلي لخطاب يوم 9 جانفي يتطلب على الأقل أن نستعيد الاتصال بالعنصر الإسلامي، أي إعادة الثقة من جديد إذا لم تتأخر كثيرا عن الوقت المناسب لذلك وإذا لم يفت على شرط أن تكون الثقة متبادلة، وهذا لا يكون إلا بتغيير الأسلوب السياسي إذا لم يلزم تغيير الرجال أنفسهم.

ثالثا ـ إن رئيس الحكومة وعددا من أعضاء الحكومة قد اتفقوا على أن لا يقوموا بشيء جديد في الجزائر إلا بعد أن تنتهي مناقشات الأمم المتحدة وهذه ليست مسألة أيام بل هي مسألة أسابيع، وم. غي موللي لن يمكنه أن يعيد فتح الملف الجزائري إلا بعد أن يعود من زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن إذا لم تفعل شيئا بعد عودة رئيسها من أميركا فإن ذلك سيعني حتما أن الأوضاع ستنقلب وأن خصومنا سيصبح لهم موقف آخر، وهذا ما صرح به موريس شومان وايدغار فور وبيرطوان.

ومن أول التدابير التي يمكن للحكومة أن تتخذها في طريق الحل هو أن تشرع في تطبيق مقررات مؤتمر الحزب الاشتراكي، والمعروف أن بين هذه المقررات ما يقضي بأن تكافح الحكومة على " واجهتين" ضد المتطرفين من الناحيتين، والمعروف أيضا أن الحكومة اليوم أصبحت أبعد عن هذا المنهج مما كانت عليه عند مرور مقررات الحزب الاشتراكي وذلك سواء في البرلمان أو في الجزائر.

هذا وإذا كانت مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة قد أعادت الثقة ـ إلى حد ما ـ بالم. بينو فإنه على الحكومة في الأسابيع القادمة أن تقوم أعوجاجها في السياسة الجزائرية والسياسية والاقتصادية والمالية.

وإلا فإن تطور الحوادث مع تشابك المؤامرات السياسية ستفتك من فرنسا مصير الأمور".

وهذا تعليق آخر من الصحيفة نفسها:

" إن النتيجة التي انتهت إليها مناقشة قضية الجزائر في الأمم المتحدة هي أن جعلت للهيئة العالمية الكبرى ـ بصفة أو بأخرى ـ حق النظر في قضية يعتبرها الجانب الفرنسي ـ وما يزال يعتبرها ـ قضية داخلية صرفة.

ومع هذا فينبغي أن لا ننكر أن مساهمة م. بينو في المناقشة قد ساعد على إقرار هذا الحق لهيئة الأمم المتحدة، ومع ذلك فإنه كان على صواب عندما ساهم في المناقشة، وذلك لأن النظرية الفرنسية في القضية الجزائرية لو لم تجد من يدافع عليها في الأمم المتحدة بمثل الحرارة التي دافع بها م. بينو لكان حكم هذه الهيئة على فرنسا بشدة أكثر وقساوة أخطر، ولكان شيئا آخر تماما غير الذي حصل.

ومهما يكن من أمر فإن نتيجة هذه المناقشة قد كانت بدون إصدار حكم بإدانة فرنسا ولا بإرسال لجنة تحقيق ولعل في هذه النتيجة ما يؤلم الثوار الجزائريين، ولكن هذا كل ما يمكننا أن نعتبر أنفسنا قد حصلنا عليه. أما في الميدان العسكري فإنه لم يتغير شيء اليوم عما كان عليه الأمر في الماضي، وكذلك الأمر في

الميدان السياسي فإننا لم نحصل فيه على أي تغيير، والمشكلة ما تزال دائما كما كانت وهي ما إذا كان من الممكن وما إذا كان من المستطاع أن يحقق م. غي موللي إجراء الانتخابات في الجزائر، وهذا ما كان ينادي بأنه هو هدفه في سياسته بالجزائر مع التمكن من إجراء مفاوضات بشأن دستور جديد للجزائر مع الممثلين المنتخبين للشعب الجزائري.

ومن ناحية أخرى فإن مناقشات الأمم المتحدة بشأن الجزائر إذا كان لها مغزى فهو أنها قد سجلت على فرنسا. فيما سجلت - التزاماتها التي أعلنت عنها والتي قال عنها مندوب الأرجنتين " إننا متأكدون من أن فرنسا ستحترمها". وكما صرح عنها م. بينو نفسه عندما قال: " إن قرارات الأمم المتحدة - في الحدود التي تتضافر فيها مع برنامج فرنسا الإيجابي - ستعتبرها فرنسا التزاما دوليا من جانبها نحو أصدقائها.

ولكن ماذا سيكون موقف حكومة غي موللي الآن بل ماذا سيكون مصيرها؟ هذا ما تتكهن به صحيفة " كومبا" فيما يلي:

" منذ الآن ستلتفت حكومة غي موللي ورئيسها على الأخص إلى النتائج التي تمخضت عن مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

صحيح أن م. بينو قد صرح عدة مرات أن الحكومة الفرنسية ستعتبر كل توصية من الأمم المتحدة بشأن القضية الجزائرية توصية ملغاة ولا تعترف بها. ولكن الجمعية العامة مع هذا أصدرت توصيتها بشأن الجزائر وبتصويت إجماعي.

ولكن المحقق هو أن حكومة غي موللي ستصطدم الآن بصعوبات ثقيلة الوطأة، وذلك من طرف الأحزاب التي خاطبها الم. غي موللي لتوحيد السياسة الفرنسية بالجزائر ورفضت أن تستجيب إلى رغبته، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن الأحزاب نفسها ليس لها فيما بينها نظرة متشابهة للحل الذي تتصوره للقضية الجزائرية.

وأخيرا لأن التوصيات التي أصدرتها الأمم المتحدة - وهو ما كانت تحاول الحكومة الفرنسية أن تتلافاه - ستشجع الثورة

الجزائرية وسيستمر الثوار الجزائريون الآن على رفضهم لطلب وقف إطلاق النار، وإذا لم يوقف إطلاق النار فإنه يبدو من المستحيل الشروع في مفاوضات لحل الأزمة.

ومهما يكن الأمر فإن انتهاء مناقشات القضية الجزائرية في الأمم المتحدة سيضطر غي موللي إلى إعادة النظر من جديد في المشكلة الجزائرية، خاصة وأن الأحزاب التي خاطبها لتوحيد سياسته بالجزائر لم توافقه على رغبته.

ولسنا نعرف الآن هل أن رئيس الحكومة سيعمد إلى مخاطبة رؤساء الأحزاب واحدا واحدا أم أنه سيستدعيهم مرة أخرى لإجراء مناقشة عامة حول " مائدة مستديرة". أم أنه في الاحتمال الثالث أن يعرض على البرلمان برنامجه الجديد الخاص بالمسألة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

والظاهر أن م. غي موللي يفضل أن يتحادث مع كل من رئيس حزب وحده على أن يجري معهم مناقشة عامة تجمعهم كلهم، ومهما يكن الأمر فإن الأجوبة التي بعثتها الأحزاب إلى غي موللي تبين منها بعد فحصها أن رئيس الحكومة لابد له أن يضع هذه الأحزاب أمام مسؤولياتها ويقبل إجراء مناقشة في البرلمان إن لم يطلب هو بنفسه هذه المناقشة".

الكلمة الآن لفرنسا

1957/02/19

قالت هيئة الأمم المتحدة كلمتها في المشكلة الجزائرية وأوصت بأن تحل هذه المشكلة حسب مبادئ معينة هي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأعلنت فرنسا أنها مغتبطة بهذه التوصية ولكنها لم تعلن عما إذا كانت مستعدة لتطبيق هذه التوصية وعما إذا كان في إمكانها أن تطبقها أم هي عاجزة.

هذا هو السؤال المطروح اليوم أمام فرنسا، وهذا ما يعالجه هنا هذان التعليقان أحدهما من صحيفة "ليكسبريس" والثاني من صحيفة " باري بريس". وإليك ما جاء فيها:

" استطاعت فرنسا أن تتلافى الخطر الأكبر في الأمم المتحدة، فروسيا بدلا من أن تقف هنا موقفا صارما كما فعلت في القضية المصرية فضلت أن تثق مرة أخرى في فرنسا " لتجري في الجزائر سياسة إنشائية تستجيب بها للمطالب الوطنية في الجزائر".

وفي الوقت نفسه وقف مندوب أمريكا في الأمم المتحدة موقفا يتعارض مع ما كان يأمله الجزائريون، أما الكتلة الأمريكية اللاتينية فقد انقسمت على نفسها في القضية الجزائرية وبذلك لم يمكن للائحة الدول الأسيوية والإفريقية أن تثبت على أن عدم إدانة الأمم المتحدة لفرنسا قد أدى خدمة حتى للقضية الجزائرية نفسها، وذلك لأنها لو فعلت ذلك لأثارت في الشعب الفرنسي موجة من الاستنكار المتطرف ومن الأحقاد لأنه يجهل حقيقة المأساة الجزائرية ولا يعرف مشكلتها. ثم إننا من ناحية أخرى ينبغي أن نعرف لماذا أمكن لفرنسا أن تتلافى الخطر الأكبر في الأمم

الكلمة الآن لفرنسا

1957/02/19

قالت هيئة الأمم المتحدة كلمتها في المشكلة الجزائرية وأوصت بأن تحل هذه المشكلة حسب مبادئ معينة هي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأعلنت فرنسا أنها مغتبطة بهذه التوصية ولكنها لم تعلن عما إذا كانت مستعدة لتطبيق هذه التوصية وعما إذا كان في إمكانها أن تطبقها أم هي عاجزة.

هذا هو السؤال المطروح اليوم أمام فرنسا، وهذا ما يعالجه هنا هذان التعليقان أحدهما من صحيفة "ليكسبريس" والثاني من صحيفة " باري بريس". وإليك ما جاء فيها:

" استطاعت فرنسا أن تتلافى الخطر الأكبر في الأمم المتحدة، فروسيا بدلا من أن تقف هنا موقفا صارما كما فعلت في القضية المصرية فضلت أن تثق مرة أخرى في فرنسا " لتجري في الجزائر سياسة إنشائية تستجيب بها للمطالب الوطنية في الجزائر".

وفي الوقت نفسه وقف مندوب أميركا في الأمم المتحدة موقفا يتعارض مع ما كان يأمله الجزائريون، أما الكتلة الأميركية اللاتينية فقد انقسمت على نفسها في القضية الجزائرية وبذلك لم يمكن للائحة الدول الأسيوية والإفريقية أن تثبت على أن عدم إدانة الأمم المتحدة لفرنسا قد أدى خدمة حتى للقضية الجزائرية نفسها، وذلك لأنها لو فعلت ذلك لأثارت في الشعب الفرنسي موجة من الاستنكار المتطرف ومن الأحقاد لأنه يجهل حقيقة المأساة الجزائرية ولا يعرف مشكلتها. ثم إننا من ناحية أخرى ينبغي أن نعرف لماذا أمكن لفرنسا أن تتلافى الخطر الأكبر في الأمم

المتحدة حتى نتلافى في المستقبل الوقوع في الأوهام الخادعة، إن سبب نجاتنا واحد فقط، وهو امتناع أميركا من تأييد الوطنيين في الوقت المناسب.
وكل ما عدا هذا السبب من العوامل الأخرى فهو نتيجة لهذا السبب الوحيد بما في ذلك موقف روسيا نفسها.
ذلك أن أغراض روسيا هي نفسها أغراض أميركا في موقفهما من الجزائر ولكن بصورة متناقضة، فكل من روسيا وأميركا تعتبران أن القطيعة الكاملة في الوقت الحاضر بين فرنسا والجزائر تؤدي إلى فوضى عامة في كامل شمال إفريقيا وأن هذه الفوضى تؤدي إلى الشيوعية في نظر الأمريكان أو تؤدي بشمال إفريقيا إلى الوقوع في قبضة أميركا في نظر الشيوعيين.
" إن هذا التحرز المتبادل من طرف أميركا وروسيا معا هو الذي أدى إلى هذا الإنذار المؤقت الذي أنقذ فرنسا في الأمم المتحدة، إن كلا من واشنطن وموسكو مقتنعان بأن جبهة التحرير الوطني الجزائري بالرغم من أنها استطاعت أن تكتل الشعب الجزائري وراءها إلا أنها لا تملك الإطارات الإدارية والفنية التي تستطيع أن تبني بها دولة حديثة مجهزة، وهذا ما جعل الدولتين الكبيرتين تفضلان أن تسايرا فرنسا في الوقت الحاضر ولأجل معين مع أملهما في أن تتمكن فرنسا - في هذا الأجل - من حل المشكلة الجزائرية بدون إطالة في جر ذيولها لأن التطويل والتمطيط من شأنه أن يقود الجزائر وحتى جيرانها إلى مغامرات مجهولة.
على أن هذا التحرز من نقص الكفاءة الإدارية في الجزائر من طرف أميركا يجب أن لا نفهم منه أن أميركا تعارض الوطنية الجزائرية، وإنما هو نتيجة أبحاث قام بها الأمريكان في المدة الأخيرة بحيث يرى الأمريكان أن أفضل وسيلة في تكوين الدولة الجزائرية هي أن تتكون بصورة تدريجية وبدون قطيعة مباغتة مع فرنسا. وهكذا فإن فرنسا الآن أسعفت ببضعة أشهر تسهل عليها حل القضية الجزائرية وأن تفتح طريقا جديدا في السياسة التي اتبعتها حتى في الحرب الجزائرية.

وفي مقابل ذلك يجب أن لا ننسى أن الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة قد اعترف لأول مرة بالصبغة الدولية للمشكلة الجزائرية، وهذا أمر يوجب على فرنسا التزامات ثقيلة، وهي أن تحقق وقف إطلاق النار من الأوراس إلى وهران في الأشهر القادمة وأن تحقق الحكومة الفرنسية في الواقع الملموس ما عبرت عنه عدة مرات وبقي حبرا على ورق.
إن انتهاء المناقشات في الأمم المتحدة حول القضية الجزائرية قد كان آخر شيء تنتظره فرنسا من الفرص التي كانت تنتظرها.
لقد انتهى الآن كل ما كانت الحكومة توقف عليه حل المشكلة، وانتهت جميع " أرباع الساعة الأخيرة" التي ضربتها كمواعيد لحل المشكلة، ولم يبق لها الآن شيء تنتظره.
إن الأوقات التي أضعناها كلها تبين أننا خسرناها وأن فواتها كان في غير صالحنا، إذ أن الثورة ازدادت قوة، والفرنسيون في الجزائر ازداد موقفهم تعقيدا وانقباضا، والجيش الفرنسي ازداد بلبلة واضطرابا، ولم يتحسن أي شيء في المشكلة من أية ناحية كانت، وجميع العوامل التي كانت تسهل علينا حل المشكلة أضعناها الواحد بعد الآخر من بين أيدينا.
إن ما أنقذنا من الأمم المتحدة شيء واحد، وهو الفتوة النسبية التي مازالت عليها الحركة الوطنية في الجزائر، أما إذا نالت قسطا آخر قليلا من النضج فإن هذه الفرصة الأخرى ستضيعها هي أيضا.
إن ألد عدو لنا اليوم هو مرور الوقت، والمعركة إنما تجري بيننا وبين الزمن.إن كل يوم يمر هو هزيمة جديدة".
وقالت " باري بريس" اليمينية:
" إن زعماء البرلمان الفرنسي يعترفون بأن فرنسا قد نجحت هذه المرة من كارثة عند ما لم تصدر عليها الأمم المتحدة لإدانة أو تهديدا بإرسال لجنة التحقيق.
ومع ذلك فإننا عندما نحلل سير المناقشات واللائحة نجد في الواقع أن أصدقاءنا أنفسهم قد أسعفونا بتأجيل الحكم مجرد إسعاف ثم وضعوا لنا شروطا بصفة عملية، وصحيح أن فرنسا لم تلتزم

قانونيا باحترام التوصيات التي أصدرتها الأمم المتحدة ولكنها من الناحية السياسية هي أسيرة هذا الالتزام، وسواء كان الالتزام من الناحية القانونية أو من الناحية السياسية فإنه من الناحية العملية واحد.

وإذن فإن غي موللي سيقوم في المدة القريبة القادمة بحركة أخرى، ومن الجائز أن يكون ذلك قبل سفره إلى أميركا، ولكن من المحتمل أكثر أن يكون بعد عودته منها، ولكنه على أية حال لابد أن يطلع البرلمان على ما يريد أن يصنع، إلا أن سياسته المقبلة تعترضها صعوبتان: الأولى هي كيف يحصل على وقف إطلاق النار في الجزائر؟ إن تصريح 9 جانفي يصرح بأن الحكومة مستعدة للتفاوض مع المقاومين المسلحين أنفسهم، وهذا يقتضي فتح مفاوضات مع قادة جبهة التحرير السياسيين والعسكريين.

ولكن هؤلاء القادة يطالبون بالاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال، والثانية هي أن خطاب 9 جانفي لا توافق عليه جميع الأحزاب مع أن تطبيقه هو الشرط الذي وضعه مؤيدونا في الأمم المتحدة.

سعود والصحراء وموريتانيا

1957/02/22

لسنا نحن الذين ربطنا بين هذه المواضيع الثلاثة، وإنما ربطت بينها تعاليق الصحف الفرنسية نفسها، إنها ترى أن هناك علاقة بين مشكلة الصحراء ومشكلة موريتانيا التي بدأت فيها " واجهة الصحراء" من طرف جيش التحرير الوطني وزيارة الملك سعود إلى أقطار شمال إفريقيا وتصريحاته المتعلقة " بتحرير الصحراء"، لذلك حاولنا أن نقتبس للقراء في معرض واحد ما علقت به الصحف الفرنسية على هذه المواضيع كلها حتى يكونوا فكرة جامعة عن ارتباط كل موضوع من هذه المواضيع الثلاثة بالموضوعين الآخرين، وإليك ما جاء في هذه التعاليق:

" تقدر قوات جيش التحرير المغربي التي تجتاح الآن موريتانيا بعدة آلاف من الرجال المسلحين بأجود الأسلحة، ومعركة " العمار" تدل على مبلغ قوتهم.

إن خطر هذه القوات لم يمس" تندوف" لأنها محصنة تحصينا قويا جدا، ولكنه يهدد الآن منطقة " بور ترنكي"، وسيمتد هذا الخطر حتما في المستقبل إذا لم نواجهه بحزم حتى يغمر الصحراء الفرنسية كلها الغنية بموادها الثمينة.

ولكن هذا الخطر المحدق اليوم ليس من النوع الذي تعودناه وإنما هو خطر أعظم من كل الأخطار التي تعرضنا لها حتى الآن بحيث لا يجوز لنا الصمت وترك الأمور تجري تحت الخفاء.

وإن الذين حملوا منا تصريحات علال الفاسي في الأيام والشهور الماضية محمل الاستخفاف وظنوها تهديدات فارغة أدركوا اليوم أن المسألة جد وأنها تمثل خطرا جسيما، وأن الزعيم

المغربي لم يكن يمزح، خاصة وهو الآن يستعد لإخراج جريدة ـ بموافقة الحكومة المغربية ـ اسمها " الصحراء المغربية".

وإذا كان سياسيونا الذين لم يحملوا كلام علال الفاسي محمل الجد ما يزالون في حاجة إلى دليل جديد على مبلغ الخطر فقد جاء الملك سعود ليؤكد لهم هو أيضا أن المسألة ليست مزحا.

فقد صرح الملك العربي للملك محمد الخامس بهذا القول " إننا سنكافح متحدين لنحرر الصحراء الغربية وسننتصر في الكفاح".

وإذن فإن السلطات المغربية لم يعد في إمكانها الآن أن تدعي مثلا بأنها لا علم لها بما تقوم به قوات جيش التحرير المغربي في جنوب المغرب على حدود الصحراء.

كما لم يعد في إمكان فرنسا أن تدعي بعد الآن أنها لا تعلم شيئا عن الخطر، أو أن تتظاهر بالبلاهة.

إن المسألة بالنسبة إليها في هذه الساعة هي أن لا تترك الضباط والجنود الفرنسيين يسقطون تحت الرصاص في صحراء موريتانيا.

إن الجنرال " دورقان" أخذ على نفسه أن يأتي من " داكار" إلى منطقة القتال ليشرف بنفسه على سير العمليات مما يدل على أهمية الخطر".

وفي نفس الصحيفة تعليق آخر حول زيارة الملك سعود جاء فيه ما يلي:

" ألقى سلطان المغرب أمام ضيفه الملك سعود أثناء مأدبة فاخرة كلمة لخص فيها السياسة المغربية في أربع نقط:

1- الأخوة والتضامن بين أقطار المغرب العربي مهما كانت الأحوال والظروف.

2- اتجاه السياسة المغربية وكونه قائم على أساس البحر الأبيض المتوسط.

3- رسالة المغرب العربي هي أن يكون أداة وصل بين الشرق والغرب.

4- المشكلة الجزائرية تعطل كل شيء.

وعلقت الصحافة المغربية على هذه النقط بقولها:

" إن الاستعمار أراد منا أن نلتفت نحو الغرب فأبينا إلا الالتفات نحو الشرق وقد انتصرنا".

وعلقت صحيفة " لوباريزيان ليبيري" على نفس الموضوع بقولها:

" إن الملك سعود والملك محمد الخامس لم يضيعا أوقاتهما في مجرد إقامة حفلات الولائم والمآدب والحفلات وإنما اهتما أيضا بالمسائل الجدية وبالسياسة العربية على وجه الخصوص.

ولعل من نتيجة هذا الاهتمام ما أدلى به الملك سعود لصحيفة **"العلم"** المغربية ـ لسان حزب الاستقلال ـ

والذي عبر فيه الملك العربي عن رأي عزيز على علال الفاسي فيما يخص الصحراء.

وذلك عندما أكد الملك سعود عزم العرب على تحرير الصحراء الغربية.

ذلك أنه في نفس الوقت الذي كان فيه الملك سعود أفضى بهذا التصريح إلى الصحيفة " الاستقلالية" كان علال الفاسي من جهة أخرى يوجه في نفس الصحيفة نداء إلى الموريتانيين جاء فيه ما يلي:

" أيها الرجال الأبطال، أيها المكافحون الأمجاد، إن نضالكم من أجل استقلالكم وحريتكم كان له صدى قوي وأثر قوي، إنكم بكفاحكم قد أعدتم سمعة المغرب إلى مستواها العظيم، إنكم تدفعون ثمن الاستقلال من أرواحكم أمامكم واجبا نحو أجيالكم القادمة وهو سحق الاستعمار".

وأخيرا علقت صحيفة " لوفيغارو" على موضوع موريتانيا هذا فقالت:

" إن المعارك التي جرت أخيرا في موريتانيا ليست هي الأخيرة.

وإنما هي الأولى فقط، ذلك أن حركات جيش التحرير المغربي التي يقوم بها بين أغادير وغوليمين تجعلنا نتوقع هجومات جديدة على موريتانيا.

وإن ما يزيد في هذه المخاوف هو أن علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال لا يريد أن يتوقف عن المطالبة بموريتانيا للمملكة المغربية والمناداة بضرورة "فتح واجهة الصحراء"، وإن حكومة المغرب لا تستطيع اليوم أن تقول لنا أنها تعجز عن منع جيش التحرير من غزو موريتانيا ومن القيام بهجوماته المسلحة عليها، أما إذا قالت لنا ذلك فإنه سيكون اعترافا خطيرا بالعجز".

أسلوب وأسلوب

1957/02/23

تحت هذا العنوان نشرت "صحيفة "لوموند" الباريسية مقالا هاما بقلم "بيارهنري سيمون" قارن فيه بين سياسة فرنسا عندما تكون "صارمة" وبينها عندما تكون متعقلة. والمقال في درجة عالية من التحليل والعمق وبعد النظر، وخاصة في الاستشهاد بالحرب الفرنسية في مصر ووعودها التي قطعتها للامم المتحدة عن الجزائر، واليك ما جاء في هذا القال الهام:

" كانت فرنسا قد انهزمت هزيمة شنيعة بعد عودتها من قناة السويس فحاولت أن تسترد شيئا من مكانتها عند مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ولكن هزيمتها في مصر كانت أعظم من أن ترقع.

فقد تخلت عنها أمريكا وروسيا معا وتألبت ضدها الدول العربية والآسيوية، وتمكنت جبهة التحرير الجزائرية من مضاعفة نشاطها الحربي ودعايتها في الخارج.

وماذا نالت فرنسا في مقابل كل ذلك ؟لاشيء، فقد أغلقت مدارسها الجميلة في الشرق العربي وتأزمت علاقاتها مع المغرب وتونس حتى تحجرت.

ومضت ثلاثة أشهر على هذه الهزيمة وجاءت مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة فأسعفت فرنسا بأعجوبة ولم تصدر ضدها لائحة إدانة أو استنكار، وإنما اكتفت بإصدار توصية لحل المشكلة الجزائرية حلا سلميا وديمقراطيا، وأشعرتها إلى جانب ذلك أن الجزائر ليست قطعة من فرنسا وإنما هي أمة تقف أمام الأمة الفرنسية. ولكن بفضل الإعانات والمساعدات أمكن أن لا يصدر شيء من الأمم المتحدة يضايق الحكومة الفرنسية.

إذن هناك هزيمة لا حد لها وهناك بعد ذلك ترقيع أعقب الهزيمة ولكن كلا من الهزيمة والترقيع لم يقم الدليل على أن سياستنا سياسة ناجحة. وإنما كانت سياسة فاشلة حكمت عليها طبيعة الأشياء ذاتها بالفشل، أما الترقيع فهو راجع إلى لباقة بعض الوزراء، ولكن اللباقة مفعولها محدود.

وكل ما نستطيع أن نستنتجه من الهزيمة والترقيع معا هو أن هناك أسلوبين اثنين أمام سياستنا، أولهما الأسلوب الرديء، وهو الأسلوب القائم على الكرامة المزيفة والعواطف الصبيانية.

وهذا الأسلوب يذهب قدما إلى الفشل، وثانيهما الأسلوب القائم على الواقعية والصراحة ثم هو أسلوب أكثر مع الوضعية الحاضرة مثلما يتلاءم أكثر مع تقاليد فرنسا.

وهو الذي يمكن أن يحفظ لفرنسا ما تبقى لها من إمكانيات في ظرف من التاريخ أصبح فيه سير الحوادث ليس في صالحها، وإذا تمكنت فرنسا من "الترقيع" في نيويورك فذلك لأنها أوهمت الناس بأنها غيرت الأسلوب الأول وعزمت على اتباع الأسلوب الثاني، إنها خسرت عندما استعملت الأسلوب الأول واستطاعت أن ترقع عندما وعدت أنها ستستعمل الأسلوب الثاني.

عندما قامت فرنسا بعملية السويس سماها الم. كومان بأنها " قرار صلابة ورجولة"، ولكننا عرفنا فيما بعد ما معنى " الصلابة والصرامة والرجولة" في اللغة السياسية.

إن معناها عندنا هو أن نضرب بمجمع يدنا على الطاولة ونصيح صيحة عاطفية مثيرة، ومعناها عندنا أن نستعمل القوة عندما لا تكون لنا قوة نستعملها، ومعناها الشعور بوطنية جريحة وبهيجان عاطفي صبياني.

أما معنى الصراحة الحقيقي في القرن العشرين فانه يختلف عن معناها في القرن التاسع عشر، ومعناها أن فرنسا في هذا القرن لم تعد تستطيع أن تحلم بالزعامة كما كانت تفعل.

وإن في عالم اليوم تكون ما يسمى بالدول العمالقة وما يسمى بمؤتمر باندونغ الذي يجمع مليارا ونصفا من البشر.

وإن كل هذا يغير من وجه العالم.

إنه ليس من معنى الصرامة والرجولة أن نرمي بأروع فرقنا العسكرية في قناة السويس، ثم بعد "تكشيرة" صغيرة من الأخ بولغانين وكلمة "لطيفة" من العم ايزنهاور نوقف عمل أولئك الجنود حالا، وكان الثمن الذي حصلنا عليه هو إغلاق بنوكنا ومدارسنا ومؤسساتنا في القاهرة ودمشق.

لذلك كله فإن م. بينو وم. سوستيل لم يستطيعا أن يتكلما في الأمم المتحدة بلغة " الصرامة والرجولة والصلابة"، وإنما كانا لطيفين ولبقين ومستقيمين وحافظين لدروس الأخلاق.

وتكلما بلغة الإنسانية والتحرر، واستشهدا لنيل ثقة الدول بتدابير فرنسا في إفريقيا السوداء.

إن فرنسا التي تتحدث عن الثقافة والعدالة والحرية والمستشفيات والجامعات والسكك الحديدية ـ يلذ للعالم أن يؤمن بأنها صادقة، ولكنه يتألم من أن يلاحظ وراء هذه الرسالة التمدينية حربا قاسية فظيعة مهولة.

وبين هذه الحرب وتلك الرسالة التمدينية لم يجد العالم بدا من أن يمكن فرنسا من " تأجيل الحكم والتنفيذ" لتتمكن من أن تحقق عمليا تلك الرسالة وذلك الأسلوب الأول مكان الحرب القاسية الفظيعة.

وهانحن الآن في مفترق الطريق، لقد كانت توصية الأمم المتحدة مرضية للجميع.

ومن الجائز أن يستغلها غلاة الاستعمار عندنا لينادوا بأننا انتصرنا في الأمم المتحدة وبأن كل تغيير في السياسة الجزائرية يعد خيانة وأنه لابد من مواصلة عملنا حتى الانتصار النهائي على الثوار الجزائريين.

وأنه لا بد من قطع الصلة مع بورقيبة والسلطان ومن الجائز أن الحكومة إذا لم تعد إلى اتباع هذه السياسة " المتصلبة" أن يسقطوها، ثم سيبين لهم أن "الصلابة" يجب تغييرها مرة أخرى ولكن عندئذ يكون الوقت قد فات...

وإذن فهل آن لنا أن نفهم الوطنية الحقيقية وعظمة فرنسا الحقيقية؟

إن الضغط الذي كان مسلطا علينا من الأمم المتحدة قد أزيل مؤقتا، فهل سنغتنم الفرصة لنخرج من الحرب ونستعيد الكرامة الحقيقية لفرنسا؟

إنه ينبغي لنا أن نسرع، أن نسرع بقدر ما نستطيع إلى التخلص من الألفاظ الحماسية التي تملؤنا غرورا.

إن العالم منحنا أجلا وبقي ينظر إلينا ماذا نصنع " بالديموقراطية والسلم والعدل التي أوصانا بها".

الواجهة الحربية الثانية

1957/02/24

تزداد الصحف الفرنسية انتباها كل يوم أكثر لهذه المشكلة الجديدة التي ظهرت لفرنسا في صحراء المغرب الأقصى الشقيق أو ما يسمى بمنطقة موريتانيا التي لا تقل مساحتها عن مساحة المغرب نفسه والتي ما تزال تحت نفوذ فرنسا ولكن المغرب مصر على تحرير هذه المنطقة من الوطن المغربي الحر بالرغم من تشبث فرنسا باستعمارها لهذه المنطقة وبالرغم من هذه الادعاءات التي يحاول " كلود ايستي" الذي نشرها في صحيفة " كومبا" أن يبرر بها إصرار فرنسا على الدفاع بالقوة عن استعمارها في هذه المنطقة الغنية الواسعة.

ونحن لا ندري كيف ستتمكن فرنسا من فتح حرب أخرى إلى جانب التي تجري في الجزائر. ولكن الذي ندريه حسب هذا المقال وغيره أن معركة موريتانيا ستكون أيضا واجهة ثانية سترغم فرنسا على أن تدفن فيها جنودها الذين تجود بهم بسخاء، وإليك ما جاء في هذا المقال:

" يستعد الآن جيش التحرير المغربي لشن هجوم جديد على موريتانيا، وذلك في الوقت الذي يطالب فيه علال الفاسي مطالبة تزداد جهرة مع مرور الأيام بضرورة فتح " الواجهة الثانية" إلى جانب التي تجري في الجزائر، وفي الوقت الذي يصرح فيه الملك سعود بقوله:" يجب أن نكافح لتحرير الصحراء الغربية". وأخيرا بعد أيام قليلة من تصريح وزير الخارجية المغربية الذي اقترح فيه على فرنسا فتح مفاوضات في تخطيط الحدود بين الصحراء والمغرب.

وهكذا فإن الحالة في موريتانيا يتوقع أن تتأزم بسرعة غريبة وخاصة بين منطقة العطار ومنطقة كولومبشار إلى منطقة فور ترنكي، وهي كلها مناطق تقطنها قبائل تسودها روح الثورة والتمرد.

إن قضية " المغرب الأقصى الكبير" ستطرح في المستقبل القريب بين باريس والرباط، وذلك لأن قوات جيش التحرير التي تتدرب منذ شهر جوان الماضي في منطقة الذراع أصبحت الآن على وشك الدخول في العمل، أما السلاح فإنه يصل إليهم باستمرار عن طريق الصحراء الواقعة تحت النفوذ الإسباني جنوبي المغرب.

والواقع أن قضية موريتانيا نشأت يوم 5 جوان الماضي عندما هاجر السيد ولد بابانا إلى القاهرة وانضم إلى مكتب المغرب العربي، أما المظهر العسكري فقد كان يزداد ظهورا بازدياد هجومات الثوار في هذه المنطقة على القوات الفرنسية المرابطة لها، وذلك في الوقت الذي كان فيه سلطان المغرب يعين في المجلس الاستشاري المغربي عضوا عن موريتانيا.

وفي كثير من المرات رفعت الحكومة الفرنسية عدة احتجاجات إلى الحكومة الغربية ضد هذه التصرفات وآخر احتجاج من فرنسا هو الخطاب الذي ألقاه منذ يومين وزير أقطار ما وراء البحار في البرلمان.

ومع هذا فإن مشكلة موريتانيا يمكن أن تصبح في الأسابيع القادمة أن لم يكن في الأيام القادمة هي المشكلة رقم -1- التي ستواجهها فرنسا.

ومشكلة موريتانيا هذه ليست من الأعمال التي تشاغبنا بها جبهة التحرير الوطني الجزائري، بل أن الغاية منها هي ضم موريتانيا إلى المغرب باتفاق وتأييد من إسبانيا.

ويقوم اليوم نشاط حثيث من حيث الدعاية والاستعدادات العسكرية بين أغادير وقوليمين، وأهم هذه الاستعدادات يجري في المنطقة الصحراوية الواقعة تحت إسبانيا، ومن هذه المنطقة تأتي أهم قطع الأسلحة.

وعندما يقع جرحى من الجانب المغربي كما في معركة يوم 12 جانفي و14 فيفيري يحملون في سيارات إسبانية.

بين المغرب وموريتانيا

وتوجد علاقات متصلة بين الموريتانيين وقوات جيش التحرير المغربي، كما توجد في القوات الثائرة عناصر كثيرة من داخل المغرب مثل زمور وتيفلالت، وعندما ألحق جيش التحرير المغربي بالجيش الملكي الرسمي طلبت السلطات المغربية من بعض قوات جيش التحرير أن تتوجه إلى الجنوب حيث بدأت حالا تهاجم القوات الفرنسية المرابطة هناك، ثم أخذت القبائل الموريتانية تنضم إلى الثوار، وبدأت المعارك الحقيقية عند ظهور مسألة ولد بابانا.

وهكذا نجد تدخلا من طرف إسبانيا في موريتانيا مثل الذي كان يقوم به الجنرال فالينو في الريف، وهذا ما يؤكد لنا أيضا عزم السيد علال الفاسي على إصدار جريدة ينشر فيها " أنباء الكفاح الوطني" الذي يقوم به الإخوان الموريتانيون لتحرير منطقتهم المحتلة من الوطن، كما أن هذه الجريدة ستعلم أبطال موريتانيا سواء منهم من يعيشون في الرباط أو في ما وراء الستار الحديدي الاستعماري - تعلمهم أهمية الصحراء وتعرفهم بالمذاهب والنظريات السياسية".

ماذا ستفعل فرنسا؟

" وماذا ستفعل فرنسا إزاء هذا النشاط وهذه الاستعدادات؟

إنها تنوي قبل كل شيء أن تعزز مراكزها العسكرية هناك، وأن تعتمد ثانيا على شيوخ بعض القبائل الموريتانية، والاعتماد كذلك على آراء الاستقلال التي يشعر بها الموريتانيون، وعلى الموريتانيين الذين يعيشون في إفريقيا السوداء إذا يوجد أربعة آلاف منهم من داكار.

صحيح أن موريتانيا التي يعد سكانها 518 ألف نسمة يوجد من بينهم 500 ألف مسلم، ولكن زعماء حزب الاستقلال عندما يطالبون بموريتانيا اعتمادا على الصلات التاريخية التي كانت قائمة بين

البلدين في القرون الماضية، ولكن التاريخ والعلاقات التاريخية ليست عند علال الفاسي وجيش التحرير إلا فرصة للدعاية.

إنهم يريدون أن يعطوا لهذه العلاقات التاريخية صبغة دعائية جميلة يؤيدونها بالمنطق ولكن ليخدموا بها مطامح المغرب.

ومهما يكن الأمر فإن مشكلة موريتانيا ليس لها في الوقت الحاضر إلا ناحيتها العسكرية بحيث لا يمكن علاجها إلا بالقوة، ولكنها ستدخل في ميدانها السياسي عندما تستجيب الحكومة الفرنسية إلى الرغبة التي أبداها وزير الخارجية المغربية السيد أحمد بلافريج في فتح مفاوضات لتخطيط الحدود بين مناطق المغرب الجنوبية والمناطق الغربية من كولومبشار إلى فم العشار.

ولكن ريثما يتم ذلك فإن هناك مشكلة أخرى مماثلة تنتظرنا في نهاية الطريق بيننا وبين ليبيا وهي مشكلة منطقة " ايدجيلي".

فرنسا تستنجد مرة أخرى

1957/02/26

لا يشك أحد في أن غي موللي ذهب إلى أميركا ليستنجد المعونة السياسية والمعنوية وحتى المادية - إن بقيت في قلوب الأمريكان رحمة - وهذا أمر ليس بالجديد وليس بالغريب.

ولكن الجديد هو ما ورد في هذا المقال الذي ننقله إلى القراء من صحيفة " ايكسبريس" الباريسية - من أن رئيس الحكومة الفرنسية ذهب يطلب من أميركا أن تضغط على جبهة التحرير الوطني وأن يبرر هو مفاوضته معها على أساس هذا الضغط، أي أنه سيطلب من أميركا أن تتوسط بصورة من صور التوسط بينه وبين القادة الجزائريين للتوصل إلى حل بشأن القضية الجزائرية المستعصية، وإليك ما جاء في هذا المقال:

" لم يكد يمضي أسبوع واحد على انتهاء مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة حتى أخذ حماس الحكومة لقرار الهيئة الدولية يخف ويضمحل، فقد أصبح غي موللي عندما يتذكر نتيجة المناقشة يشعر ببرودة تساوي حرارة حماس م. بينو عندما أخبر رئيسه بالنجاح في التليفون، وعندما وقعت مناقشة بين رئيس الحكومة ووزير خارجيته في الموضوع قال الأول للثاني أن النجاح الوحيد الذي أتيت به من أميركا هو دعوة الحكومة الأميركية إلى زيارة واشنطن.

وليس رئيس الحكومة بل وليست الحكومة كلها هي التي تفطنت بعد مضي أسبوع لكون فرنسا قد تورطت في الأمم المتحدة بل أن الأحزاب السياسية كلها تقريبا تشعر بأنها كانت مخدوعة في شعورها الأول بالانتصار، وبعبارة أخرى فإن هدية " الانتصار"

التي جاء بها وزير الخارجية إلى رئيسه وإلى الأحزاب الفرنسية قد ردوها على صاحبها لأنها هدية ثقيلة فادحة العواقب، كما تبين لهم الآن فقط أن خطب م. بينو وتصريحاته كانت طائشة وخطيرة، بقد ما تكون مقبولة عند فرنسا فإن فرنسا ستعتبر تنفيذها التزاما دوليا نحو حلفائها.

والمعروف أن البرنامج الذي التزمت به فرنسا هو الذي ورد في خطاب التولية الذي ألقاه غي موللي عندما شكل حكومته، وهو الذي ورد أيضا في خطابه المنهجي يوم 9 جانفي الماضي الذي طلب غي موللي من الأحزاب أن يصادقوا عليه فسكتوا عنه آنذاك ثم بعد الأمم المتحدة بدأوا يظهرون معارضتهم له ـ فأكد بول رينو مثلا أن " الانتخابات ستؤدي حتما إلى إضاعة الجزائر"، وقادة الحزب المسيحي يعتبرون ويصرحون بأنهم ليسوا ملزمين بالتصريحات التي ألقاها وزير الخارجية أمام الأمم المتحدة، وصرح بعض قادتهم بالخصوص بهذه الكلمة " أن أفضل وسيلة نضيع بها الجزائر هي الانتخابات".

أما غي موللي فليس له اليوم إلا هدف واحد وهو تدعيم مركز حكومته في الداخل، والوسيلة إلى ذلك ليس هو الانتصار في الأمم المتحدة بل رحلة رئيس الحكومة إلى واشنطن.

" وليست هذه هي المرة الأولى التي يعتمد فيها رئيس حكومة فرنسية على الخارج لتسطير سياسة دولية، ولكن هذه هي المرة الأولى التي يعتقد فيها رجل سياسي أن رحلته إلى الخارج ستمكنه من حل جميع المشاكل التي تواجهه في الداخل.

فهذه الأزمة المالية، وهذه قضية الصحراء، وهذه مشكلة إعادة نظام الجيش، وأخيرا مشكلة الجزائر وم. غي موللي ينتظر في واشنطن أجوبة على كل هذه المسائل.

أما رحلة رئيس الحكومة إلى أميركا فقد هيأها له قبل اليوم الكاتب العام المساعد للحزب الاشتراكي الم. كومان وهو يحاول هناك أن يقنع موظفي وزارة الخارجية الأميركية بقيمة السياسة الفرنسية في الجزائر. ولكن الأمريكان الذين لهم ثقة في برنامج الحكومة الفرنسية في ذاتها لا يوافقونها على الوسائل التي

تستعملها الآن لتحقيقه، فقد قالت صحيفة " إيفنينغ بوسط" المتحدثة بلسان وزارة الخارجية الأميركية:" إنه من المستحيل على العاقل أن يؤمن بأن سياسة التهدئة التي يسلكها لاكوست ستحققها التهدئة أو إيقاف القتال".

" وبالرغم من كل شيء فإن رئيس الحكومة كان عازما على إعلان بادرة أخرى ملفتة للأنظار فيما يخص الجزائر حتى يقيم الدليل لأميركا عن حسن نيته كالإعلان مثلا عن أن فرنسا ستوقف وحدها القتال في الجزائر.

وأن يكون هذا جزء من البادرة الجديدة التي يعدها غي موللي، ولكن روبير لاكوست عارض بشدة في هذه الفكرة. وأعلن أن أي بادرة الآن هي سابقة لأوانها، كما أعلن مرة أخرى أن الثوار الجزائريين الآن يقومون بتأخر ما في طوقهم من الكفاح، والملاحظ أنه يردد هذه الفكرة منذ ستة اشهر.

وقال أننا نجحنا في غلق الحدود التونسية والمغربية وبذلك سنتمكن من إنهاء الثورة، وتظاهر غي موللي بالموافقة على أفكار لاكوست، ولكنه كان تظاهرا بنفس الموافقة عندما يرسل من ناحية أخرى رسلا شبه رسميين لمفاوضة جبهة التحرير في جزيرة بريوني وفي القاهرة وفي روما.

والحقيقة أن أسلوب غي موللي الآن بعد إنهاء المسألة في الأمم المتحدة وبعد الوعود التي قطعها لأميركا يحاول أن يتحصل من جبهة التحرير على تنازلات بفضل ضغط أميركا على الجبهة من ناحية ولكي يتظاهر أمام الرأي العام الفرنسي من ناحية أخرى بأن أميركا قد ضغطت عليه هو أيضا ليتفاوض، وإن المفاوضة قد توصلنا إليها بواسطة أميركا وضغطها المزدوج على الطرفين.

ولكن الرجل ما يزال يقشعر بدنه لمظاهرات 6 فيفري في السنة الماضية وهو يخشاها اليوم من طرف اليمينيين في فرنسا ومن طرف قسم من الجيش الفرنسي وبعض الفرنسيين الجزائريين.

إن غي موللي بعد أن ساير الأقلية المتطرفة من الأوروبيين في الجزائر والذين ظهر الآن أنهم هم الذين اعتدوا على الجنرال سالان ـ تبين له الآن فقط أن مسايرتهم ليست خطيرة على حكومته

فحسب بل هي خطيرة على نظام الحكم نفسه في فرنسا كما هي خطيرة بطبيعة الحال على كل حل يمكن الاهتداء إليه للقضية الجزائرية.

أما لاكوست فإن ما يخشاه بجد فهو رد الفعل من جانب الأوساط العسكرية، وهو يردد منذ عدة أسابيع فكرة واحدة وهي:" أننا بدأنا نسير في طريق التنازلات فستقوم الفاشستية في باريس".

وبين هذه المخاوف كلها والمواقف المتعارضة يقف غي موللي محاولا التفكير في الخروج من المأزق بمحاولة جديدة، وذلك كان يبحث مع الأمريكان وسيلة لإجراء المفاوضات في الجزائر وذلك بدون أن تكون مفاوضة حقيقية وبفضل تدخل دولي أجنبي.

وهذه الوسيلة التي يبحث عنها غي موللي خطيرة جدا، وهي نفس المحاولة التي قام بها أسلافه من رؤساء الحكومات السابقين في قضية الهند الصينية، إن أميركا تستطيع أن تساعد حكوماتنا المتعبة في إنقاذ مظاهر كرامتهم وسمعتهم، وذلك إلى وقت ما، ولكن فرنسا عندما تقبل أو تطلب التدخلات الأجنبية للتغلب على المصاعب الحاضرة فإنما تزيد من مصاعب المستقبل.. وخاصة عندما تكون في القضية رائحة البترول....".

الجمهورية الفرنسية في خطر

1957/03/02

هذه صرخة أخرى يطلقها من يعلمون الحقيقة عن وضعية فرنسا اليوم، إن حوادث اعتقال الأوروبيين المستعمرين التي تجري في الخفاء تدل على أن العناصر المتطرفة من الأوروبيين المدنيين والعسكريين في شمال إفريقيا يحاولون القيام بتجربة خطيرة وهي إقامة دولة مستقلة في قلب الجزائر منفصلة عن فرنسا وتعمل ما يطيب لها لا في الجزائر فحسب بل وفي المغرب وتونس أيضا ريثما يمتد " النظام" إلى فرنسا نفسها.

هذا الخطر هو الذي يلفت إليه هنا الم. كلود بوردي أنظار المسؤولين الفرنسيين، ويعتبره من نتائج استمرار الحرب في الجزائر، وإليك ما جاء في هذا المقال الهام:

في يوم 10 جانفي الماضي بعد أن اكتشفت مؤامرة الجنرال فور كتبت كلمة قلت فيها:" إن المؤامرة صغيرة ولكنها تشتمل على خطر كبير". وتشاء الأقدار أن يكون ذلك هو الواقع، إن مؤامرة الجنرال فور كانت في حد ذاتها صغيرة، ولكنها كانت إنذارا خطيرا أعطانا فكرة عن الروح السائدة في أوساط الجيش والضباط العاملين في إفريقيا وفي الأوساط الاستعمارية في الجزائر.

وكان هذا الإنذار لو وقع لحكومة تهتم أدنى اهتمام بوحدة فرنسا والمحافظة على النظام الجمهوري فيها - أن يحملها من ناحية على أن تقابله بتسليط أقصى العقوبات الصارمة ضد جميع الرؤساء المدنيين والعسكريين في فرنسا والجزائر ممن يتآمرون مع كمشة من المتطرفين، ومن ناحية أخرى الشروع حالا في قلب السياسة المتبعة بالجزائر قلبا كاملا.

ذلك أن رفض المفاوضات ومتابعة الحرب " إلى النهاية" كانت دائما مصدرا غنيا للحجج الخطيرة التي تؤدي أصحاب الحرب الكاملة وتكون سلسلة سياسية وعسكرية تضخم صفوف القوم الذين يحلمون بقلب نظام الحكم.

هذا ما كان يجب أن يكون لو كانت عندنا حكومة تهتم بشؤون فرنسا، أما الحكومة التي نعانيها الآن فقد تركت أيام التوتر تمر ثم شرعت في التقليل من أهمية الخطر وبذلك مكنت كبار المستعمرين من أن يتشجعوا ويتحمسوا ويشرعوا في العمل، وهكذا بدأوا بارتكاب حادثة الاعتداء على مقر قيادة الجنرال سالان الذي يعتبرونه " مشبوها فيه" ونجا الجنرال من الاعتداء ولكن رئيس ديوانه لقي حتفه وذلك في يوم 16 جانفي.

واليوم كيف ستتصرف الحكومة؟ وهل سنفعل شيئا؟ إن هذا ما لا نريد أن نيأس منه اليوم.

والمهم على أية حال هو أن القضية خطيرة جدا، والتصريحات التي أدلى بها أول الموقوفين من أصحاب المؤامرة تثبت أن المؤامرة مورط فيها عدد من الشخصيات الكبيرة سواء في فرنسا أو في الجزائر، مما يدل على أن المسألة خطيرة وأن الوزراء والموظفين الكبار الذين تسامحوا مع كبار المستعمرين يجب أن يتفطنوا إلى ضرورة قتل المؤامرة في المهد.

ولكن هذا ما نشك فيه أيضا إن م. غي موللي متردد، ووزير الحربية ووزير الداخلية يخشون من أن يسلطوا الأضواء الكاشفة عن هذه المؤامرة الخطيرة التي تثبت إلى أي حد تعفنت الوضعية في الجزائر أما. لاكوست فهو ما يزال يتساءل هل أن المؤامرة موجهة ضده هو أيضا أم أن أصحابها يريدون فقط أن يبقوه سجينا فيها، ولكن القضاء على هذا الشك لا يكون إلا بتفكيك خيوط المؤامرة وكشف النقاب عنها كما ينبغي.

إن أصحاب المؤامرة والذين يؤيدونهم ما زالوا حريصين على تغطية المسألة وإغراق السمكة في الماء، إنهم يرون أن التصريحات التي أدلى بها أول الموقوفين في المؤامرة إنما هي تصريحات رجل " مختبل"، وسيحاولون أن يدخلوا الرجل في

مستشفى الأمراض العقلية أو "يتخلصوا" منه لأن " المزعجين" من هذا القبيل ينبغي أن " يزولوا" من مسرح المتآمرين، وبعد ذلك يستطيع الم. لاكوست أن يرجع مرة أخرى إلى ألعابه الصغيرة الخطيرة التي يثبت بها للمتآمرين أنهم ليسوا في حاجة إلى التآمر، وأنه هو سيقوم بتنفيذ سياسته.

لقد اكتشفوا في الجزائر أن بني "وي وي" السابقين من أمثال سايح عبد القادر أصبحوا من المؤيدين لجبهة التحرير، وأنهم لا يستبعد أن تكون لهم اتصالات مع الثوار، والصحف اليمينية التي لا تقول كلمة واحدة عن المؤامرة " الحقيقية" تحاول أن تضخم خطر المتصلين بالثوار.

أما ما نريد أن نعرفه فهو ما إذا كان في الحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي والأحزاب اليمينية وأحزاب الوسط أناس يعترفون بأننا اليوم نعيش الأيام الأخيرة من نظامنا الجمهوري.

إن من المحتمل أن تكون حادثة الاعتداء على الجنرال سالان ليس المقصود منها هو إقامة حكومة عسكرية في الجزائر بمساهمة لاكوست أو بدونه.

ومن المحتمل أن لا تكون الحادثة من صنع أناس كلهم جنديون مثل الجنرال فور، إن كل ذلك محتمل، ولكن المحتمل أيضا هو أن يكون القوم في بداية تنظيم شيء، والمؤكد الذي لا شك فيه هو أن المؤامرة موجودة وأنها تتأكد من أسبوع إلى أسبوع، وذاك بفضل تغافل م. غي موللي، والمؤكد أيضا أننا الآن سائرون نحو قلب نظام الحكم في الجزائر، وهذا القلب في الجزائر لا يمكن أن ينجح بدون أن يتم في فرنسا أيضا.

ولكي يقضى على المؤامرة فليس هناك إلا علاج واحد، وهو تسليط الضوء الكاشف على هذه المسألة.

يجب أن نعرف ما إذا كانت هناك شخصيات وجنرالات رئيسيون من شمال إفريقيا مورطون في القضية، وما إذا كانت هناك شخصيات من النواب والوزراء السابقين، وإذا كانت تصريحات الموقوف الأول في المؤامرة غير صحيحة فلتقل لنا الحكومة ذلك بصراحة ولتفتح تحقيقا علنيا يعرفه الناس إذا كانت

المسألة بسيطة فعلا، إن من مصلحة الشخصيات التي يتهامس الناس بأسمائها أيضا أن يتخلصوا من الشكوك والمسؤوليات، وذلك لا يكون إلا بمحاكمة صريحة.

أما رؤساء الأحزاب اليسارية ورجال الدولة ممن يؤمنون بالنظام الجمهوري فينبغي أن يزنوا مبلغ الخطر ومبلغ مسؤولياته فيه بسكوتهم عليه.

إننا لا ننقطع عن الصياح منذ أشهر عديدة بأن الحرب في الجزائر تهيء لنا نظاما فاشيستيا، وقد كان هذا يبدو في الماضي شيئا مبالغا فيه، أما اليوم فإنه يبدو شيئا قريبا من الواقع إن المؤامرة التي لم تتم بعد، ولكنها ستتم في المدة القادمة، إن حرب غي موللي لم تتسبب بالأمس إلا في تفقير فرنسا والتضحية البشرية وتحطيم العلاقات بين فرنسا وشمال إفريقيا، أما اليوم فإنها تكون جهازا يكون شيئا فشيئا لسحق النظام الديموقراطي، فهل هذا ما نريده؟ وهل هذا ما نقبله؟ إن السؤال مطروح الآن، وموقف الوزراء والمسؤولين هو الذي سيعطينا الجواب عنه.

المشكلة الجزائرية "تمركنت"

1957/03/05

تحت هذا العنوان نشرت صحيفة "الاكسبريس" الباريسية مقالا افتتاحيا بقلم م. دانيال وضع فيه التطورات التي سلكتها المشكلة الجزائرية في معالجة الفرنسية لها إلى أن أصبحت فرنسا في النهاية عاجزة عن حلها بمفردها واضطرت إلى تكليف أمريكا بأن تتولى هي حلها بالنيابة عنها.

وبعد المقال الافتتاحي تعليق آخر من الصحيفة نفسها حول المشكلة الجزائرية، وإليك ما جاء في هذين التعليقين الهامين:

" كانت الجزائر هي محور جميع المحادثات التي جرت بين ايزنهاور وغي موللي، ويمكنك أن تشك في هذا وأن تعتبره مبالغة، ويمكن للبلاغات الرسمية وتأكيدات الرسميين أن تكذب هذا الذي نقوله، ولكن هذا الذي نقوله هو الذي وقع والتأكيدات والبلاغات أمر عبث لا يغير ما وقع فعلا، وهو أن القضية الجزائرية كانت محور محادثات واشنطن، وكل التأكيدات الرسمية هي احتياطات لا طائل تحتها منذ أن مرت القضية الجزائرية بهيئة الأمم المتحدة، أن "مركنة" القضية الجزائرية أصبحت الآن أمرا لا جدال فيه، إن الحكومة الفرنسية ظلت منذ عام تمني نفسها بأنها ستصل إلى هيئة الأمم المتحدة في وقت تكون فيه قد انتهت من المشكلة الجزائرية وحققت فيها "التهدئة" واستراحت فيها من الحرب.

ولكنها انتهت بعد مرور هذا العام إلى وضع في الجزائر وفي الأمم المتحدة لم تجد فيه منجاة لنفسها وسياستها تحت تصرف أمريكا ورهن إشارتها وأن تمتثل لتوجيهاتها، وبذلك تمكنت أمريكا من أن تجر وراءها جميع حلفائها كالعادة وأن تتصرف هي في مصير عمليات التصويت.

" على أن جهود الحكومة الفرنسية نفسها في الأمم المتحدة وجهتها كلها لخدمة الرأي العام السياسي الأميركي والحكومة الأميركية، كما أن الالتزامات الحقيقية التي التزمتها الحكومة الفرنسية ليست هي التي قامت بها أمام المنظمات الدولية، وإنما هي تلك التي قامت بها أمام رجال الدولة الأميركية.

وعندما يريد م. غي موللي أن يقوم بمباحثات مع أحد في المسألة الجزائرية - وهو أمر عادي في حد ذاته - إنما يقوم بها الأمريكان حتى بلغ الأمر برجال السياسة الأمريكية - كما تقول صحيفة " واشنطن بوست" - يسمحون لأنفسهم بأن يطالبوا الفرنسيين أن يطلعوهم على التفاصيل والجزئيات التي يحتوي عليها المشروع العملي الذي وعدوا به الأمريكان لحل القضية الجزائرية.

هذا ما بلغت إليه سياسة الحكومة في المسألة الجزائرية، ولكن هل كان من الممكن أن لا تصل الحكومة إلى هذا الحد؟ لقد كانت سنة 1956 كلها تشتمل على إمكانيات عظيمة في يد فرنسا تحل بها المشكلة، وكانت هذه الإمكانيات تزداد يوما فيوما سرعة وتضافرا، ولكن الحكومة مع ذلك كانت تضيع هذه الإمكانيات الواحدة تلوى الأخرى كما ضيعت جميع الفرص التي أتيحت لها وحتى الفرص الأخيرة أضاعتها كما أضاعت الأولى لحل المشكلة الجزائرية حلا فرنسيا، لا بل أنها فعلت أكثر من ذلك، إنها عمدت حتى إلى عرقلة المساعدة التي كانت تقدمها لها تونس والمغرب لحل هذه المشكلة.

إن الحكومة - منذ يوم 6 فيفري ذلك التاريخ المشؤوم - لم تغتنم أية فرصة لإعادة النهوض بالوضع المنهار والحالة المتعفنة، ومهما يكن الثوار فاقدين لليونة مع الأهالي فإن سياسة الحكومة الفرنسية كانت أكثر غلظة وشراسة بحيث نفرت الأهالي ودفعتهم إلى الانضمام إلى الثوار.

أما السلطان وبورقيبة اللذين لم تفهم حكومتنا قيمة لمساعدتهما لها على حل المشكلة الجزائرية فإنهما الآن أصبحا أكثر حرية وأكثر واقعية مع نيكسون نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الذي يستعد لإتمام خط الشمال الإفريقي في جولته الحالية، وسيجد الرجال مع المسؤول الأمريكي التفهم الذي لم يجداه مع حكومتنا.

هكذا أفلتت جميع المناسبات التي يكون فيها حل المشكلة الجزائرية حلا فرنسيا محضا، وأصبح حلها ابتداء من الآن أمرا يهم المعسكر الغربي، وأصبحت فرنسا الآن مضطرة للالتجاء إلى وساطة الأمريكان في حل المشكلة الجزائرية حتى يقوموا لها بضغط على جبهة التحرير الوطني الجزائري ولكي يساعدوا الحكومة الفرنسية على الخروج من المأزق الذي تتخبط فيه.

ومن الممكن أن تقبل الحكومة - بالعكس مما صنعت في الهند الصينية - بأن تساعدها أمريكا لا في مد الحرب وتوسيعها بل في إقرار السلام، وأخيرا نجد - أمام انطلاق الوطنية العربية انطلاقا خطيرا - أن الغرب أصبح مضطرا لأن يلتجئ إلى التعاون مع أمريكا في أقطار شمال إفريقيا، ولكن هذا لا يمنعنا أن نلاحظ أن عام 1956 قام فيه الدليل على عجز فرنسا من أن تؤلف وحدها المجموعة الفرنسية الشمال إفريقية. وأن نلتفت إلى حكومة غي موللي باتهامها بالانهزامية والاستسلام الذي كان هو كل ما حققته في حياتها".

وجاء في نفس الصحيفة هذا التعليق أيضا:

" في كل قضية من القضايا لا بد أن تجد ظل الجزائر يحوم حولها، وهذا ما جعل السياسي والنائب والصحفي حديثهم كله على الإيقاعات والمؤامرات والمفاوضات الشبيهة بالرسمية ومشاريع الحلول إلى آخره.

وكل ذلك لأنه لا توجد اليوم مشكلة أهم من المشكلة الجزائرية، وكل ذلك لأن رجال السياسة ورجال الاقتصاد والمسؤولين العسكريين والفنيين موقنون كلهم بأنهم لا يستطيعون أن يتغلبوا على مشاكلهم ولا أمل لهم في الوصول إلى نتيجة في أي ميدان كان ما لم تحل المشكلة الجزائرية.

" إن رجال الاقتصاد على الخصوص منكبون انكبابا على حساب إمكانيات فرنسا التي أصبحت مستحيلة لتتابع بها الحرب

في الجزائر دون إعانة خارجية لأن مصاريف هذه الحرب أصبحت تقارب مليارين في اليوم الواحد.

وفي البرلمان يستعد فريق من النواب لتقديم مشاريع حلول للمشكلة من بينهم نواب راديكاليون وآخرون اشتراكيون في حين يستعد نواب آخرون لأن يتمسكوا بوعود م. بينو التي قطعها أمام الأمم المتحدة، وذلك في الوقت نفسه الذي يشعر فيه النواب اليمنيون بالاغتباط عندما قرأوا في الصحف الأمريكية أن م. غي موللي قد خيب أمل الأمريكان فيه لما قال لهم أن وزير خارجيته الم. بينو قد خدعهم بالوعود التي قطعها لهم والتي لا يستطيع هو ـ أي غي موللي ـ أن ينفذها.

وهكذا تكاثرت متناقضاتنا حتى أصبحنا عاجزين عن ملاحقتها في سرعتها.

نيكسون وإفريقيا

1957/03/06

صحيفة " ليبراسيون " الباريسية ذات ميول شيوعية بحيث لا بد للقراء من مراعاة هذه النقطة وهم يقرأون هذا المقال الذي كتبته عن زيارة مستر شارل نيكسون نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنحاء القارة الإفريقية.

والمقال لا يهمنا من حيث كونه يعبر عن وجهة نظر الشيوعيين في أمريكا، بل من حيث الحقائق التي يعطيها عن السياسة الفرنسية ومسؤولية الساسة الفرنسيين في إضاعة إفريقيا من أيديهم بتصرفاتهم البلهاء، وإليك ما جاء في هذا المقال:

" ما صرح به غي موللي هو أن زيارته إلى أمريكا كانت انتصارا عظيما، ولكن المثل يقول:" لا يستطيع أحد أن يمدحك كما تمدح نفسك"

والمهم على أية حال هو أنه في الوقت الذي صرح فيه غي موللي هذا التصريح في رحلته التاريخية كانت هناك رحلة أخرى تاريخية أكثر منها قد بدأت.

بل إنها رحلة لم يسبق لها نظير في التاريخ، وهي التي تصلح حقا أن نقيس بها الوضعية على وجهها الصحيح لا رحلة غي موللي إلى أمريكا وتصريحه فيها.

هذه الرحلة التاريخية حقا هي رحلة مستر شارل نيكسون نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التي ستدوم مدة ثلاثة أسابيع في القارة الإفريقية.

إنه حضر أعياد الاحتفال بعيد استقلال المغرب ويحضر أعياد الاحتفال باستقلال غانا التي كانت مستعمرة إنكليزية وكانت تسمى ساحل الذهب، وستدوم زيارته إلى غانا حتى يوم 07 من الشهر الجاري، وذلك بعد أن استقبل في الرباط استقبال الأبطال الفاتحين

بحيث جاءت زيارته إلى هذه البلاد بالضبط في الوقت الذي تحتفل فيه هي أيضا باستقلالها، وليس ذلك من محض الصدف.

هذا وسينهي جولته بزيارة البلاد التونسية عندما تكون هي الأخرى تحتفل بعيد استقلالها بعد أسبوعين.

والذي نرجوه هو أن لا يخطئ أحد في هذه" الصدف" كلها التي صادفت الرجل في رحلته بحيث لا يحضر إلى بلاد إلا وتكون في حالة الاحتفال بأعياد استقلالها.

وقد كان الرجل نفسه عندما بدأ رحلته تحدث من البلدان الجديدة التي نالت استقلالها والتي تكافح من أجل نيل استقلالها والتي ستبقى كما قال: " في معسكر الحرية".

إن رحلة شارل نيكسون المتكلم باسم العناصر الاستعمارية في الولايات المتحدة الأمريكية ونائب الرئيس إيز نهاور- عبارة عن إشارة سياسية لها اعتبارها العظيم.

إن"مشروع إيز نهاور للشرق الأوسط جعل للتدخل المالي والعسكري لهذه المنظمة" ولكن المشروع لم يعين حدود المنطقة، إلا أن المعلقين الرسميين قد كشفوا النقاب عن هذه الحدود، وهي أن منطقة الشرق الأوسط في نظر الأمريكان والتي يسمونها منطقة حيوية بالنسبة إليهم وضرورية لسلامتهم الوطنية ليست فقط منطقة الشرق الأوسط الحقيقي وهي بلاد العرب والنفط وليست حدودها هي الحدود الجغرافية المحددة لدينا

ولكنها تشمل كل منطقة القارة الإفريقية التي يجري فيها نهر النيل ومناجم الأورانيوم في الكونغو والنفط في الصحراء وتشمل هذه المنطقة أخيرا شمال إفريقيا كلها.

وهي منطقة بعيدة كل البعد عن الحوار السوفياتي الذي أصبح هو الذريعة التي يتوسل بها الأمريكان للاستيلاء على هذه المنطقة، وهذه المنطقة العظيمة التي تشمل قارة بأكملها تحتل مكانة عظيمة جدا بالنسبة لمواردها الاقتصادية.

إن مناورة ضخمة برمتها بدأت تظهر أمام أعين الجميع، إن الأمريكان يشجعون" حلف البحر الأبيض المتوسط" الذي يشمل شمال إفريقيا ويرتكز على إسبانيا التي يقودها فرانكو والتي

أصبح تأثيرها أعظم من تأثير فرنسا بل يقاوم تأثير فرنسا ويتغلب عليه.

والأمريكان يقومون في البحر الأبيض المتوسط بعمل مستقل تماما عن الحلف الأطلسي الشمالي ويدفعون إلى هذا البحر الأبيض بأهم أساطيلهم البحرية الحربية المجهزة بالأسلحة الذرية، وهم الآن يستثمرون الحماقات المتوالية التي ترتكبها الأوساط السياسية الفرنسية العمياء ليرتكزوا في المغرب وتونس حيث مد لنا أبناء البلدين أيديهم بالرغم من خصامنا معهم فرفضنا أيديهم ولبنا عن صداقتهم.

أما نيكسون فقد قوبل في المغرب" حيث أصبح لأمريكا قواعد عسكرية وجوية هائلة بفضل فرنسا نفسها" كما يقابل الظافر المنتصر، وذلك في الوقت الذي بلغت فيه العلاقات بين فرنسا والمغرب أقصى حد من السوء.

هذا وأما إفريقيا السوداء التي تستيقظ وتتحرك فإنها هي الأخرى تهم أمريكا اهتماما أكثر حرارة مما نتصور لأن الأمريكان يعرفون مبلغ ما تحتوي عليه هذه الأرض من مخازن النفط التي لا تنضب، والولايات المتحدة الأمريكية ستفعل كل شيء لتضمن لنفسها مراقبة هذه المخازن والاستيلاء عليها.

ولكن لنلقي نظرة على الخريطة الجغرافية، فهل يمكن أن تتخلف الجزائر عن هذه المشاريع الضخمة التي يسطرها الأمريكان؟

ونظرا لكل هذا فإن فرنسا الآن تجد نفسها أمام مشكلة مستعجلة جدا، وهي هل أنها ستترك الجزائر تنزلق وتنحدر هي أيضا؟ وهل ستتركها تقع تحت السيطرة الأمريكية؟

بل ألا يوجد فينا من أخذ يفتح الطريق لتحصل من فرنسا على تأييد ومساعدة تدخل بها إلى الجزائر ويحفظ بهذه المساعدة لأمريكا مركزه الخاص؟ وألا يوجد فينا من يدفع ثمن هذا الاستسلام لأمريكا من كل تلك الفرص التي أضعناها لنحفظ حظنا في شمال إفريقيا؟

وعلى كل فإن لحظة الاختيار قد دقت، وهي إما أن نبحث بنزاهة وبسرعة مع الشعب الجزائري ونبحث عن سياسة تعاونية ودية وصادقة مع شعوب المغرب العربي ونضمن لأنفسنا تمويلا متواصلا لا ينقطع من النفط ونضمن في الوقت نفسه استقلال بلادنا واستقلال بلادهم، وأما أن نضع أنفسنا منذ الآن رهن إشارة شركة" ستاندار وال" الأميركية.

وبعد هل قام غي موللي بالاختيار بين أحد الأمرين في واشنطن؟ وما هو؟".

ونشرت نفس الصحيفة بلاغا من الإدارة الجديدة لجبهة التحرير الوطني في فرنسا بعد اعتقال الإدارة الأولى، ونظرا لأهمية هذا البلاغ ننشره إلى القراء فيما يلي:

" كما أن الجرائم والاغتيالات التي ارتكبت في الجزائر لم تستطع أن توقف التقدم الجارف الذي تتطور به الثورة.

فإن الإيقافات التي قامت بها السلطات الفرنسية ضد الجزائريين في فرنسا لن تكون لها أية نتيجة إلا تعزيز إرادة مواطنينا على الصمود في الكفاح العادل الذين يقومون به وتقوية صفوف جبهة التحرير الوطني ومضاعفة الكفاح وتقويته وتشديده.

وإن البلاغات الحقيرة التي تذيعها الحكومة الفرنسية بفرحة ساذجة لم تعد تغالط أحدا أو يغتر بها أحد إلا من أراد أن يغتر بها أو ينخدع أن البلاغات الفرنسية الحقيرة التي تريد أن ترضي المستعمرين من قادة الحرب القذرة في الجزائر لن تغير شيئا من الحقائق.

لأن مثل هذه" الضربات القاسية" التي تتبجح بها الحكومة الفرنسية ضد جبهة التحرير الوطني والتي استغلتها إلى أقصى حد قد غرقت كلها في المضحكات.

فقد ضاعفت جميع التصريحات الكاذبة وضاعت جميع" أرباع الساعات الأخيرة".

ذلك أنه في كل مرة كان الشعب الجزائري يسدد الأجوبة الصارمة المفندة لادعاءات المستعمرين وكان الشعب الجزائري في كل مرة يخرج من الامتحان أقوى مما كان.

إن الحكومة الفرنسية أخذت تضغط عليها الحوادث ضغطا متواليا فأخذت هي تسرع بتوالي العمليات العسكرية والبوليسية في الجزائر وفرنسا، فهي اليوم تتوهم أنها تستطيع أن تضعف الثورة حتى تتمكن من فرض الحل الذي تريده، إن الحكومة الفرنسية تغمض عينيها عن الطريق الوحيد الذي يعيد السلم إلى الجزائر، وهو الحل الذي يتطلب مفاوضة مع جبهة التحرير الوطني".

اضطراب النواب في القضية الجزائرية

1957/ 03 /09

هذا المقال من صحيفة" لوبسيرفاتور" الأسبوعية التقدمية تناول فيه الكاتب الموقف السياسي في فرنسا إزاء المشكلة الجزائرية، وكيف أن النواب عندما يئسوا من الحكومة أن تفعل شيئا لحل المشكلة بدأوا هم يقدمون محاولات الحلول.

وبعد مقال" لوبسيرفاتور" ننقل مقالا آخر عن الصحيفة التهكمية" لوكانار أنشيني" يصور فيه الكاتب مبلغ ما يشعر به النواب من مسؤولية في سياسة بلادهم حتى ولو وصلت إلى حافة الهاوية.

وإليك ما جاء في هذين المقالين:

" بعد أن عاد رئيس الحكومة من الولايات المتحدة الأمريكية عودة نعتها هو بكل تواضع بأنها" انتصار عظيم" وجد أمامه من جديد ملفا ضخما ينتظره عندما ذهب إلى أمريكا تركه وهو الملف رقم"1 " وعاد من أمريكا فوجده ما يزال هو الملف رقم"1 " وذلك بالرغم من القضايا الاقتصادية الكبرى التي تسيطر على الجو وخاصة مناقشة أسعار البن.

وإذا رجعنا إلى بعض تصريحات رئيس الحكومة التي ألقاها أمام التلفزيون في كندا فإننا نجد رأيه في المشكلة الجزائرية لم يتغير كثيرا، فهو ما يزال في الحل ذي المراحل الثلاث الذي يشكل نظرية الحكومة، وهي وقف القتال ثم الانتخابات الحرة ثم المفاوضات.

أما إذا كان هناك شيء جديد في سياسة الحكومة بالجزائر غير ما ذكرنا فهو التدابير التي اتخذتها ضد بعض العصابات الإرهابية

من غلاة المستعمرين ، ورئيس الحكومة والوزير المقيم عندما يتخذان هذه التدابير فإنما يتظاهران بالامتثال لقرارات الحزب الاشتراكي الذي يطالب الحكومة والوزير المقيم أن يفتحا الواجهة الثانية ضد الأوروبيين وبهذا يستطيع الآن غي موللي ولاكوست أن يقنعا حزبهما بأنهما يعملان بمقتضى مقررات الحزب وأن رأي الأقلية المناهضة لسياستهما ستبقى لا مفعول لها.

ولكن المشكلة التي ينبغي أن يتفطن لها رئيس الحكومة ليست هنا، بل هي في البرلمان الذي ينبغي للحكومة أن تقول بوضوح أكثر ما إذا كانت قادرة على تطمين مخاوفه التي يزداد ثقلها كل يوم أكثر من جراء الجمود الذي تلازمه الحكومة فيما يخص المشكلة الجزائرية والذي ينزعج منه النواب أكثر فأكثر كل أسبوع.

فالنواب الراديكاليون فضلوا أن يؤجلوا مناقشة مشروعهم الذي يقضي بتقسيم الجزائر بسبب الاستنكار الذي أثاره هذا الاقتراح في الأحزاب اليمينية والوسطى وحتى عند زملائهم الراديكاليين الآخرين ، ولكن المهم ليس هو هذا بل هو المهم أن هذا الاقتراح يعبر عن مدى الاضطراب الذي يعانيه النواب، وهو اضطراب يخشون معه من انزلاق الجزائر نحو منحدر تخسر فيه فرنسا، ويحرمون معه من ناحية أخرى على أن تقوم الحكومة بأمر جديد لإنهاء المشكلة.

وهذه البادرة الجديدة كان ألم. غي موللي قد أعلن قبل سفره إلى أمريكا أنه سيقوم بها في يوم 6 مارس. ولكنه في نفس الوقت أعلن أنه لابد له من إجراء محادثات في الموضوع بينه وبين رؤساء الكتلات الحزبية البرلمانية اثر عودته من أمريكا.

وهذه المقابلة بين رئيس الحكومة ورؤساء الكتلات الحزبية ضرورية في الواقع ولا مناص منها قبل إجراء المناقشة البرلمانية المقررة ليوم 14 مارس . وسيتمكن رئيس الحكومة بدوره من أن يلمس مبلغ التطور الذي حصل في أذهان النواب، وقد أعرب بعض الأعضاء من الوفد الفرنسي إلى هيئة الأمم بأن رئس الحكومة من المحتمل أن يعمل برأي يتزعمه م. سوستيل وهو

تعيين موعد محدد للثوار، يوقفون فيه القتال، وان لم يقبلوا وقف القتال في الموعد المعين فإن الحكومة ستمضي في تنفيذ برنامجها الإصلاحي على الأقل بصورة مؤقتة وهو البرنامج الخاص بدستور الجزائر المقبل.

وإذا فعل غي موللي ذلك فإنه سيتحصل على رضاء حزب الحركة الجمهورية الشعبية لأن هذا الحزب كان ينادي منذ الخريف الماضي بأنه من غير المعقول أن ننتظر جواب الثوار على عرض وقف القتال لإجراء الانتخابات وإقامة نظام سياسي جديد في الجزائر، أما حزب المعتدلين اليمينيين فإنهم قدموا اقتراحا لحل القضية يقرب كثيرا من مشروع "شامبيكس" القديم والذي يقضي بتقسيم الجزائر إلى أربع مقاطعات والراديكاليون قدموا بدورهم مشروعا آخر بالتقسيم إذا كانوا قد سحبوا المشروع من مكتب البرلمان فإنهم سيناقشونه أمام حزبهم.

والمعركة الكبرى هي في إيجاد اتفاق بين مختلف التيارات تحول حل مضبوط وستكون كل هذه المشاريع أمام غي موللي قبل المناقشة البرلمانية في يوم 14 من الشهر الجاري إذا عاشت الحكومة إلى ذلك التاريخ"

وهذا ما جاء في مقال " لوكانار ":" إن نوابنا الحاليين - ونستطيع أن نقول هذا بكل تأكيد لأننا نحن الذين انتخبناهم - يعتبرون أبطالا في النيابات البرلمانية، انه لا توجد دولة في العالم تستطيع أن تفاخرنا بنوابها.

فهم ما كادوا يشكلون حكومة الرئيس" بدون شك" غي موللي ويوافقوا على برنامجه الجزائري حتى سافر هذا الأخير إلى الجزائر بعد بضعة أيام ثم عاد منها وقد عدل عن ذلك البرنامج، فلم يقل النواب شيئا عن برنامجهم المقبور.

وبالرغم من الوعود التي قطعها غي موللي للفرنسيين في لانتخابات من انه سيحقق السلم في الجزائر فقد فعل الرئيس العكس تماما واصبح يجند الفرنسيين لشن حرب حقيقية، فلم يقل النواب له شيئا. واصبح يدفع في الحرب الجزائرية مليارا كل يوم

ويحرم منه البلاد التي وعد بتنمية اقتصادها، فلم يقل له النواب شيئا أيضا.

ثم ارتكب خطيئة قناة السويس وتعرض لسخط الأمم المتحدة وتلقى أقصى ضربة عرفها التاريخ فلم يقل له النواب شيئا.

ونشفت خزينة النفط من المواد المحروقة فتعطلت المصانع وتوقفت سيارات السياح فلم يقل النواب شيئا.

وخرج علينا وزير المال بمشاريع القروض فلم يقلْ النواب شيئا.

وإلى جانب بريطانيا التي لها حكومة رجعية وليست اشتراكية ولكن عندما فعل فيها إيدن أقل من هذا بكثير لم يتردد الإنكليز من أن يقولوا لرئيسهم " سامحنا" أما نوابنا فلا يقولون هذه الكلمة.

وأفلست سياسة التهدئة إفلاسا ليس خفيا ولكنه إفلاس يعرفه كل أحد فلم يقل النواب شيئا.

وتجري الآن أمور مريبة في المغرب مع نيكسون الذي جاء يتفقد البلاد كما يتفقد المستأجر محلا يريد أن يكتريه، فلم يقل نوابنا شيئا.

وتجري في الجزائر دسائس وحوادث تآمر خطيرة، وإفريقيا السوداء بدأت تتحرك، ولكن نوابنا هم الذين لا يتحركون.

وذهب غي موللي إلى أمريكا وعاد" منتصرا" كما يقول فلم يخطر ببال النواب أن يسألوا عن ثمن هذا " الانتصار".

فعاش أبطال الحياة البرلمانية في برلماننا الفرنسي ! ."

غي موللي في المعصرة

1957/ 03 / 12

عندنا تقرأ هذا المقال تدرك إلى أي حد أصبح رئيس الحكومة الفرنسية يعيش في معصرة هائلة: الاستعماريون المتطرفون ومعهم لاكوست من ناحية والأمريكان ـ حسب هذا المقال ـ من ناحية أخرى والضغط المالي من ناحية ثالثة. والعجز عن وجود الحل من ناحية رابعة وهكذا....

إذن ماذا سيفعل غي موللي؟ هذا ما نجهله، ولكن المهم الآن هو أن نعرف ماهي هذه المعصرة وكيف استحكم ضغطها عليه.

وهذا ما ستعرفه من هذا المقال الذي ننقله من صحيفة "ايكسبريس" الباريسية بقلم جان دانيال، واليك ما جاء فيه:

" في الاجتماعات الوزارية التي عقدت في الأسبوع الماضي تبين لعدد من الوزراء من خلال بيان رئيس الحكومة أن فرنسا لم يبق أمامها إلا وقت قصير لحل المشكلة الجزائرية حتى ولو لم يجب الثوار على النداء إلى وقف القتال الذي سيصدره مرة أخرى رئيس الحكومة، وباختصار أيقن الوزراء أنه لابد من فعل شيء جديد ويجب أن ينجح هذا الشيء الجديد بالرغم من المقاومة التي سيصادفها من أي كان.

إن م. بينو وم. موريس فور يعلمان أن النشاط الذي يقوم به رئيس الحكومة هو مدفوع إليه بعامل الخوف ، فقد بدأ الناس يعلمون الآن كيف كانت اللهجة التي سمعها الم.غي موللي في مقابلاته الأخيرة بواشنطن فقد حدثه الأمريكان بلهجة فيها بعض الشدة أحيانا والصرامة التي قل مثيلها لأنهم استندوا على تأييدهم

لفرنسا في الأمم المتحدة وذلك ليحملوا الآن فرنسا على أن "تتحرك بسرعة".

ولكن هل اختارت الحكومة الفرنسية مشروعا لحل الأزمة الجزائرية؟ إذا كان ذلك صحيحا فإن هذا المشروع قد حمله م . نيكسون إلى السلطان وتحادث معه في شأنه وسيتحادث فيه مع الرئيس بورقيبة يوم 18 مارس، وسيسافر بورقيبة يوم 24 مارس إلى الرباط ليتحادث في هذا المشروع مع سلطان المغرب، ومن هنا إلى ذلك الوقت، ينبغي للحكومة أن تتخذ التدابير التي تجابه بها المقاومة ضد هذا المشروع وخاصة المقاومة الداخلية.

وهذا المشروع يتألف من وقف القتال وإجراء الانتخابات تحت رقابة تقوم بها الدول الديمقراطية ثم تجرى المفاوضات، ولكن جبهة التحرير الوطني أعطت رأيها في هذا المشروع إذا لم تعترف فرنسا بحق الجزائر في الاستقلال، ولكن لاكوست يقول أن جواب جبهة التحرير لا معنى له لأن الضربات التي وجهت إليها قد زعزعتها، وإذا انتظرنا مدة أخرى فإن وقف القتال سيتم من ذات نفسه.

ولكن رئيس الحكومة لم يعد يوافق لاكوست على هذا الرأي. فقد جاء من أمريكا وهو يحمل ضغطا. والشيء الذي لم يستطع الملاحظون السياسيون الفرنسيون أن يقنعوا به غي موللي استطاعت واشنطن إن تقنعه به، وذلك لأن الحكومة إذا انتظرت مدة أخرى أطول فإن ربع الساعة الأخير سيكون ربع ساعة لاكوست وربع الساعة لصداقة فرنسا مع أمريكا ومع جميع حلفائها.

ومن ناحية أخرى فإن م. موريس فور قد أنذر غي موللي بخطورة المشكلة الجزائرية على العلاقات مع المغرب و تونس، واعلمه بالإعانات التي تؤديها كل من تونس والمغرب للثوار الجزائريين، وإذا كانت الأنباء الآتية هذه الأيام من عاصمة الجزائر طيبة فإن الأنباء الآتية من الجبال تحمل على الفزع. والاشتباكات التي جرت أخيرا كانت كارثة على جنودنا أكثر من

الاشتباكات والمعارك التي قبلها. والخطة الاستراتيجية التي تتبعها قوات جبهة التحرير لا تحمل على الظن بأنها ضعفت.

وأخيرا فإنه إذا كانت حوادث الإرهاب قد قلت بعض الشيء في المدن فإن الفضل في ذلك يرجع إلى كثرة الجنود المحتشدين كثرة لا يمكن أن تدوم طويلا لأنها تتطلب مجهودا عسكريا وإداريا لا يمكن أبدا أن تحافظ عليه بهذه النسبة.

أضف إلى هذا أن غي موللي عندما عاد من أمريكا وجد مفاجآت غريبة أدهشته وأفزعته. وهي مفاجآت عن الحالة الاقتصادية.

فالحرب الجزائرية تمتص دماء الخزينة بصورة مفزعة بحيث لا بد أن تضطرها إلى الالتفات من جديد إلى أمريكا ليستنجد منها ولكن أمريكا لن تعطيه شيئا لتمويل حرب الجزائر.

إذن فإن كل شيء يحث الحكومة على أن "تتحرك بسرعة". ومن المفاجآت التي وجدها غي موللي أيضا هي أنه وجد حتى بيدو و ناجلان مقتنعين بهذه الأخطار الاقتصادية.

فقد كتب الرجلان ومعهما سوستيل بأنه لم يعد ممكنا أن ننتظر جواب الثوار على نداء وقف القتال وإنما ينبغي أن نشرع في الحل وحدنا وإنه لم يبق أمام فرنسا إلا بضعة أشهر إن لم يكن بضعة أسابيع. وإنه من غير المعقول أن ننتظر لاكوست حتى ينهي التهدئة. وقد جاء سوستيل من أمريكا بملاحظات استفاد منها جميع أصدقائه.

كل هذا لا شك فيه. ولكن المشكلة هي ماذا سنفعل؟ أن مشاريع الحل تنزل الآن نزول المطر. والمعارضة التي أثارها مشروع التقسيم الذي قدمه نواب

راديكاليون هي معارضة مصطنعة وغير حقيقية. أن التقسيم هو حل اليائسين حقا. ولكن أي أمل تبعثه المشاريع الأخرى. ومشاريع اليائسين لا ينبغي للحكومة أن تقبلها ولكن ينبغي أن نعترف أن امتناع الحكومة عن أي عمل للحل هو الذي دفع غيرها إلى تقديم هذه الحلول اليائسة الحمقاء.

ولكن الذي يهم هو أننا لم نتمكن من توقيف القتال ولكن لدينا الإمكانيات التي نوقف بها القتال. وقد ذهب م. غي موللي إلى حد بعيد جدا في هذا الصدد في حديثه بكندا ولكنه كان آنذاك قادما من أمريكا..

فقد أكد غي موللي في كندا أن وقف القتال لا يكون بدون شروط وانه يقبل التفاوض مع الثوار في تراتيب وقف القتال. وأن المطلب الوحيد الذي يفرضه على الثوار هو أن تكون المفاوضة سياسية لأن الشؤون السياسية لا يتفاوض فيها إلا مع الممثلين الذين يعينهم الشعب الجزائري في انتخابات حرة. ثم أكد غي موللي أيضا أن طبيعة هذه الانتخابات لم تقرر بعد. وإنه من الممكن أن نتفاهم في هل أن النواب ينتخبون للمجلس النيابي الفرنسي أو لمجلس جزائري فقط. وهذه التصريحات التي لم تنقلها صحافتنا الفرنسية تشكل في الواقع خطوة واسعة إلى الأمام. كما أنها تترك الباب مفتوحا لعدة محادثات.

أما جبهة التحرير فإن هذه الخطوة التي تهمها. وهم يتهمون الحكومة الفرنسية بأنها تحاول أن تقوم "بمناورات". لذلك فإن بعض أعوان رئيس الحكومة الفرنسية يرون أن جبهة التحرير إذا لم تقبل بهذا الحل فإن فرنسا تكون على الأقل قد أقامت الدليل للأمريكان على حسن نيتها وذلك بأن تشكل جهازا تنفيذيا وجهازا تشريعيا في الجزائر حتى قبل إيقاف القتال.

ولكن الوزير المقيم هو نفسه يعارض في هذا. إلا أن معارضته كالعادة ليست شخصية ولكنه يخشى من معارضة الأوروبيين في الجزائر وموقف الجيش الفرنسي.

والواقع أن لاكوست معذور فهو يعرف مبلغ المؤامرات التي تحاك في الجزائر أكثر مما تعرفها الحكومة في باريس. حتى أنه لم يستطع أن يلقي القبض على المتآمرين الأوروبيين إلا أخيرا بالرغم من أن مصالحه الإدارية تعرف هؤلاء المتآمرين منذ وقت طويل.

ومن ناحية أخرى فإن بعض التدابير المتعلقة بالدفاع الذاتي الذي يقوم به الأوروبيون بأنفسهم ستجعل الإصلاحات صعبة

التنفيذ وخاصة الإصلاحات الجريئة التي يجوز أن نسميها "أمريكية". وأخيرا فإن المنظمات الاستعمارية المغالية تقوم الآن بحملة حامية وخطيرة ضد الحكومة الاشتراكية لأنهم يتهمون غي موللي" بأنه قد أعطى للأمريكان تنازلات رفض قبل اليوم أن يعطيها لمنداس فرانس". ويرى لاكوست من ناحيته أن قيامنا الآن بالحل سيفهمه الثوار على أننا قد هزمنا في الأمم المتحدة. وذلك في الوقت الذي ضعفت فيه الجبهة. وهكذا فإن غي موللي قد وجد نفسه من جديد في نفس الوقت الذي كان فيه قبل سفره إلى أمريكا. فهو الآن - كما كان دائما- يتعرض لهجومات من اليمين ومن اليسار. وهو اليوم واقع بين أمرين: إما أن يكسب الوقت لنفسه ولكنه يضيعه على فرنسا. وإما أن يهاجم الآن جدار المعارضة الاستعمارية الذي بناه بيديه".

رأي أمريكي في المشكلة الجزائرية
1957/03/14

تعتبر الافتتاحيات السياسية التي تنشرها صحيفة "نيويورك تايمس" ذات قيمة لا تقل عن قيمة التصريحات التي يدلي الرسميون بها في الحكومة.

وقد كتبت مقالا افتتاحيا منذ يومين عن المشكلة الجزائرية لم نتمكن من نقله برمته لأننا نقلنا فقرات منه أتت بها صحيفة "لوموند" البارنسية بحيث لا يمكن أن ندعي أنه يكون فكرة كاملة عن رأي الأمريكان في المشكلة الجزائرية. ولكن يمكن مع ذلك أن نكون فكرة ناقصة إلا أنها لا تخلو من أهمية.

ونتبع مقال الصحيفة الأمريكية بمقال آخر من صحيفة "لوموند" حول المشكلة نفسها وقد جاء في المقالين ما يلي:

"إن المشكلة الجزائرية لا تحل بالأفكار والآراء القديمة والحديثة ومناقشتها والتفاوض فيها مع أولئك الذين سيطالبون يوما بتنفيذ الحلول التي توضع لها موضع التطبيق.

وان الاقتراح الذي قدمه بعض النواب الفرنسيين والذي يدعو إلى تقسيم البلاد الجزائرية إلى مناطق مستقلة وأخرى ملحقة بفرنسا هو اقتراح يعطينا فكرة عن أن الفرنسيين يريدون أن يفوتهم القطار مرة أخرى.

إن الظرف الراهن يمكن أن يصعب فيه التفاوض مع الجزائريين بسبب ما يقول عنه الفرنسيون من نقص في النضج.

ولكن المفاوضات المباشرة مع ذلك أمر متحتم إن لم يكن اليوم فسيكون حتما غدا.

إن فرنسا لحد اليوم توشك أن تقبل بعض التنازلات السياسية المتعلقة بالمبدأ. ولكن هذه التنازلات السياسية لن تحصل فرنسا في مقابلها على شيء من طرف الجزائريين وهذا ما قد يعطي لفرنسا شيئا من الحق.

إلا أن هناك مشكلة أخرى وهي أن الرأي العام الفرنسي لا ينظر إلى المشكلة الجزائرية إلا نظرة ضيقة مختنقة. وهي أن الجزائر إما أن تبقى جزء من فرنسا. وإما أن تضم إلى العالم العربي بلباس المعارضة والعداء الذي يتزعمه جمال عبد الناصر.

إنه لا بد للفرنسيين من أن يغيروا وجهة النظر هذه لأنه لا داعي لها ولا مبرر فتونس والمغرب عندما نالا استقلالهما لم يستولي عليهما جمال عبد الناصر.

حتى أن الرئيس الحبيب بورقيبة لم يخف انتقاده لسياسة "الحياد الإيجابي" التي تتبعها القاهرة. وهو في ذلك اقرب إلى سياسة لبنان التي أعلن عنها السيد كميل شمعون.

إن هذه الأقطار العربية كلها ترغب في حكومات محلية لا تقوم على أساس العنصرية أو التعصب الديني وإنما تستمد اتجاهها من وضعها في البحر الأبيض المتوسط وقد يكون هذا الاتجاه غير مرغوب فيه من طرف الاسبان.

ولكن فرنسا يجب أن تشجعه. وذلك لأنه هو القاعدة المشتركة الوحيدة التي يمكن لفرنسا وللعنصريين المتساكنين في المغرب وللدول
المجاورة للجزائر أن تقيم عليها أساسا للتفاهم والتفاوض".

هذا وقد أوردنا في "معرض" يوم أمس تعليقا من صحيفة "كومبا" عن الشروط التي قدمتها جبهة التحرير الوطني للدخول في مفاهمات مع فرنسا حسب الوثائق التي يزعم لاكوست انه عثر عليها في الحملات التفتيشية التي قامت بها القوات الفرنسية في المدة الأخيرة. ونضيف اليوم أن صحيفة "لوموند" أوردت تعليقا آخر على هذه الشروط يختلف عما أوردته "كومبا" وقد جاء فيه ما يلي:

"إن المعلومات الجديدة التي أتى بها لاكوست هذه المرة تشير إلى أن جبهة التحرير الوطني الجزائري تشترط لوقف القتال عددا من المفاوضات العسكرية والسياسية التي ترى أنها لابد منها. وهي أن الانتخابات لا يمكن أن تكون حرة إذا لم تجتمع القوات الفرنسية في مناطق معينة.

وإذا لم يقع فسخ قانون حالة الطوارئ. وتحرير المساجين السياسيين وإقامة جهاز تنفيذي مؤقت يتولى تطبيق الاتفاقات التي تحصل بين طرفين بشان وقف القتال وإعداد الانتخابات.

وتطلب جبهة التحرير علاوة على ذلك أن لا تكون الانتخابات خاصة بالمجالس البلدية ولا بالمجلس النيابي الفرنسي ولكن بمجلس جزائري.

ومما لاشك فيه أن هذه الشروط تشكل حدا أقصى وأنها من وضع السياسيين في الثورة الجزائرية لا من صنع العسكريين.

أما لاكوست فقد أبدى اقتراحات ومطالب من نوع آخر لمعالجة المشكلة الجزائرية وهي أن تمنح ثلاثة اشهر أخرى يقول انه سيتمكن خلالها من ترجيح الكفة.

ولا ننسى انه طالب بمواعيد سابقة قال عنها انه سيتمكن خلالها من إنهاء "التهدئة" وكان أول تلك المواعيد في الصيف الماضي ثم في الخريف ثم في الشتاء الحالي، ثم هاهو اليوم يحدد موعدا للصيف المقبل، وهو اليوم يؤكد أن الوسائل و الأهداف محددة ومضبوطة اكثر من ذي قبل.

وقد جرت العادة أن وزيرا من الوزراء عندما يتكهن بشيء بصورة حازمة لا شك فيها بأنه يشعر بقية الوزراء انهم لا يستطيعون معارضته. ولكنهم فيما بعد يختلفون في تقدير قيمة النتائج التي حصلت أو التي وقع الوعد بها.

إن جاك سوستيل نفسه ومع الجمهوريين الشعبيين والراديكاليين كانوا دائما يطالبون باتخاذ تدابير جديدة بعد مرور فترة الأمم المتحدة وهذا ما سيؤكدونه لغي مولي مرة أخرى انهم يطالبون الحكومة بان تفعل شيئا اكثر من الإصلاحات البلدية التي يعترف الوزير المقيم نفسه قبل غيره أنها إصلاحات لا اثر لها ولا

مفعول. أما سوستيل فهو يقترح إقامة " نظام النقاهة والراحة الذي يعطى للمريض بعد خروجه من المستشفى".

غي موللي يظهر عليه أنه موافق على هذا الحل، وهو ينوي أن يقيم نظاما يعتمد على اللامركزية في الإدارة والأقاليم بالجزائر، وهو النظام الذي اقترحه شامبيكس من قبل، ولكن هذا الحل يوشك أن يتعرض لنفس ما تعرضت له الإصلاحات البلدية من - إفلاس - وذلك لأنه من المستحيل إجراء أي انتخابات للمجالس الإقليمية والجهوية وأن نجد عناصر من الأهالي يتعاونون معنا فيها، ولكن هذه التدابير إذا طبقتها الحكومة فإنها قد تدل في الأقل على أنها عازمة على أن تسير إلى الأمام.

والمشكلة الجزائرية لا يمكن أن تنفصل عن المشكلة المالية، إن م. رامادياي وزير المال صرح للوزراء أنه أقام ميزانيته على أساس انتهاء الحرب بانتهاء سنة 1956 فإذا الحالة اليوم لا تستمر فيها الحرب فقط بل أن الحرب أصبحت تتطلب مصاريف ثقيلة لم تكن متوقعة في الحسبان لأنها أصبحت تتجاوز المليار الواحد في اليوم الواحد، وبما أن المصاريف التي من هذا القبيل تتوقف على تطور الحوادث المجهولة فإنه لا يمكن أن تنقص منها بمجرد عملية حسابية.

وعلى ذلك فإن وزير المالية قد طلب من زميله وزير الدفاع أن يقلل من المصاريف بتنقيص الجنود وبتسريح خمسين ألف منهم على الأقل لأن ذلك يخفف على الميزانية من ناحية ويمون الصناعة العاطلة من جراء التجنيد من ناحية أخرى، ووزير الدفاع لا يعارض في هذا التنقيص ولكن على شرطين اثنين، الأول هو أن الجنود والضباط الذين يمارسون أعمالا مدنية في الجزائر مثل الأطباء والمعلمين يجب تعويضهم إذا لم ترد الحكومة أن تتخلى عن سياسة التهدئة، والشرط الثاني هو أن الجنود المقاتلين لا يمكن التنقيص منهم، وكذلك تفكر الحكومة في التنقيص من عدد القوات المرابطة في تونس والمغرب لأن وجودها في هذين البلدين يثير مصاعب سياسية مع المحميتين

السابقتين ودون أن تتمكن هذه القوات من محاربة الثوار الجزائريين الذين ينتقلون إلى " القطرين الشقيقين".

ولكن من البديهي أن القوات الفرنسية في تونس والمغرب يجب أن تبقى بصورة تكفي للتهوين من مخاوف الفرنسيين الذين يشتمون الوجود الفرنسي في القطرين المذكورين.

وإذا كانت للحكومة سياسة موحدة وشاملة في شمال إفريقيا فإن كل هذا سيكون لها فرصة لفض مشاكلها مع تونس والمغرب".

تفاهة الإنكليز وعظمة الفرنسيين

1957/03/16

صحيفة " لوكانار أنشيني" كما يعرفها القراء تكتب كل شيء "بالمعكوس" ومن الواجب أن نلاحظ لقرائنا هذه النقطة حتى يفهموا كل ما تكتبه هذه الصحيفة فهما معكوسا.

إنها في هذا المقال " تتهم" الإنكليز بأنهم أضاعوا شعورهم بالعظمة لأنهم يريدون أن يعطوا استقلال الشعوب ويعيشوا كبقية الدول الأوروبية في راحة وطمأنينة وأن يعتمدوا على أنفسهم في العيش.

أما فرنسا فهي تريد أن تبقى دولة " عظيمة" دون أن تستطيع تحقيق عظمتها بوسائلها الخاصة بل بالاعتماد على الدول القوية، والدول القوية تعينها في ذلك لتستولي عليها كل يوم أكثر، وهذا ما لا يريده الإنكليز ولكن يقبل به الفرنسيون، وهذا ما تريد "الوكانار" أن توضحه ولكن بلغة تهكمية يجب أن تفهم بالعكس.

وإليك ما جاء في مقالها العظيم الشأن:

" إنه يؤلمنا أن نكتب ما سنكتبه، هذا لا شك فيه، خاصة ونحن نحمل حبا خالصا لهؤلاء الذين سنلقي عليهم حكما لا يعجبهم، وهم الإنجليز.

إنهم حقا قوم أغبياء مع الأسف، وليس هذا فقط بأنهم لا يؤمنون بالعظمة ولا يعرفون كيف يكونون عظماء.

إن الإنكليز يتظاهرون دائما بأنهم أكثر ذكاء من غيرهم، ولكنهم هاهم يطلعون علينا اليوم " بطلعة" جديدة، وهي أنهم يريدون أن يتخلوا عن عظمتهم ليصبحوا كغيرهم من عباد الله البسطاء.

والكارثة أنهم بدأوا أول ما بدأوا بالتخلي عن عظمتهم العسكرية، وهم بذلك يبدون أمامنا في صورة لا يصدقها العقل، لقد عزموا

على التنقيص من قواتهم العسكرية والتخفيف من النفقات في الجندية وما يتصل بالجندية.

ترى ماذا أصاب الإنكليز؟ هل عزموا على أن يصبحوا قوما ضعفاء نصيبهم الصغار.

والمصيبة أن هذا الاتجاه الفاجعي الذي يريده الإنكليز قد أوحى إلى وزير ماليتنا الصغير أن يقدم اقتراحا محتشما تافها يحاول أن يقلد فيه الإنكليز، وذلك باعتبار أن ربع الساعة الأخير الذي وعده به لاكوست في الخريف الماضي بدا يتخذ صبغة الخلود الذي لا ينقطع أو يتصور له نهاية، وأنه لابد الآن من ربع ساعة آخر من النوع الذي لا ينتهي.

ولكن م. بورجيس مونوري وأمثاله من الوطنيين الكبار ممن يسهرون عندنا على سلامة امبراطوريتنا الشامخة قد أسرعوا إلى وضع وزير ماليتنا الصغير في مكانه الذي يجب أن لا يتجاوزه.

وقال هؤلاء الوطنيون العظماء:" كيف؟ التنقيص من الميزانية العسكرية في فرنسا؟ إن من يطمع في ذلك يجب عليه أن يمشي فوق جثث جنرالاتنا العظماء قبل أن يصل إلى هذه الغاية".

ولنعد إلى هؤلاء الإنكليز التعساء، إنهم ينزلقون على خشبة مطلية بالصابون نحو هاوية الحقارة والاستصغار والاستسلام والتخلي عن العظمة.

إنهم يتهيأون اليوم ليسحبوا أربعة فيالق - خفية - من قواتهم المرابطة في ألمانيا بحجة أن الألمان قد صبحوا الآن كبارا بحيث يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

أما نحن فلله الحمد، إن رئيسنا غي موللي قد وعد رئيسنا الآخر ايزنهاور والتزم له بأن يرجع الإنكليز إلى صوابهم ويحملهم على أن لا يفكروا في سحب قواتهم من ألمانيا.

وهذا ما وقع فيه الحديث بين غي موللي وماكسيلان في يوم الاثنين الماضي، إن الإنكليز إذا كانوا يفكرون في سحب قواتهم من ألمانيا فنحن لنا قوات في ألمانيا لا ننوي سحبها. ولنا قوات أخرى في الجزائر وفي تونس وفي المغرب، ولنا قوات في كل

مكان إلا في فرنسا ولكن ترانا نشكو شيئا؟ وهل ترانا نشعر بالضعف الذي يشعر به "الإنكليشي".

إن الحجة التي يتذرعون بها هي حجة لا قيمة لها ولا وزن، إن الإنكليز يزعمون قبل كل شيء أن القنابل المسيرة قد غيرت الإستراتيجية الحربية تغييرا كاملا في الوقت الحاضر بحيث لم تعد الدول في حاجة إلى كثرة لجنود.

ولكن الإنكليز لا يفكرون هنا في مصير الجنرالات. كيف؟ هل أن جنرالاتهم يتركون أنفسهم يحذفون من الوجود ولا يبقون جنرالات؟

إذا كان الإنكليز لا يفكرون في هذه النقطة الهامة فالأمر عندنا - والحمد لله - يختلف كل الاختلاف، إن جنرالاتنا نحن ينظرون إلى الجنرالات الإنكليز بعين الرحمة والشفقة.

ثم إن الإنكليز بلغت بهم الحماقة أن تفطنوا إلى النقص الذي يعانونه في العلماء المخترعين والخبراء الفنيين، وقالوا أن استكمال هذا النقص عندنا يتطلب مصاريف كثيرة.

أما نحن فإننا نرجو أن يسمح لنا الإنكليز بان نضحك على حماقتهم. وأن نعلمهم بأننا الفرنسيين - وما أدراك - لا نعطي للعلماء الشبان عندنا أكثر من 46 ألف فرنك في الشهر أي ما يساوي 600 ألف فرنك في حين أننا ندفع ما لا يقل عن مليون وخمسمائة ألف فرنك سنويا للجندي الواحد الذي يعمل في الجزائر.

ثم أن العلماء عندنا إذا لم نستطع أن ندفع لهم أجرتهم فإنه في إمكاننا أن نطلب لهم اكتتابا من الشعب.. وأن ننشر له الدعاية في صحيفة مثل " لورور" مثلا.

أما الإنكليز المساكين فإنهم لا يعرفون مثل هذه الوسائل.

ثم أنه يقال اليوم بأن الإنكليز يبذلون جهودا كبيرة لبناء ما لا يقل عن عشرين مركزا للطاقة الذرية واستعمالها في الوسائل الحياة المختلفة لينتفع بها الشعب البريطاني بحيث يمكنهم بعد عشرين عاما أن يستغنوا عن استعمال الفحم الحجري في المصانع وعن النفط أيضا وبذلك يحققون استقلالهم عن كل دولة في العالم.

يا للإنكليز المساكين! إنـهم يتعبون أنفسهم في النظر إلى ما سيحدث بعد عشرين سنة، إن الإنكليز تنقصهم فعلا العاطفة الوطنية التي يحسدوننا عليها.

إنهم بهذه الوسائل يريدون أن يتخلصوا من عبء امبراطوريتهم، فبعد الهند ومصر والسودان هاهم اليوم يعطون الاستقلال حتى للزنوج في ساحل الذهب دون أن يجعلوا لهذا
الاستقلال حتى للزنوج في ساحل الذهب دون أن يجعلوا لهذا
الاستقلال مقدمة صغيرة من الحرب كما فعلنا نحن في كل مكان وإن هذا السباق الذي تسير فيه بريطانيا العظمى سيجعلها في مدة قريبة عبارة عن جزيرة صغيرة يعيش أهلها - لا محالة - عيشة الرضى والاستقلال والهناء.

ولكن أي ثمن دفعوه في سبيل هذه العيشة؟ إنه ثمن القيم الكبرى والوطنية العالية التي نتمتع بها نحن.

إذ ماذا ينفعها استقلالها عن الحاجة إلى جميع الدول والاكتفاء بنفسها والعيشة المطمئنة الراضية إذا كان علمها لم يخفق في المستقبل إلا على أرضها هي وحدها.

" أما فرنسا - أيها الإنكليز المساكين - فإنها لن تصبح بعد عشرين سنة فرنسا فقط بل ستصبح هي أوروبا بل ستصبح أمريكا أيضا.

نعم إنه لم يبق خبراء فنيون ومهندسون وعلماء مثلكم ولكنها ستكون تحت حماية أمريكا العظيمة وستدر علينا حاميتنا الجديدة كل ما نحتاج إليه، بحيث لن نكون مثلكم في حاجة إلى هذا الضغط على أنفسنا.

ولكن ليس هذا كل شيء، إننا سنكون أعظم من ذلك، فستبقى لنا أجمل المجلات في العالم لنصور فيها أعيادنا بيوم 14 جويلية، وستبقى لنا أجمل مجموعة لصور جنرالاتنا العظماء.

أما الاستقلال الحقيقي الذي تتهافتون عليه أنتم فنحن لا يهمنا كثيرا مادامت أمريكا تتولى عنا مشاقه وأرباعه".

فرنسا كان يجب أن تفهم "1"

1957/03/20

تحت هذا العنوان نشر ألم " فرانسيس جانصيون" مؤلف كتاب " الجزائر الخارجة عن القانون" مقالا بالغ الأهمية في صحيفة "لاكسيون" التونسية عن أزمة فرنسا في الجزائر.

وأهمية المقال جعلتنا نفضل أن ننقله للقراء على قسمين - لطوله - على أن نختصره، وإليك ما جاء في القسم الأول من هذا المقال الهام:

" مر اليوم ما يقرب من عامين ونصف على هذه المحنة التي يجتازها الشعب الجزائري والتي يريد أن يخرج بها على سلطة مستبعد يه الذين يسمونه " الشعب الجزائري الفرنسي".

وانه لم يبق اليوم رجل واحد من السياسيين الجزائريين إلا والتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني التي لم يبق خارجا عنها إلا " ميصالي الحاج" الذي كان يعتبره " سوستيل" هو" آخر وقت" له في الجزائر.

إن هذه المحنة التي يجتازها الشعب الجزائري لو استجاب لها بالخوف لانحنى على ركبتيه وبقي ينتظر الموت

ولكن هذا الشعب بقي واقفا منتصبا وأن كل الأهوال التي يلاقيها من عملية " التهدئة " لم تكن لها إلا نتيجة واحدة وهي أن أصبح كل يوم أكثر متضامنا مع جيشه الوطني التحريري.

هذا ما يعرفه كل الناس عندنا في فرنسا بالرغم عن التصريحات الرسمية التي لم تنقطع منذ أول نوفمبر 1954 والتي تدعي في كل مرة "أن الثوار قد وهنوا".

أو تدعي أحيانا بأنهم " نقلوا الإرهاب من الجبال إلى المدن لأنهم فشلوا في الجبال " ثم تدعي مرة أخرى " بأنهم نشطوا في البوادي

والجبال لأنهم فشلوا في المدن" وان كل هذا كان جديرا بأن يجعل فرنسا كلها تفتح عينيها على الحقيقة.

فلماذا لم تستجب فرنسا لم تقتضيه هذه الحقيقة؟

انه ليس من الضروري أن أتحدث هنا على العناصر الاستعمارية والعنصرية والرجعية.

ان العنصرية كانت تبدو لي دائما أنها تحكم نفسها بنفسها وأن القادة الجزائريين الذين كتب لي أن أتعرف بهم جعلوني أومن أكثر من أي وقت مضى ببطلان الادعاءات الاستعمارية التي تعتبر الجزائريين "إنصاف بشر إن هذا الاعتبار حجة بالنسبة للأقلام الجاهلة في الجزائر هو اعتبار إجرامي".

أما الذين يحرصون على استعمار الجزائر لأنها مورد رزق لفرنسا كما يحرص المرء على ممتلكاته التي يعيش منها - فإن هذا الاعتبار هو أيضا اصبح باطلا لأن رجال الصناعة الرأسماليين من الفرنسيين يعتبرون أن الخسائر التي ننفقها في الجزائر تقضي على أرباحنا فيها.

وأما الفلاحون المعمرون فقد اصبحوا هم أيضا عاجزين كل يوم اكثر عن استغلال البلاد.

ثم هم في الوقت نفسه يتعرضون لأعباء الضرائب التي تزداد فداحة بصورة لم يتعودوها من قبل.

وأما من حيث المصلحة الوطنية الفرنسية فإنها لم تلائم سيطرة فرنسا على الجزائر.

وأن من يقرأ الجريدة الرسمية الفرنسية يقتنع وحده بذلك، فقد أصبحت الجزائر تكلف فرنسا عددا هاما من المليارات في كل عام بقطع النظر عن المليارين اللذين تنفقهما فيها في كل في الشؤون العسكرية وحدها.

وهذا مع تلك النتائج " اللامعة" التي نستخلصها من هذه الحرب.

وأما أولئك الذين يعتبرون أن تخلي فرنسا عن الجزائر سيكون" ضربة قاضية" لعظمة فرنسا فإنهم يتجاهلون أن فرنسا إذا كانت لها عظمة فهي في سماكة بشرتها فقط. وان افضل وسيلة

تنقذ بها نفسها من التلاشي هي أن تسلك سياسة فرنسا الحقيقية وان تتمشى مع الوضعية التي يقتضيها التاريخ.

ولقد مر علينا اليوم عام كامل ونحن نردد هذه الأفكار ونقول أنها كانت هي ما ينبغي أن نتبعه لا إزاء أقطار المغرب بل إزاء القارة الأفريقية كلها.

إن دور فرنسا يقضي عليها بان تختار بين الصداقة والعلاقات الأخوية .. وبين علاقة السيطرة التي تعودتها في الماضي.

ولكن عندما استعملنا القوة في هذا الاختيار أقمنا الدليل على أن موقفنا موقف ضعف والذي يخيفنا اليوم هو أن يتصلب قادتها في هذا الموقف الذي ينظرون به إلى عظمة فرنسا نظرة معكوسة وهم لا يشعرون أن تصلبهم كلما تمسكوا به كلما تسبب لهم في حلقات من الإخفاق والفشل لا تنتهي.

إن فرنسا تنتفض في كل مرة انتفاضة وطنية لتحافظ على هيبتها ولكنها بذلك تقفز في كل مرة إلى الأمام نحو " فقدان تلك الهيبة نفسها التي تحرص على المحافظة عليها".

وهناك في فرنسا اليوم نزعة معتدلة أكثر ما يقول أصحابها بأنهم موافقون على مبدإ استقلال إلى الجزائر مع تحقيقه على مراحل في المستقبل وذلك من أجل مصلحة الجزائريين أنفسهم كما يدعي أصحاب هذه النزعة.

وإن الاستقلال التام سيكون عبئا على الجزائريين بحيث لا مفر لهم من أن يتنازلوا فيه لدولة أخرى كأمريكا مثلا وإذن فلماذا لا يتنازلون لفرنسا؟ وحتى إذا احتاجوا لبعض الإعانات من أمريكا فإن فرنسا ستتولى هي الأمر وتأتي لهم بما يحتاجونه من إعانة من أمريكا باعتبار أن فرنسا قد تعودت الآن على طلب الإعانات وأصبحت لها خبرة بهذا الفن.

بل أن فرنسا بدأت فعلا في طلب الإعانة من أمريكا للجزائر عندما أدخلتها معها في الحلف الأطلسي.

ولكن الجزائريين يجيبون على هذا الاقتراح بأن الاستقلال إذا كان يحمل لهم أخطارا ومتاعب فإنهم يفضلون أن يجابهوا بأنفسهم هذه الأخطار ويتحملوا المتاعب أفضل من أن يتحملها عنهم

غيرهم وهم يتفرجون، ويقولون أن أحد أنواع الموت هو أن تموت دون أن تستطيع الرد بشيء على من يقتلك وإذن فهم مصرون على طلب الاستقلال وكفى.

وهنا لا يجد اليساريون ما يردون به على الجزائريين أو يجادلونهم.

ولكن إذا لم يتحد اليساريون كلهم في موقف مؤيد للجزائر فذلك يرجع لأسباب طارئة فقط، منها أن الحزب الاشتراكي هو الذي يمارس الحكم والحزب الشيوعي لا يستطيع أن يصادم الحزب الاشتراكي لأنه حريص على الوحدة معه في يوم من الأيام.

وبقية المنظمات اليسارية الأخرى لم تبق لها القوة التي تفرض بها سياستها على البلاد، يضاف إلى ذلك أن بعضا من هذه المنظمات تحاول أن تستغل مسألة ميصالي الحاج لتأييده ضد جبهة التحرير.

وعندما أمكن أخيرا أن تفتح فرنسا عينيها وأن ترى الأشياء بوضوح وأن تعرف بالضبط من هم المقاومون الجزائريون وماذا يريدون ظهر لها في الوقت نفسه.

أن فكرة استقلال الجزائر فكرة مقبولة من طرف عدة منظمات في فرنسا ومن طرف بعض الشخصيات الدينية والصحفية والكتاب.

ولكن هذا هو الموقف في الواقع هو موقف ظاهري ومصطنع أيضا، أما الموقف العميق فهو يتمثل في النظام الذي تقوم به تلك المنظمات في مختلف أنحاء باريس وفي داخل القطر الفرنسي لدرس المشكلة الجزائرية.

وكان الهدف من هذا النشاط هو إظهار الفظاعة والحماقة التي تتسم بها أعمال القمع في الجزائر والمطالبة بالمفاوضات مع الممثلين الفعليين للشعب الجزائري.

إلا أن هذه المنظمات أخذت تشعر منذ بضعة أشهر بشيء من الكلل، لأن الأغلبية من الشعب الفرنسي منهمكون في شؤونهم الخاصة والمحلية بحيث لا يتجاوز اهتمامهم شؤون البلدية أو المقاطعة.

لذلك فإن أي عمل لا يمكن أن يأتي بنتيجة معه إذا لم تسانده المنظمات والأحزاب القوية.

ثم إن الشعب الفرنسي ما يكاد يفكر في المشكلة الجزائرية حتى يذكر أن الحكومة التي تعالجها حكومة اشتراكية وهذه الحكومة تؤيدها العناصر اليمينية لذلك فهي لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية مصادقة اليمنيين وما يترتب عنها من تصدع وانقسام".

"يتبع"

فرنسا كان يجب أن تفهم"2 "

1957/03/21

وهذا هو الجزء الأخير من مقال م." فرنسيس جنسون" الذي نقلنا لقرائنا جزأه الأول في عدد يوم أمس من صحيفة "لاكسيون" التونسية، وقد سبق أن ذكرنا للقراء لماذا آثرنا أن ننقله برمته على أن نختصره ومع ذلك فإن الجزء الثاني يكتسي أهمية خاصة، وإليك ما جاء فيه:

" وهكذا فإن الدوائر الوحيدة التي بقيت تعمل لتنوير الرأي العام الفرنسي عن حقيقة المأساة الجزائرية هي بعض الدوائر الصحفية التي أخذت تشعر بالشلل لأنها تلاحظ ملاحظة ظاهرة وهي أن "الرأي العام لم ينضج".

وهذه ظاهرة خطيرة وتحمل عواقب أكثر خطورة، فصحيح أن استقلال الجزائر ما يزال يصمم آذان قسم هام من الفرنسيين لأنهم تعودوا منذ الصغر وتعلموا في الكتب المدرسية أن الجزائر تشكل قسما من فرنسا، وصحيح أنهم مازالوا يجارون حكوماتهم في تأخرها الفكري الذي تعتبر به أن عظمة الأمم تقدر بكبر مساحة امبراطوريتها، وهو تأخر لا يقل عن ربع قرن، وصحيح كذلك أن الفرنسيين لا يستطيعون أن يفهموا كيف أن جيشا من نصف مليون رجل يعجز عن التغلب على شعب صغير لا يملك إلا موارده الفقيرة، ومع ذلك فإن أقلية صغيرة من الصحفيين الشجعان ظلت تكافح هذه الخرافات كلها وتقيم الأدلة للرأي العام بان فرنسا منذ قرن وربع قرن كانت دائما هي التي ترفض أن تكون الجزائر هي فرنسا، كما تقيم الدليل من ناحية أخرى على تمسك الشعب الجزائري وإرادته لا تتزعزع عن نيل حقه الطبيعي في الاستقلال، إلا أنه يظهر أن هذه الأقلية من الرجال أخذت تشك في تأثير وجودها، خاصة وأن الحكومة أخذت تضطهدهم باسم المس من سمعة الجيش لأنهم يتحدثون عن حقيقة ما يقوم به هذا الجيش

في البلاد الجزائرية، وأخذوا يفكرون بأن أية مفاوضة لا يمكن أن تتم مادامت جبهة التحرير الوطني متمسكة بشرط الاعتراف باستقلال الجزائر.

إن هؤلاء الصحفيين بعد أن عجزوا عن إقناع مواطنيهم الفرنسيين التفتوا إلى المسؤولين الجزائريين يطلبون منهم أن يقدموا مطالبهم في صورة غامضة ومعتدلة وأن يعمدوا إلى استعمال الوسائل الديبلوماسية كما فعل بورقيبة والسلطان، وينصحونهم بأن لا يتركوا العناصر العسكرية تتغلب على السياسيين في الثورة، وأنا بما أني لست عضوا في جبهة التحرير ولا مسؤولا فيها فإنني لا أستطيع هنا أن أعبر إلا عن فكرتي الخاصة في هذا الموضوع.

ويجب أن أقول ما أعتقده فعلا بالرغم من أنني سأصدم قرائي التونسيين، وهو أن المقارنة بين تونس والمغرب من جهة والجزائر من جهة أخرى هي مقارنة غير صحيحة.

إن الجزائر ليست لها مؤسسات أو هيكل دولة، وكفاح الشعب الجزائري ليس كفاحا من اجل التحرير السياسي من السيطرة الاستعمارية فقط بل هو في الوقت نفسه كفاح للتحرير الاجتماعي، وهو كفاح انطلق فيه شعب برمته.

ثم إنني أسال كل واحد عن مصير استقلال تونس والمغرب لو أن الجزائريين أوقفوا ثورتهم دون أن يحصلوا على استقلالهم.

ومن ناحية أخرى فإنه يبدو لي أن التصلب الذي تؤاخذ عليه جبهة التحرير الوطني من طرف أولئك أنفسهم الذين يدركون الثورة الجزائرية أكثر من غيرهم سببه انقسام في التفكير السياسي وأنه يسهل على المثقفين الذين يلاحظون الأمور من بعيد أن يقترحوا حلولا ذات مراحل تصل بها الجزائر في النهاية إلى استقلالها.

ولكن المسالة التي ينبغي أن يفكر فيها أولئك الذين يلومون الجبهة هي أن يتساءلوا ما إذا كانت الجبهة تستطيع أن تسمح لنفسها بارتكاب خفة إيقاف النضال الذي يقوم به شعب كامل، وذلك على أساس لا يتضمن الاستقلال؟ إن جيش دولة نظامي يمكن عادة

تكوينه في 48 ساعة أما بالنسبة لتعبئة شعب يقوم هو بنفسه بالكفاح فالأمر يختلف.

لكل هذه الأسباب أعتقد أن الفرنسيين الذين يدركون حقيقة الأمور يجب عليهم أن يواصلوا جهودهم في مقاومة الأوهام التي يتخبط فيها مواطنوهم، وأن يفعلوا ذلك دون كلل وأن يقنعوهم بأن جبهة التحرير ليست متصلبة بالقدر الذي توهمهم به الصحافة الاستعمارية، أو أن الجبهة ستنهزم أمام لاكوست أو أن الجزائريين سيضعفون أمام عمليات القمع لأن كل هذه الأوهام تعرقل الوقت الذي تفتح فيه المفاوضة الحقيقية. نعم إن الحقيقة ليس من السهل أن نصدع بها، ولكن إذا كان الذين يعرفونها يحجمون عن الاصداع بها فإن فرنسا كلها ستبقى غافلة عن الحقيقة، وهذا في نظري هو الخطر الحقيقي، وإنني لا أعرف الموقف الذي سيجابه به الجزائريون هذا الخطر، ولكني أعرف شيئا واحدا وهو أنه ليس لي حق في أن أنصحهم بالاعتدال لمجرد كوني عجزت أن أنصح دولتي أنا بالتبصر أمام الأخطار التي تحدق بها في هذه الحرب الجزائرية.

إن من حق الجزائريين أن يضبطوا بأنفسهم سياستهم، وأنا لي حق واحد وهو أن أتابع جهودي إزاء مواطني لأفتح أعينهم على الهوة التي توشك أن تقع فيها أرجلهم، ومن الممكن أن بعض الناس سيتعجبون كيف أصرح بهذه الآراء في صحيفة تونسية ولكنني لا أرى ما يدعو إلى العجب فتونس لها علاقات طيبة مع فرنسا ومع الجزائر في آن واحد، وأرى أن هذه أحسن وسيلة يعبر بها رجل فرنسي عن مخاوفه من استمرار كفاح عنيف بين الفرنسيين والجزائريين يوشك أن يصبح لا إصلاح له، أضف إلى ذلك أن وسائل تعبيرنا نحن الفرنسيين تتناقص باستمرار وأن أحسن وسيلة للتعبير في هذه الحالة هي أن يستمع إليك الطرفان معا؟".

تونس والمغرب والسلم في الجزائر

1957/03/24

يتضح كل يوم أكثر ما تبذله تونس والمغرب من جهود لحل القضية الجزائرية على أساس يضمن للجزائر استقلالها ويضمن لفرنسا مصالحها لا في الجزائر فقط بل في شمال إفريقيا كلها، من ذلك أن البلدين الشقيقين مستعدان للتنازل عن جزء من سيادتهما الوطنية إذا كان ذلك يحقق الحل المنشود للمشكلة الجزائرية.

ولكن الحكومة الفرنسية ما تزال تتجاهل هذه الاقتراحات كما سنرى من هذا المقال الهام الذي ننقله لك من صحيفة "أوبسيرفاتور" التقدمية الأسبوعية، وهو بقلم " روجي ستيفان" وإليك ما جاء فيه:

" جرت في الأسبوع الماضي اجتماعات أربعة بين ثلاثة وزراء متساوين في الحقوق وفي النفوذ، ومعهم ثلاثة موظفين سامين تابعين لهم، وكان هؤلاء الوزراء هم الم. راماديي والسيد بوعبيد والسيد نويرة وزراء المال، وكان هذا الاجتماع هو الأول من نوعه تجتمع فيه فرنسا مع محميتيها السابقتين وتبادلوا الآراء حول عملة الفرنك، ومن التجاوز للحقائق أن نزعم أن هذه المداولات كانت مثمرة جدا، فقد كان الوزير المغربي يرى أن منطقة الفرنك كلها تهم بلاده، وكان الوزير التونسي يطالب بمراجعة الاتفاقية الاقتصادية التي عقدت بين تونس وفرنسا في يوم 3 جوان 1955، وحدثت مصادمات ولكنها لم تتسبب في قطع المحادثات.

وكان للظروف دخل في هذه المصادمات واختلاف الأوضاع فعندما كانت تونس ليس لها إلا الاستقلال الداخلي كان تصريح " سان كلو" قد أعلن الاستقلال للمغرب، وجاءت حكومة انتخابات [illegible] 1956 فكان من واجبها أن تسمح لتونس بنيل نفس الاستقلال،

وكان من اللائق أذاك أن لو عمدت الحكومة الفرنسية إلى تحقيق الانسجام مع تونس كما في المغرب في جميع العلاقات العامة، ولكن بعض الاختلافات بين تونس والمغرب لم تسمح للحكومة الفرنسية أن تعقد اجتماعا بينها وبين الحكومتين الناشئتين لتحقيق ذلك الانسجام ثم كانت المشكلة الجزائرية في الطريق تعرقل كل شيء، فلم يجد م. سافاري بدا من أن يعمد إلى محادثات منفصلة مع تونس والمغرب ريثما يمكن وضع الحلول العامة الجامعة.

وسار الوزير الفرنسي في هذا البناء البطئ أشواطا لا بأس بها إلى أن جاءت حادثة اختطاف طائرة بن بلة في شهر اكتوبر الماضي فتوقف هذا البناء تماما، فاستقال م. سافاري من الحكومة واستقال السفير الفرنسي م. ديبوا من منصبه في تونس واستدعت تونس والمغرب سفيرهما من باريس.

إن الجغرافيا والاقتصاد ونوع السكان لها جميعا قوانينها الصارمة فالحكومتان التونسية والمغربية لا تستطيعان أن تعيشا دون إعانة من فرنسا، وفرنسا لا تستطيع أن تهمل نصف مليون من أبنائها يعيشون في تونس والمغرب فكان لابد إذن أن تستأنف المحادثات التي انقطعت، وصحيح أن تونس والمغرب تطلبان من فرنسا إعانة مالية، ولكنهما بقطع النظر عن هذه الإعانة أعربا عن أمر يشغلهما كثيرا وهو أنه لابد للحكومة الفرنسية أن تضع حدا للمأساة الجزائرية، لأن المشكلة الجزائرية هي التي تعقد مشاكلهما الداخلية إلى درجة خطيرة بسبب موجات اللاجئين الذين يتقاطرون على البلدين، ثم إن الحرب الجزائرية هي التي تجبرهما على المطالبة بانسحاب القوات الفرنسية من أرضهما بالرغم من أن هذه القوات تنفق في تونس 20 مليارا وفي المغرب 40 مليارا تقريبا، وحرب الجزائر هي التي تمنعهما من تحقيق الوحدة التي ترغب فيها الأقطار الثلاثة بروابط مع فرنسا.

وليس لتونس والمغرب حلول مصنوعة صنعا لحل المشكلة الجزائرية ولكن بما أنهما أعربا عن استيائهما من حادثة اكتوبر 1956 فإنهما لا يستطيعان أن يحملا القادة الجزائريين على الاعتدال. ولكنها مستعدتان لتقديم تضحيات عظيمة جدا لفرنسا

ليمكناها من حل الأزمة الجزائرية، من ذلك مثلا أن مندوب تونس عرض على وزير الخارجية الفرنسية ورئيس الجمهورية أن بلاده مستعدة لأن تتنازل حتى عن سيادتها الوطنية وذلك بشرط أن تقوم فرنسا بنفس التنازلات وبأن تسمح هذه التنازلات للجزائر أن تنال حق تقرير المصير على قدم المساواة مع تونس والمغرب، وعندما أعلم السيد بوعبيد بهذه الاقتراحات وصفها بأنها " تستحق الاهتمام" وبعبارة أخرى فإن تونس والمغرب مستعدتان لأن يدخلا منظمة فيدرالية مع فرنسا على شرط أن تكون فيه الجزائر على قدم المساواة معهما.

وليس عجيبا أن نعلم أن الحكومة الفرنسية تجاهلت هذه الاقتراحات أيضا.

إنه ليس صحيحا في السياسة أن الفرص التي مضت سوف لن تعود، إنها تعود ولكنها محاطة بظروف تقل فائدتها أو تكثر.

إن عزل سلطان المغرب لم يمنعه من أن يرجو بعد عودته أن يرتبط بعلاقات مع فرنسا كما كانت رغبته من قبل ولكنه بعد عودته وصل إلى اتفاق مع فرنسا وبلاده مستقلة.

واليوم نجد الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها تونس والمغرب وتحرز أمريكا في مدهما بالإعانة قد حمل التونسيين والمغاربة على أن يعودوا إلى فرنسا فأعيدت العلاقات الديبلوماسية مع تونس وينتظر أن تعود مع المغرب، وأعيد النظر في الاتفاقية العدلية مع تونس وقبلت الحكومة التونسية وجود رجال عدليين فرنسيين في محاكمها، وفي المغرب انتهت اتفاقية التعاون الفني ولا ينتظر إلا التوقيع عليها.

وهكذا إذن تسير الأمور بين فرنسا وتونس وفرنسا والمغرب نحو التحسن، وأخذت تزول من الطريق تلك العوائق التي كانت تعرقل عودة العلاقات السياسية. إن المغاربة قد اتهمونا بأننا خرقنا المعاهدة المبرمة بيننا وبينهم في 20 ماي 1956 عندما شاركنا في الهجوم على مصر. لأن المعاهدة المذكورة تنص على أن الطرفين لابد من أن يجريا مشاورات بينهما في كل ما يهم مصالحهما المشتركة وخاصة في كل ما يهدد مصلحة أحدهما بالخطر.

ولكنهم مع ذلك لم يفسخوا هذه المعاهدة، وهناك معاهدة من هذا القبيل يجري التفاوض فيها الآن بين فرنسا وتونس، ثم أنه من المتوقع أن يتم عقد معاهدة مماثلة بين تونس والمغرب في الأيام القادمة عندما يسافر السيد بورقيبة إلى المغرب، وهكذا سيمكن أن نرى قيام سياسة خارجية ثلاثية مشتركة، وستجري المفاوضات طبعا في مسائل الدفاع المشترك ويتبعها تخفيف من القوات الفرنسية المرابطة في تونس والمغرب وأن التونسيين والمغاربة سيكونون بطبيعة الحال مستعدين لقبول مبدأ التعاون في الميدان العسكري.

وتبقى مشكلة الصحراء، ومن غير المعقول أن تفكر فرنسا في استثمارها دون موافقة البلدان المتاخمة لهذه الصحراء، ثم من أين ستمر أنابيب البترول؟ وهل يمكن أن يعمل المهندسون تحت خطر الثوار؟ لذلك اقترحت تونس والمغرب هنا أيضا تكوين رابطة جامعة على شرط أن تشارك فيها الجزائر، وبذلك تكون الصحراء هي الإسمنت الذي تبنى به المجموعة الفرنسية الشمال إفريقية، ولكن هذا يتطلب أن تكون لفرنسا عزيمة صادقة هي أيضا، وذلك في وضع حد لهذه الحرب التي تجري في الجزائر حتى تستطيع أن تجعل من الذين كانت تحميهم بالأمس شركاء لها اليوم".

فضيحة تثير فضائح

1957/03/26

هذه فضيحة أخرى تثار اليوم لا في فرنسا فقط بل في مختلف أنحاء العالم المتمدن بمناسبة ما كتبه م. "جان جاك شرايبير" من تحقيقات صحفية مفصلة عما جرى في الجزائر أمامه عندما كان ضابطا في الجيش الفرنسي طيلة بضعة أشهر، وقد أثارت كتاباته زوبعة في مختلف أنحاء العالم، وإليك بعض أصدائها:

قالت " نيويورك تايمس" الأمريكية:

" إن سير جان شرايبير الذي فتحت ضده الحكومة الفرنسية تحقيقا عدليا ليس هو الوحيد الذي شهر بالأعمال التي ترتكبها قوات "التهدئة" إن هناك غيره من الكتاب الذين لم يسكتوا عن هذه الأعمال، وهكذا فإن الحملة التي شرع وزير الدفاع في شنها سوف ينال بها كاتبا فردا بل مجموعة من الكتاب الكبار الذين يحملون مسؤوليات عالية ويؤكدون أن هذه القضية قضية معنويات وأخلاق تعرض سمعة فرنسا وشرفها للمس الخطير".

وقالت صحيفة " مانشستر غارديان":

" إننا إذا قطعنا النظر عن الروايات التي أتى بها سير جان شرايبير وهو صحفي معروف وهذه الصفة فيه تجعل روايته مضمونة لا يتطرق إليها الشك يضاف إليها صحة الشهادة التي أثبت بها أقواله قد استطاعت بعض الروايات الأخرى أن تختلف عما أتى به م. شرايبير ولكنها مع ذلك لا تخلو من شبه ما جاء به الكاتب المذكور.

إن وزير الدفاع الفرنسي قد نشر بلاغا حاول فيه أن يقصد بالخصوص م. شرايبير، فهذا البلاغ يلفت النظر إلى أن بعض

الصور التي نشرها الكاتب هي مصنوعة ومزورة لأنها لم تؤخذ في الجزائر بل أخذت في المغرب سنة 1955.

ولكن صحيفة " ليكسبريس" ردت على هذه التهمة بأن الصور التي نشرتها لا تمثل حوادث معينة وإنما تمثل حوادث نموذجية مما يجري في كل يوم.

وبما أن مثل هذه الحوادث ظلت دائما تجري وتتكرر في الجزائر باستمرار منذ أكثر من عامين، فإنه يبدو مما لا أهمية له أن تكون هذه الصور بالذات قد التقطت في المغرب سنة 1955 أو في الجزائر سنة 1956 في ظروف مماثلة تماما، لذلك فإن وزير الدفاع كان ينوي أن يتتبع م. شرايبير في هذا الميدان فإنه لن يقنع أناسا كثيرين".

وقالت صحيفة " غازيت دي لوزان" السويسرية:

" إنه ليس من السهل أن نصرح بجميع الحقائق، وأنه لابد لنا من أن نؤمن أن الرجل قد يكون بطلا في ميدان المعركة ويكون في الوقت نفسه خائنا لجيش بلاده ...

ثم إن الحكومة الفرنسية لها كثير من الخصوم الذين يتهمونها بأنها تستعمل رقابة على الأخبار تزداد صرامة مع مرور الأيام. وأنها تتكالب أكثر فأكثر على حجز الجرائد وتتخذ إجراءات أخرى أيضا تتعلق بالإذاعة وبغيرها، وكل هذا الذي تفعله الحكومة الفرنسية هو تحديد من حرية التعبير.

وبقطع النظر عن توزيع السلطات فإن فتح تحقيق عدلي ضد صحفي بلغ من الشهرة ما بلغه م. سير جان شرايبير من شأنه أن يكون حجة جديدة - وثقيلة الوطأة والعاقبة - تزيد من فداحة تلك الإجراءات التي تحد من حرية التعبير.

وقالت صحيفة " دياتات" السويسرية أيضا ما يلي:

" كنا في السنة الماضية قد أشرنا إلى محاولات وزير الدفاع الفرنسي التي أراد بها أن يتخلص من سير جان شرايبير ويسكته، وأنه وجد أن أفضل وسيلة للتخلص منه هي أن يجنده للحرب في الجزائر. أما اليوم فإن وزير الدفاع أصبح يشك في الفائدة التي تحصل عليها من هذه العملية وهو يتساءل عما إذا كان موفقا

وماهرا عندما يرسل رجلا مثل مدير صحيفة " ايكسبريس" نفسه إلى ميدان المعارك والقمع في الجزائر ومكنه بذلك من أن يدرس على العين كل ما هو في حاجة إلى أن يعرفه بنفسه ويدرسه مثل الدرس العميق الذي حصل عليه.

وهكذا بدأ م. شرايبير فعلا نشر سلسلة من تحقيقاته فور عودته من الجزائر عن أشياء عاشها بنفسه وهو في جيش " التهدئة" الذي يقوده لاكوست في الجزائر.

وأن الصدى الذي أحدثه ما رواه شرايبير صدى عظيما جدا لأن ما أتى به هو لم يسبق أن أتت به صحيفة قبله من حيث الصراحة والدقة والواقعية لما يجري في الجزائر.

وأنه ليس سرا بالنسبة لأحد، إن التدابير التي اتخذت ضد من نعتتهم السلطات الفرنسية بأنهم " يشتمون الجيش الفرنسي في الجزائر" وهي تدابير موجهة قبل كل شيء ضد شرايبير، ولكن هذه التدابير لا تدل على أي خير ولا يمكن أن ينتظر منها أحد فائدة.

إذن فهل سيبلغ الأمر بالحكومة الفرنسية إلى حد محاولة إسكات الصحافة؟ إننا أصبحنا فعلا نخشى أن تتردى الأمور في فرنسا إلى هذا المستوى، لقد أصبحنا نلاحظ منذ بضعة أيام أن البلاغات الحربية قد انقطعت من الجزائر.

فهل تظن الحكومة الفرنسية فعلا أن العالم خارج فرنسا سيظن لحظة واحدة أو أنه سينخدع بأن الجزائر لم تعد فيها معارك؟

إننا من ناحيتنا نعتقد أن فرنسا ستتضرر من هذه الإجراءات كثيرا وأن مضار هذه الطرائق أكثر من نفعها وأن المثل الذي يضربه الصحفيون والضباط الفرنسيون الشاعرون بمسؤولياتهم يقيم الدليل - من حسن الحظ - على أن رأينا مخاوفنا يوجد في فرنسا نفسها من يؤمن بها ويعتنقها.

وقال " فرانسوا جيرو" في صحيفة " ايكسبريس" نفسها ما يلي:

" مهما يحاول بورجس مونوري أن يفعل ضد شرايبير فإن هذا الكاتب الجرىء، سيظل يكتب ويكتب ولن يسكت اللهم إلا إذا منع

منعا ماديا من أن يكتب وينشر ويتحدث عما رآه وما بلغ إلى علمه في الجزائر.

إن بورجيس مونوري يبحث وسيواصل بحثه عن الوسائل التي يعرقل بها شرايبير ويسكته ويحول الأنظار عما يقوله ويكتبه.

والواقع أن وزير الدفاع معذور في ذلك، وذلك لأنه هو نفسه الذي بعث بهذا الصحافي يقاتل في الجزائر، ثم هو يجده يعود إليه بعد ثمانية أشهر ليس في صورة كاتب أو صحافي فقط بل في صورة شاهد رأى بعينيه وسمع بأذنيه أشياء لا يستطيع أن يجادله فيها أحد، فلم يعد في إمكان وزير الدفاع إلا أن يشعر بأنه جرح في كرامته.

ومما يعذر فيه رجالنا الرسميون أيضا هو الألم الذي يشعرون به من جراء هذه الأصوات التي تتعالى من كل ناحية في فرنسا مستنكرة ما تسمع وما تقرأ وما يحدثها به جميع أولئك الذين يعودون من الجزائر ويتكلمون .. ويتكلمون دون انقطاع...

منعا ماديا من أن يكتب وينشر ويتحدث عما رآه وما بلغ إلى علمه في الجزائر.

إن بورجيس مونوري يبحث وسيواصل بحثه عن الوسائل التي يعرقل بها شرايبير ويسكته ويحول الأنظار عما يقوله ويكتبه.

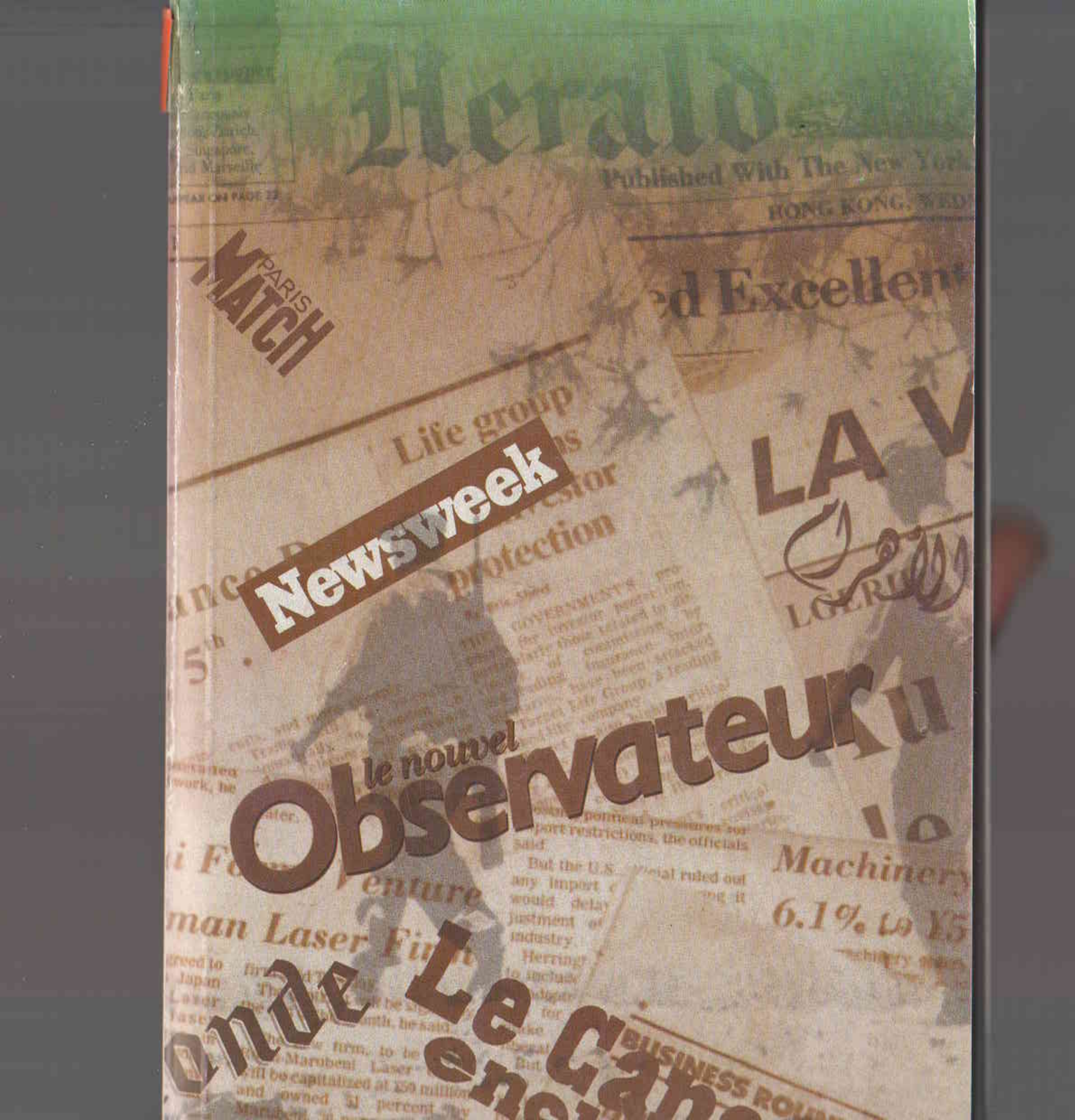
والواقع أن وزير الدفاع معذور في ذلك، وذلك لأنه هو نفسه الذي بعث بهذا الصحافي يقاتل في الجزائر، ثم هو يجده يعود إليه بعد ثمانية أشهر ليس في صورة كاتب أو صحافي فقط بل في صورة شاهد رأى بعينيه وسمع بأذنيه أشياء لا يستطيع أن يجادله فيها أحد، فلم يعد في إمكان وزير الدفاع إلا أن يشعر بأنه جرح في كرامته.

ومما يعذر فيه رجالنا الرسميون أيضا هو الألم الذي يشعرون به من جراء هذه الأصوات التي تتعالى من كل ناحية في فرنسا مستنكرة ما تسمع وما تقرأ وما يحدثها به جميع أولئك الذين يعودون من الجزائر ويتكلمون .. ويتكلمون دون انقطاع...

منشورات وزارة المجاهدين

الطبعة الأولى

منشورات وزارة المجاهدين



Herald
Published With The New York
HONG KONG
PARIS MATCH
d Excellent
Life group
Newsweek
protection
LA V
le nouvel Observateur
Machinery
6.1%
man Laser
Le
BUSINESS